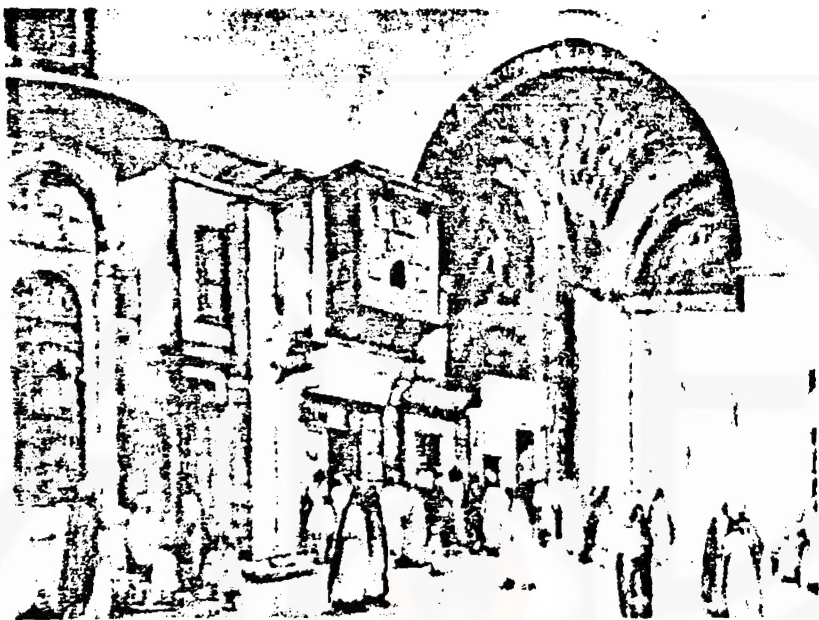


قانون نامة مصر

”الذى أصدره السلطان القانونى بحكم مصر“



ترجمه و قدم له و علق عليه

دكتور احمد فؤاد متولى

وكيل كلية الآداب جامعة عين شمس
ورئيس قسم اللغة التركية



الإهداء

إلي روح المؤرخ الراحل الدكتور أحمد عزت عبد الكريم
الذي يرجع إليه الفضل في توجيه نظري إلي ترجمة هذا القانسون
والتعليق علي المصطلحات الواردة فيه وعمل مقدمة تاريخية له .

دكتور

أحمد فؤاد متولسي

جميع الحقوق محفوظة © 2023

AMD



إِعْرَافٌ وَتَقْدِيرٌ

قمت بزيارة ودية إلي منشية البكري في سنة ١٩٧٦ حيث مكثت
أستاذنا الكبير الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، وحينما تجاذب
أطراف الحديث حول التاريخ العثماني ، وجدت الأستاذ الفاضل ر
الله عليه يشير عليّ بترجمة قانون نامه من التركية إلي العربية ، ف
لما لمسه في من اهتمام بالوثائق والمخطوطات التركية . وعندما أ
تردد في ترجمة القانون لجفاف محتواه ، ألح في الطلب ، ف
للرجاء . . .

قمت بترجمة النص التركي الذي حققه الدكتور عمر برقـ
وانتهيت منه في سنة ١٩٧٧ .

ومنذ أن ترجمت القانون ، وأنا لا أبخل به علي أحد م
الماجستير أو الدكتوراه رغم أنه لم يطبع بعد ، وقد انتهى كثيرون
رسائلهم بعد أن استشهدوا بقطعات من القانون . .

وأسجل هنا اعترافي بالجميل لأستاذنا الراحل وتقديراً لتشجيعه
رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته ، إنه سميع مجيب الدعو

دكتور

أحمد فؤاد متولي

إِعْتِرَافٌ وَتَقْدِيرٌ

قمت بزيارة ودية إلي منشية البكري في سنة ١٩٧٦ حيث مكنتني أستاذنا الكبير الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، حينما تجاذبنا أطراف الحديث حول التاريخ العثماني ، وجدت الأستاذ الفاضل رحمة الله عليه يشير عليّ بترجمة قانون نامه من التركية إلي العربية ، نظرا لما لمسه في من اهتمام بالوثائق والمخطوطات التركية . وعندما أبديت ترددي في ترجمة القانون لجفاف محتواه ، ألح في الطلب ، فرضخت للرجاء ...

قمت بترجمة النص التركي الذي حققه الدكتور عمر برقمان ، وانتهيت منه في سنة ١٩٧٧ .

ومنذ أن ترجمت القانون ، وأنا لا أبخل به علي أحد من طلاب الماجستير أو الدكتوراه رغم أنه لم يطبع بعد ، وقد انتهى كثيرون من رسائلهم بعد أن استشهدوا بقطعات من القانون ..

وأسجل هنا اعترافي بالجميل لأستاذنا الراحل وتقديراً لتشجيعه لسي رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته ، إنه سميع مجيب الدعوات .

دكتور

أحمد فؤاد متولي



التقديم قانون نام مصر

شرع السلطان سليم الأول (تولى ١٥١٢ - ١٥٢٠ م الموافق ٩١٨ - ٩٢٦ هجرية) بعد أن فتح مصر (١٥١٧ م ، ٩٢٢ هـ) ، في اتخاذ بعض التدابير قبل مغادرته الديار المصرية والعودة إلي استانبول، فأحسن علي (خاير بك) بحكم مصر في يوم الاثنين ٢١ أغسطس ١٥١٧ م (١٢ شعبان ٩٢٢ هـ) ، وترك له حامية عثمانية مكونة من أربعة آلاف جندي مأخوذة بالتساوي من قوات الروملي والأناضول و (قيو خلقي) والانكشارية .

عُقد الديوان في اليوم التالي لتدارس أحوال مصر قبل الشروع في العودة . وفي يوم السبت ٥ سبتمبر (١٨ شعبان) تم تحديد أسماء الأمراء اللذين سيقفون في مصر لمعاونة (خاير بك) في الحكم^(١).

أراد السلطان سليم من كل هذه الترتيبات التي اتخذها قبل مغادرته القاهرة أن يضمن ولاء مصر للحكم العثماني . فقد ترك فيها حامية عثمانية تحت إمرة بعض قواده ، وشكل مجلسا من أمرائه لمعاونة خاير بك في

(١) حيدر چلبی : روزنامه حيدر چلبی ، ورقة ١٦٠ ، ضمن مخطوط برقم R. 1955 في مكتبة طيقيو سرايي باستانبول ، بعنوان : سلطان سليمك ابران سفرينه دائر مخبرات .
أحمد فريدون : منشآت الملوك والسلاطين ، ورقة ٦٤٠ مخطوط بمكتبة طيقيو سرايي ، رقم R. 1960 .

إدارة البلاد حتي يضمن بقاء السيادة العثمانية . وبهذا حد من سلطة خاير بك علي الرغم من ثقته به التي جعلته يعزل الصدر الأعظم يونس باشا ، وينصبه مكانه في حكم مصر .

ظل خاير بك واليا علي مصر مدة خمس سنوات وثلاثة أشهر ، ثم توفي في سنة ١٥٢٢ م (٩٢٨ هـ) ، فأرسل أهل مصر عرضا في شأن ذلك الي السلطان سليمان بن سليم فورد عليهم الخبير بعد خمسة وأربعين يوماً بولاية الوزير مصطفى باشا (١) .

وصل الوزير الثاني (چوبان مصطفى باشا) إلي مصر قادما من جزيرة رودس في ٢٢ ذي الحجة سنة ٩٢٨ هـ (١٥٢٢ م) ، وبدأ يحسن عـلـي أتباع خاير بك . وقبل أن يهنأ بالاستقرار في الحكم ، بدأت عناصر من الجراكسة تفكر في إعادة دولة الماليك إلي سابق عهدهما . قام بعض أمراء الجراكسة بإعلان عصيانهم علي الوالي الجديد ، وكان يتزعمهم (قانصر) أمير آخور خاير بك والخزينة دار (مصر باي) وقائد رماة البنادق (بوداق) . تمكن مصطفى باشا من النيل من محركي العصاة ، فقد استطاع أن يقبض عليهم ويشنقهم . ولكن نار التمرد لم تهدأ ، فقد قام أمراء آخرون من الجراكسة بتجميع صفوفهم لمواجهة الموقف . استطاع جانم السيفي كاشف البهنسا والفيوم و خداو يردى كاشف أطفيح وإينال

(١) أخبار النواب في دولة آل عثمان من حين استولي عليها السلطان سليم خان : مخطوط مجهول المؤلف تحت رقم H. 1623 بمكتبة طوبقپو سرايي ، ورقة ٢ أ .

السيفي كاشف الغريبة من جمع عشرين ألف جندي ، وأعلنوا العصيان .
وقاموا بإرسال الرسل إلي كل أنحاء الديار المصرية ، معلنين أن الخراج
مرفوع عن مصر لمدة سنة كاملة ، وبعدها يحصل نصف الخراج المفروض
علي الأهالي سنوياً . وعندما أحس هؤلاء الأمراء بتجمع الأهالي حولهم ،
اختاروا إينال من بينهم سلطاناً .

بدأ الوالي العثماني يفكر في مواجهة الموقف ، فوجد أنه من الأفضل
ألا يواجه هؤلاء العصاة قبل أن يتخذ بعض التدابير اللازمة . أرسل
مصطفى باشا الرسل إلي أمراء الجراكسة ومشايخ العربان يدعوم لمناصرته
ويخطرهم بأنه قرر تخفيض الضرائب عن الأهالي . أحدث هذا القرار
رد فعل حسن بين الناس ، فتجاسر الوالي علي إصدار قرار بفصل الكُشاف
العصاة من كشوفياتهم . وأعد جيشاً قوامه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف جندي
تقريباً ، جعل علي رأسه (خضر أغا) . قرر إينال دخول القاهرة من
ناحية الريدانية ، فتقابل معه القائد العثماني ودارت بينهما معركة
انتهت بهزيمة إينال وقطع رأسه . وبهذا خمد التمرد . وبعد مدة قصيرة
من انتهاء التمرد ، صدر الأمر السلطاني باستدعاء مصطفى باشا إلي
استانبول ، وتعيين قاسم باشا مكانه ، ثم تولي الوزير الثاني أحمد باشا
حكم مصر (١) .

ويذكر المؤرخ التركي (أوزون چارشيلي) Uzunçarşılı أن سبب
التمرد الذي حدث في عهد مصطفى باشا ولم يحدث في عهد خاير بك يرجع

(١) جلال زاده قوجه نشانجي مصطفى : طبقات الممالك ، ص ١٨٧ - ١٩٢ .
مخطوط بالمكتبة الوطنية باستانبول ، تحت رقم ٧٧٩ .

إلي أن الوالي العثماني فرض نظاماً ضريبياً صارماً علي الأهالي ، كما أن الناس كانوا يعدونه غريباً عليهم ، فهو ليس من الجراكسة كسلفه خاير بك الذي كان واقفاً علي أحوال البلاد ويطبق القوانين المملوكية دون زيادة في الضرائب (١).

كان أحمد باشا كُرجي الأصل من ذوي الحظوة لدي السلطان سليم (٢)، وقد تقلد عدة مناصب مرموقة في عهده فعُين أمير آخور فأمير أمراء ثم وزيراً . ولما تولي الوزير الثاني مصطفى باشا حكم مصر في عهد سليمان القانوني ، عين مكانه . وأخذ يفكر في الوصول إلي منصب الصدارة العظمي ، ولكنه أخفق . فطالب بتعيينه والياً علي مصر في ١٢ شعبان ٩٢٩ (يولية ١٥٢٢) . وافق السلطان علي ذلك ، فترك الوالي الجديد استانبول في أغسطس ١٥٢٢ متوجهاً إلي مصر حيث وصلها في ٢٨ شوال ٩٢٩ .

وأول عمل قام به أحمد باشا هو أنه جمع حوله عصاة الجراكسة ومتمرديهم . وبعد أن تمكن من السيطرة عليهم ، أعلن نفسه سلطاناً علي مصر باسم (الملك المنصور السلطان أحمد) . وأمر بأن تقرأ الخطبة وتلك العملة باسمه ، وأحيا التشكيلات المملوكية القديمة . ولكي يقوي جانبه ، اتفق مع البابا ومع فرسان القديس يوحنا علي أنه سيعيد إليهم جزيرة رودس إن هم ساعدوه .

(١) İsmail Hakkı Uzunçarşılı : Osmanlı Tarihi, Cilt 2, s. 317, Ankara, 1964.

(٢) مُزم الأمير سليم أمام أبيه السلطان بايزيد الثاني في چورلي ، وقرر الهرب ، فأواه أحمد باشا عنده وحماه من مناوئيه .

علم السلطان سليمان القانوني بخيانة أحمد باشا ، فأصدر أوامره بتعيين كره موسى بك أحد قدامي الأمراء في مصر مكانه . وقع الأمر في يد أحد جواسيس أحمد باشا فسلمه إليه ، وعندما قرأه ، هب من فورده علي قره موسى وأعوانه وقتلهم . أراد الوالي العثماني بعد ذلك أن يقضي علي جنود الإنكشارية الذين يتركزون في القلعة ، لكي تخلص له مصر تماماً . فأنفذ إليهم جنوداً من الجراكسة استطاعوا أن يطرقوا الإنكشارية ويقضوا علي عدد هائل منهم . وبعدها استطاع أن يسيطر علي القلعة . ولكن أحد وزراء أحمد باشا ويدعي محمد بك ابن القاضي - من رجال القرم الذين خدموا الدولة العثمانية في عهد سليم الأول - أخذ يدبر لقتل الوالي الخائن . فهاجم عليه في الحمام ، لكنه استطاع الإفلات منه وقفل هارباً من القلعة إلي قبيلة بني بقر . وهناك جمع عدداً من أنصاره وتوجه لمحاربة محمد بك ، لكنه هزم وقطعت رأسه . وتم تعيين كوزلجه قاسم باشا مكانه سنة ١٥٢٤ م (٩٣١ هـ) .

استرعي انتباه الصدر الأعظم إبراهيم باشا وقوع العصيان عدة مرات في مصر منذ وفاة خير بك ، فقرر معالجة الموقف . تدارس الصدر الأعظم الأحداث التي وقعت كلها ، فوجد أن الجيش لم يشترك في أي تمرد ، ولكن التمرد انبثق في كل مرة من بين العربان والأهالي الذين كانوا ينادون بتخفيض الضرائب وإلغاء القوانين العثمانية التي لا تتفق مع ظروف الديار المصرية وإعادة القوانين المملوكية . خول إبراهيم باشا

- (جلال زادة فوجه نشانجي مصطفى : المرجع السابق ، ص ٧٩ ، ٨٠) .

صلاحيات واسعة من قبل السلطان سليمان القانوني^(١) لإصلاح الأوضاع في مصر ، فقرر السفر إليها .

إصطحب الصدر الأعظم معه في طريقه إلى مصر الدفتردار ورئيس الجايشية والمؤرخ التوقيعي (مصطفى بن جلال)^(٢) وخمسمائة من الإنكشارية وثلاثين فرداً من قوات الجايشية والسواري ، وركب بهم البحر . ولكن المراكب تعطلت بسبب الرياح ، فقرر الرسو على الشاطئ واستئناف السفر براً إلى مصر ، فوصلها في ٨ جمادي الثانية ٩٢١ هـ (أبريل ١٥٢٥) .

(١) تزوج ابراهيم باشا أخت السلطان ، وبعد أربعة أشهر ونصف من تاريخ زواجه بدأ السفر إلى مصر في أوائل ذي الحجة سنة ٩٢٠ هـ (ديسمبر ١٥٢٤ م) (عالي : عالي تاريخي ، ورقة ٦) .

(٢) كان مصطفى بن جلال يشغل منصب (تذكره جي) في عهد سليمان القانوني . وقد كان يشغل هذا المنصب فرد واحد مكلف بأعمال الكتابة في الديوان الهمايوني ، ويتبعه عدة كتاب . ثم اقتضت هذه الوظيفة علي شخصين اثنين أحدهما يقال له (تذكره أول) أي الكاتب الأول والثاني يسمى (تذكره ثاني) أي الكاتب الثاني ، ويرأسهما (رئيس الكتاب) . وكان منصب تذكره جي يقال له عند العثمانيين أيضاً (توقيعي) أو (نشانجي) .

(Mehmet Zeki Pakalın : Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri, Cilt 3, s. 491, İstanbul, 1971).

وقد أطلق علي مصطفى هذا لقب فوجه نشانجي أي التوقيعي القدير . ومن الجدير بالذكر أنه هو الذي كتب قانون مصر بخط يده .

طلب إبراهيم باشا القانون الصادر في عهد قايتباي ، وأخذ يبحث
مواده والطريقة التي اتبعها قانصوه الغوري وخاير بك في تطبيقه . ثم
أصدر (قانون نامه) مراعيًا فيه مصلحة الرعايا والخزينة ، وأجسري
تعديلاً علي القوانين العسكرية والقضائية . وعين سليمان باشا الخادم والي
الشام لحكم مصر ، ثم قفل راجعاً إلي استانبول بعد أن قضى في مصر
شهرين تقريباً . وقد ظل هذا الوالي في حكم مصر عشر سنوات ، ثم عزل
في سنة (٩٤١ هـ) .

وقد قام الدكتور عمر برقان Ömer Barkan بنشر مجموعة من القوانين
العثمانية تحت عنوان : النظم الزراعية والإقتصادية والقانونية والمالية في
الامبراطورية العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، أولاً :

القوانين : XV. ve XVI Asırlarda Osmanlı.

İmparatorluğunda Ziraî, Ekonomi, Hukukî ve Mâlî.

Esasları : I Kanunlar İstanbul, 1945.

دون أن يقدم لها أو يكتب فيها تعليقات أو حواشي . وقد ضمن كتابه هذا
(قانون نامه) مصر (١) الذي قمت بترجمته والتقديم له والتعليق عليه .

(١) قام (برقان) بنشر القانون عن نسخة ضلن كتب أسعد أفندي بمكتبة
السليمانية باستانبول ، رقم ١٨٢٧ . وقد قمت بمقابلته علي النص
العثماني المحفوظ في دار الكتب المصرية (تحت رقم) تاريخ تركي
طلعت) .

ومخطوط دار الكتب المصرية كتب بقلم ناسخ مجهول في أواخر عهد
السلطان سليمان القانوني . وهو لا يختلف عما نشره (برقان) =

-
- اختلافاً جوهرياً . فهناك تغيير طفيف في أسلوب بعض الجمل مع الاحتفاظ بالمعني كاملاً . وقد أثبتت هذه التغييرات في الحواشي في موضعها علي الرغم من أن التغيير حدث في كلمات مرادفة .
- ومن الجدير بالذكر أن نسخة دار الكتب تبدأ بحمد الله ومدح النبي والصحابة ثم الثناء علي السلطان ثناء طويلاً استغرق خمس عشرة ورقة ...
- وكان اعتمادي كبيراً علي نسخة (عمر بركان) لأنه نشر أقدم نسخة كتبت بخط مصطفى بن جلال التوقيعي الذي رافق الصدر الأعظم ابراهيم باشا عندما قصد مصر ومكث فيها شهرين يعد هذا القانون .
- (1) حرصت وأنا أقوم بترجمة القانون أن ألتزم بالنص وأحافظ علي المصطلحات والتعبيرات ، وأوردها بالصورة التي كانت تكتب بها في المصادر العربية .

قبا نون مصر فرقة الكوكليان "فرقة المنطوعين" (١)

(١) يقتضي فرمان حتمي النفاذ كالقضاء والقدر الصادر في الوقت الحاضر، قيام كل فرد من أفراد الطائفة المذكورة بتربية حصان ممتاز ، والتدريب عليه ، وليكن عن يمينه ويساره رماة بالسهام مقتدرين علي أن يمتحنهم أغواتهم باستمرار . وينبغي عليهم أن يعلموا فن الرمي بالسهام لمن لا يجيدونه حتي يتقنوه .

وعند انضمامهم إلي الكشاف (٢) سواء عند تحصيل الأموال أو في سبيل الحفاظ علي المملكة ، يعين أغواتهم بمعرفة أمير الأمراء شخصا كفء من بينهم لكي يرأسهم . وعلي الشخص المعين أن يمثل لأوامر الكاشف ونواحيه ، وأن يحكم السيطرة علي من تحت إمرته من الطائفة المذكورة ، وألا يظلم أحداً أو يعتدي علي حقه ، وإن لم يتوقف عن ظلم يرتكبه عُد مجرماً . وإذا اقترب أحد من هذه الطائفة إثماً،

(١) فرقة الكوكليان (جماعت كوكليان) : كان أفراد هذه الفرقة من الفرسان الذين اشتركوا مع السلطان سليم الأول في فتح مصر . وكانت مهمتهم توطيد الأمن في الأقاليم ، ومنع البدو من غزو المناطة الرامية أو تهديد طرق المواصلات .

(د . عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلي حملة نابليون بونابرت ، ط ٢ ، ص ١٤٤ ، دمشق ١٩٦٨) .

(٢) قسمت مصر في العهد العثماني إلي كشوفيات ، وتولي حكم كل كشوفية منها كاشف ، كما كان الحال في عهد الماليك .

فعلي أغاه أن يوقع عليه الجزاء بقدر خطيئته . وإذا لم يرعو مرة فعلي أمير الأمراء أن يقطع راتبه (علوفته)^(١) . وإذا تمادي في خطيئته ، أصبح مستحقاً للعقاب ، ووجب علي أمير الأمراء أن يأمر بمجازاته ، وبألا تترك له فرصة الإفلات . إن عقاباً كهذا أو قطع راتب أو موتاً أو غياباً ، ينبغي ألا يكون مسوغاً لدي أمير الأمراء والأغا بتعيين شخص آخر .

(١) العلوفة : كانت تصرف لفرقة أبناء العجم (عجمي أوغلاني) . وعندما استحدثت فرق الإنكشارية ، كان يصرف لكل فرد منها آقچتان يومياً . وفي القرن السابع عشر الميلادي حدثت زيادة علي رواتب جنود الانكشارية بمعدل آقچه يومياً ، فأصبحت ثلاث آقچات . وكان يصرف في بداية القرن السادس عشر الميلادي خمس آقچات لأقدم أفراد الانكشارية ، ثم أصبحت ثمان في نهاية القرن السادس عشر الميلادي . وزادت في بداية القرن السابع عشر الميلادي إلى تسع آقچات . وفي أواسط القرن نفسه أصبحت إثنتي عشرة آقچه . وهكذا كان جنود الانكشارية يأخذون يومياً ما بين آقچتين وإثنتسي عشرة آقچه خلال مراحل تاريخهم .

كان يطلق علي يومية الانكشارية (علوفة) أو (مواجب) . وكانت تصرف كل ثلاثة أشهر علي أربع دفعات في العام . وقد اشتقت أسماء هذه الدفعات من أحرف أسماء أشهر التقويم الهجري . وهذه هي دفعات (المواجب) الأربعة شريطة أن يكون شهر المحرم في بداية العام :

- (١) مَصْر (المحرم ، صفر ، ربيع الأول) .
- (٢) رَجَب (ربيع الآخر ، جمادي الأولي ، جمادي الثانية) .
- (٣) رَكَن (رجب ، شعبان ، رمضان) .
- (٤) لَدَد (شوال ، ذو القعدة ، ذو الحجة) .

(Reşad Ekrem Koçu : Yeniceriler, s. 97, 98. İstanbul, 1964).

وعليه أن يتوقف فوراً عن إسناد العمل إلي من يحل محل مثل هؤلاء من الاحتياط إذا بلغ عددهم خمسين فرداً . ثم يعرض الأمر علي الأستانة السعيدة ، ويرسل في طلب محلول له . وإذا كان قد جمع قبل نهاية العام خمسين بديلاً أو أكثر ، فعليه أن يتوقف عن ذلك حتي آخر العام ويعرض المسألة علي الأستانة . وإذا تأخر حتي نهاية العام ، فعليه أن يعرض الأمر في آخر السنة مهما كان ما جمعه قليلاً أو كثيراً . ولتيسر هذا الأمر علي جميع الطوائف . إذا عرض طلب إحلال مكان أحد من هذه الطائفة أو سائر الطوائف الأخرى ، فينبغي ذكر سبب الإبدال ورقم البلوك بالشرح والتفصيل . إن الأشخاص الذين يرسلون مكان هؤلاء ينبغي تسجيلهم في دفاتر الأبواب العالية كل في مكان محلولة وفي نفس بلوكه . وينبغي أن يكون المنضمون لهؤلاء الكشاف من بين أفراد هذه الطائفة أو طائفة أخرى ، علي أن يقوم أمير الأمراء وناظر الأموال بإحلال بدائل لهم مرة كل ستة أشهر . وإذا نزلوا إلي المدينة ، أرسل أشخاص آخرون مكانهم عن طريقة المناوبة .

ومحرم علي الطائفة التي تقوم علي خدمة الكشاف أن تطلب قوتها أو طعامها منهم ، أو تعتدي علي الرعايا . وعليهم أن يشتروا قوتهم وطعامهم بأموالهم وبطريقة مرضية .

ويحرم علي طائفة الكوكليان أن تفتح محال تجارية في الأسواق أو تمارس البيع والشراء . وعلي أرباب الصناعة منهم ألا يجلسوا في المحال ويشغلوا بالصناعة . وبعد هذا التنبيه يُقطع راتب من لم يطع ويصر علي الجلوس في المحال .

وبعد أن يقطع راتبه علي أي ما تكون الجريمة التي ارتكبها ، لا يترك لحقة ، بل يبعد في سفينة الي الروملي . وكلما أخلي سبيل أحد من الاثنين وسبعين فرداً الذين يزيّدون علي الألف ومائة حل محله غيره ، ولم تمنح وظيفته لشخص آخر الي أن تبلغ هذه الطائفة الألف ومائة .

.....

.....

فرقة حملة البنادق من الفرسان " فرقة التفنكجيان السواري " (١)

(٢) يعتبر أغا هذه الطائفة وكتخداها وكتابها مستقلين أيضاً . وينبغي علي كل فرد من أفراد هذه الطائفة كذلك أن يربي حصاناً ، علي أن يكون ماهراً في الرمي بالبنادق من علي صهوة جواده . وعلي أغواتهم أن يبرزوا غير المتمرس بينهم ويأمره بممارسة التدريب والإدمان عليه . وعليهم أن يأخذوا بمعرفة الجبه جيه (٢) العلف الكافي شهرياً من المخازن دون إبطاء مهما كان مقداره ، بشرط أن ينفق علي التعليم . وينبغي عليهم أن يحذروا (٢) الذين يأخذون العلف لكي لا يضيعوه أو يصرفوه في غرض آخر غير التعليم .

(١) فرقة التفنكجيان السواري (جماعت تفنكجيان سواري) : كانت هذه الفرقة تتكون من طوائف عدة ، مثل الأرناووط والبوشناق والترک والچراکة فيما بعد . وكان أكثر أفرادها من بيـ الأرناووط . وكانت تنقسم إلي قسمين اثنين أحدهما مدني والآخر عسكري ، وتقوم علي حراسة القصر السلطاني . وأفرادها من حاملي البنادق الفرسان الذين اشتركوا مع السلطان سليم الأول في فتح مصر وأسهموا بعد ذلك في توطيد السلطة العثمانية في الأقاليم .
(Mehmet Zeki Pakalın : Op. Cit, Vol. 3, p. 535.)

د. عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٢) الجبه جيه cebeciler : (جبه جيه) في التركية بمعنى درع . والجبه جيه فرقة من الجنود العثمانيين كانت تقوم بصناعة آلات الحرب ولوازمها وتحافظ عليها ، وتنقلها عند اللزوم إلي ساحات المعارك والتحصينات ، وتستردها بعد انتهاء الحرب ، وتقوم بإصلاح التالف منها .
(Mehmed Zeki Pakalın : Ibid, vol. 1, p. 262.)

(٢) في الأصل كلمة (تهديد) .

وَيُنْتَظَرُ حَتَّى يَبْلُغَ عِدْدَ الْإِحْتِيَاظِ الَّذِينَ يَحْلُونَ مَكَانَ مَنْ يُسْتَغْنَى عَنْهُمْ مِنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الْعَشْرِينَ ، وَإِذَا بَلَغَ الْعِدْدَ قَبْلَ نَهَايَةِ الْعَامِ عَشْرِينَ أَوْ أَكْثَرَ عَرِضَ الْأَمْرُ دُونَ إِبْطَاءٍ .

وَيُكْتَبُ بِالتَّفْصِيلِ وَالشَّرْحِ عَنِ الْبَدَائِلِ كَمَا حَدَثَ بِالنِّسْبَةِ لِلطَّائِفَةِ سَالِفَةِ الذِّكْرِ ، وَيُسَجَّلُ كُلُّ فِي مَكَانٍ بِدِيلِهِ أَيْضًا . وَعِنْدَمَا يَلْتَحِفُونَ بِالْكَشَافِ ، يَسْرِي عَلَيْهِمْ مَا يَسْرِي عَلَيِ هَؤُلَاءِ فِي كُلِّ الْحَالَاتِ .

أَمَّا بِخُصُوصِ الْبِنَادِقِ ، فَيُؤَسَّسُ مَصْنَعٌ فِي الْقَلْعَةِ أَوْ فِي مَخْزَنِ الْأَسْلِحَةِ أَوْ فِي مَكَانٍ مُنَاسِبٍ مُجَاوِرٍ ، وَيَمْنَحُ مَنْ يَبْرُزُ فِي صِنَاعَةِ الْبِنَادِقِ رَاتِبًا ، وَيَنْضَمُّ إِلَى فِئَةِ الْجَبِ جِبَةٍ ، وَيَقِيمُ ذَلِكَ الشَّخْصُ الْمَاهِرُ فِي الْمَصْنَعِ وَيَعْمَلُ بِمَعْرِفَةِ قَائِدِ الْجَبِ جِبَةٍ . وَتُفَرِّضُ رِقَابَةً صَارِمَةً عَلَيِ الْأَسْوَاقِ كُلِّهَا وَعَلَيِ كِبَارِ التِّجَارِ وَأَصْحَابِ الْمَحَالِ وَيَنْبِ عَلَيْهِمْ ، حَتَّى لَا تَصْنَعَ بِنَادِقَ جَدِيدَةً فِي مَكَانٍ آخَرَ غَيْرِ هَذَا عَلَيِ الْإِطْلَاقِ أَوْ يَجْرِيَ إِصْلَاحُهَا . وَعَلَيْهِ فَإِذَا عَلِمَ أَصْحَابُ الْمَحَالِ بِمَكَانٍ مُجَاوِرٍ لَهُمْ تَصْنَعُ فِيهِ بِنَادِقَ خَفِيَّةٍ ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَطْلُعُوا كِبَارَ التِّجَارِ عَلَيِ ذَلِكَ لِكَيْ يَخْبِرُوا الْحَاكِمَ حَتَّى يُحْكَمَ الْعِقَابُ ، وَيَنْبِ فِي الْأَسْوَاقِ بِعَدَمِ جَوَازِ بَيْعِ الْبِنَادِقِ . وَإِذَا حَدَثَ بَيْعٌ عَوِثَ الْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِي وَالسَّمَارُ بِمَا يَسْتَحِقُّونَهُ مِنْ عِقَابٍ .

لَا تَحْفَظُ الْبِنَادِقُ عِنْدَ أَحَدٍ عِداَ مَحَافِظِ الْقَلْعَةِ سِوَاهُ كَانَ مِنَ الْعَرَبِ (١)

(١) فِرْقَةُ الْقَرْبِ أَوْ الْقَرْبَانِ : فِرْقَةُ الْعَرَبِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْجُنُودِ حَرَمَ عَلَيْهَا الزَّوْاجُ وَهِيَ سَابِقَةٌ عَلَيِ نَشْأَةِ الْإِنْكِشَارِيَّةِ عِنْدَ الْعُثْمَانِيِّينَ . كَانَتْ هَذِهِ الْفِرْقَةُ تَعْمَلُ فِي الْبَحْرِ مِنْذِ النِّصْفِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقَرْنِ الْخَامِسِ عَشَرَ . وَكَانَتْ مِنْهَا بَلُوكَاتُ مَشَاةٍ تَعْمَلُ فِي الْبَرِّ ، وَلَكِنْ شَهْرَةً قَوَائِمُهَا الْبَحْرِيَّةُ =

أو من حملة البنادق من الفرسان ، وإذا وجدت بنادق عند شخص آخر ، أخذت منه وعرضت علي أمير الأمراء . وناظر الأموال لشرائها للمسيري بقيمتها الحقيقية ، وبعد هذا التنبيه لا يفتنيها أحد . ومن توجد عنده ، يقدم إلي المشقة بعد أن تجري مصادرتها . وإلي الآن تصنع اللخيرة من أجل الميري في أماكنها المخصصة لها ، ولا ينبغي أن تصنع في أي مكان آخر أو تباع أو تشتري أيضاً . ويعاقب من يخالف ذلك . ولا يجوز لأحد أصلاً أن يبيع البنادق أو يشتريها فيما عدا القائمين علي راتب الحاكم . وإذا احتاجت بندقية أحد حملة البنادق للإصلاح أو أصبحت غير صالحة للعمل فعليه أن يحضرها إلي أغاه ، وهو بدوره يقدمها إلي أمير الأمراء وناظر الأموال حتي يأمر قائد الجبه جية بإصلاحها أو حفظها ، علي أن يعطي بديلاً عنها من مخزن الأسلحة . وإذا وجد شخص ماهر في صنع البنادق ضم إلي الجبه جية براتب ، لكي يقوم علي إصلاح البنادق التي تحتاج إلي صيانة في الحال .

= كانت أكبر . يطلق علي قائد الفرقة البحرية كلمة (رئيس) ، وإذا رقي سمي قبطاناً . وكانت من فرقة العزب قوات تعمل في الولايات التابعة للدولة العثمانية ، وتأتمر بأمر أمير أمرائها . وقد عهد إلي أفراد هذه الفرقة في مصر مهمة حماية القلاع في القاهرة وخارجها ، وحماية الباشا الحاكم . وكانت تلي طائفة المستحفظان في الأهمية . ولما كانت هاتان الطائفتان تسكنان في القلعة في القاهرة ، فقد تمكنتا من التحكم بالسياسة في القاهرة ، وغالباً ما اصطدمتا مع بعضهما البعض .

(أحمد جودت باشا : تاريخ عسكري عثماني ، مخطوط بمكتبة دار الفنون باستانبول ، تحت رقم ١٣٦ ، ورقة ٢٥) .
(د. عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٥ ، ١٤٦) .

كانت في ولاية الصعيد علي زمن ابن عمر عدة مرجال لصناعة الذخيرة ،
ثم أُلغيت صناعة الذخيرة في الصعيد فيما بعد ، ونقلت تلك المرجال إلي
مخزن الأسلحة العامر بمصر حتي إذا كانت هناك حاجة إليها تم تشغيلها .
لا ينبغي أن تقوم بالصعيد صناعة للذخيرة أصلاً . وإذا علمنا أن أحداً
يقوم بصنعها في الخفاء ، أمرنا بمعاقبة من أمر بصنعها ومن يقوم بصناعتها .
وينبغي علي هؤلاء أيضاً ألا يمارسوا بيع (الذخيرة) أو شراءها
في الأسواق أو يقوموا بصنعها كالتائفة السابقة تماماً . ومن لم يرعو منهم
بعد هذا التنبيد ويجلس في المحال التجارية ، يُقطع راتبه .
وكل من يُقطع راتبه منهم ولا يتوقف لحظة (عما كان يفعل) ، يُبعد
علي سفينة إلي الروملي .

ومحرم علي طائفة حملة البنادق أن يتشبهوا بالانكشارية في لبس
الفلانس البيضاء ، ويعاقب عقاباً صارماً من لا يرضخ لذلك .

ببقي علي حاله من أفراد هذه الطائفة كل فرد يتقاضى راتباً قدره سبع
آقچات^(١) أو ثمان ومن علي وتبرته . وكل من كان راتبه أقل من سبع

(١) الآقچه Akça : كلمة آق في التركية تعني أبيض اللون ، وكلمة آقچه
بمعني السكة البيضاء . ضربت هذه السكة لأول مرة في عهد السلطان
أورخان في بروصة ١٢٢٨ م (٧٢٩ هـ) ، وكان وزنها ربع مثقال
أي ستة قراريط و ١٥٤ جراماً ، وعيارها تسعين بالمائة .

كانت الآقچه تختلف تماماً عن كل أنواع السكة الإسلامية المستعملة
في ذلك الوقت مثل الدرهم والدينار ، وللتفريق بينها وبين السكة الإسلامية

آقچات يرفع إلي سيع . ومن قيد رئيس البلوك راتبه في الدفتر حالياً
يبقى علي ما هو عليه . وإذا أصبح تابعاً لرئاسة بلوك آخر طبقاً للقانون،
زيد آقچه واحدة .

صدرت الأوامر بأن يكون عدد أفراد هذه الطائفة تسعمائة فرد .
وينبغي ألا يزيد عددها عن التسعمائة من جراء تعيين البدائل فيما بعد .

= سميت السكة العثمانية (آقچه عثمانية) . ولا يوجد تاريخ مكتوب
علي أول آقچه ضربت ، ولكن يوجد علي وجه منها كلمة الشهادة وحولها
أسماء الصحابة ، ويوجد علي الوجه الثاني كلمة (أورخان خلد الله
ملكه) .

كان الدرهم الواحد يساوي خمس آقچات من العملة المضروبة في
عهد سليم الأول وسليمان القانوني ، أي أنه كانت كل آقچه تساوي
٢٥ قيراطاً ، وكان عيارها ٨٥٪ ، وقد أنشئت دور لضرب العملة في
عهد يهما في كردستان وسوريا ومصر والحجاز وقفقاسيا وأذربيجان
والعراق واليمن وطرابلس الغرب وتونس . وبسبب تعدد هذه الأماكن
التي ضربت فيها الآقچه ، فإنها لم تسك علي نسق واحد أو وزن واحد .
وقد كثر غش الآقچه ونقص وزنها في اليمن وفي مصر وكان القصد من
ذلك الكسب ليس إلا . ومن الجدير بالذكر أن الجبرتي يسمي هذه
العملة في كتبه الآخشا أو الأفشا .

(Pakalın : Op.Cit, Vol. 1, p. 32, 33).

فرقة محافظي قلعة مصر «فرقة مستحفظان قلعة مصر»^(١)

(٢) يتصرف أغوات هذه الطائفة أيضاً بموجب براءة إذا أرادوا إحلال بديل من الاحتياط مكان أحد من رجال القلعة أو جيجيتها أو مصلحي أسلحتها اللذين يقال لهم (محافظو القلعة) كسائر فرق المستحفظان بالممالك المعظمة . يتحصل حارس انقلعة يومياً علي ست آفجات ورئيس البلوك علي سبع نظير حفظ القلعة وحراستها . وينبغي أن يكون هؤلاء أيضاً مهرة في حمل البنادق ، علي أن يصرف علف كاف من الميري شهرياً لتدريب الذين لا يجيدون الرماية منهم باستمرار لكي

(١) فرقة المستحفظان (جماعت مستحفظان) : كان أفراد هذه الفرقة يكلفون بحراسة القلاع والحصون والبلاد . ويمنحون تيمارات فسي أوائل عهدهما لكي يستمروا في الخدمة العسكرية . وبعد ذلك كانوا يستدعون كلما اتجهت النية لخوض أي معركة ، وكانوا في هذه الحالة يمنحون رواتب كبقية الفرق .

وأفراد هذه الفرقة إنكشارية مشاة ، أشار إليهم المؤرخون المحليون أحياناً باسم ينيجيرية أو ينيكجيرية . وقد أتت هذه الطائفة إلي مصر مع السلطان سليم الأول ، وأقامت في القلعة . وعرفت بطائفة السلطان لأنها كانت تمثل بصورة خاصة السلطة العثمانية في الولاية . وعهد إليها بمهمة الشرطة ، ومن هنا قوتها في القاهرة . وسيطر أفرادها علي الالتزامات المربحة وعلي دار ضرب النقود وعناصر المؤن ومراكز المكوس مما زاد في نفوذها .

(Pakalın : Op. Cit, Vol. 2, p. 630).

(د. عبد الكريم رافع : المرجع السابق ، ص ١٥٠ نقل عن :

(Shaw : Ottoman Egypt in the Age of the French.

Revolution, pp. 189-190, 196, 197, Harvard, 1964).

يصبحوا مهرة . وينبغي أن ينفقوا العلف الذي يصرف لهم علي التدريب ولا يضيعوه ، ويستمرروا في الحفاظ علي القلعة ، ولا يبيتون خارجها .
ويصرح للمتزوجين منهم أن يأتوا بزوجاتهم إلي القلعة ، لكي لا يكون بعدهم عنهم مشجعا لهم علي البيات خارجها ، ومن ثم يمنع رئيس بلوك هذه الطائفة والكتخدا والأغا كل من يحاول البيات خارج القلعة أو يبدي أي نوع من الإهمال والتكاسل نحو سائر الخدمات السلطانية . ومن لم يطع منهم يوقع عليه أغاه التأديب الصارم . ومن يتمادي في عدم الطاعة يقطع راتبه . ومن يرتكب خطيئة كبيرة يوقع عليه أمير الأمراء الجزاء .

ويجوز أن يمنح شرف الخدمة السلطانية كل من يتصف بالكفاءة من أبناء عبيد هذه القلعة إذا مات آباءهم أو كانوا علي قيد الحياة لكسي يحلوا بدائل لأفراد هذه الطائفة . ولزماً علي المدربين من بين الذين يموت آباؤهم أن يحلوا مكان آبائهم في خدمة القلعة . . وإذا بلغ هؤلاء الأيتام الخمسين ، ولزم التجاوز عن هذا العدد ، عرض الأمر . وإذا لم يعرض الأمر ، لا يسند العمل (لأحد من هؤلاء) ولا يصبح بديلاً في هذه القلعة علي الإطلاق أبناء أشخاص عزلوا من قلعة أخرى أو عينوا بدائل من قلعة أخرى . وينتظر حتي يبلغ عدد البدائل من هذه الطائفة العشرين ، لكي يُعرض الأمر في نهاية العام لطلب تعيين آخرين . ويعرض الأمر قبل أن ينتهي العام إذا بلغ عدد البدائل العشرين أو أكثر . وعند كتابة الموضوع يذكر التاريخ ، وعند عرض البراءة يكتب تاريخ العرض .
ويُعتمد لحراس القلعة - الذين يوكل إليهم عمل البديل - راتب بموجب براءة من وقت صدورهما فصاعداً ، وتُحصل منهم (رسوم براءة) هنا ولا

تطلب منهم في الأبواب العالية . ولا ينضم أحد من هذه الطائفة إلـى الكُشاف إذا لم تكن هناك ضرورة قصوي . ومن ثم ، فإن كانت هناك حاجة لذلك ، اختير عدد كاف غيرهم للحفاظ علي القلعة قبل كل شيء . ويحرم علي هذه الطائفة أيضاً العمل بالصناعة في الأسواق أو ممارسة البيع والشراء أو السمرة أو أي شيء آخر من أعمال تجار الأسواق . وإذا لم يرفعوا أحدهم ، كان ذلك دافعاً لقطع راتبه (علوفته) .

وإذا لم يتوقف لحظة بعد قطع راتبه لسبب من الأسباب أيا كان ، أبعد في سفينة إلي الروملي . إن الانكشارية بحكم وظيفتهم من قديم (منذ الفتح العثماني) يحافظون علي الخدمة العسكرية في نفس المدينة (القاهرة) وفي مصر القديمة وببلاق . ويعيّن أمثالهم من رجال هذه القلعة في الخدمة العسكرية ، ولا يعين أحد من طائفة أخرى لكي يمارس نفس العمل .

فرقة العزبان في باب السلسلة^(١)

(١) وهذه أيضاً طائفة مستقلة ، لها أغوات آخر ، ولها رؤساء وأوده باشية^(٢) . يتفاضي رؤساؤها ثماني آقچات والأوده باشيه ست آقچات والعزب خمس آقچات . وعليها أن تؤدي الخدمة السلطانية في القلعة .

وعلي هذه الطائفة أن تتصرف بموجب براءة سلطانية تجاه ما يستجد . وأن يكون أفرادها مهرة في حمل البنادق كالطوائف سابقة

(١) صدر الأمر جليل القدر حالياً بخصوص عدد فرقة العزبان المذكورة لأن القانون الهامبوني أغفل ذكر عددها ، فقرر أن تبلغ الطائفة المذكورة ألف شخص . لا يعين أحد من بين الذين يحلون مكان الأشخاص الذين يزيدون علي الألف ، حتي يظل العدد ألفاً . وكلما استلزم الأمر تعيين بديل بعد أن يبلغ العدد ألفاً ، لا يعين أحد . وليتوقف عدد البدائل عندما يبلغ العشرين بديلاً . وبعد أن يصبح العدد المطلوب عشرين بديلاً ، ينبغي تعيينهم في نهاية العام ، حتي يظل العدد ألفاً . حرره أضعف عبار الله الملك المتعال مصطفى بن جلال التوقيعي عفي عنهما .

(٢) الأوده باشي (أوطه باشي) : الأوده باشي ضابط من ضباط الإنكشارية كان يقال له أيضاً و أوطه باشي) ويسكن الأوده باشي في غرفة مستقلة مع أحد أفراد الإنكشارية ، وأثناء الحرب يسكن في خيمة الأورطة أو البلوك .

(Pakalin : Op.Cit., Vol. 3, p. 716).

ومن الجدير بالذكر أن اصطلاح (أوده باشي) و (أوده باشيه) وردا بهذا الرسم في الكتابات العربية وخاصة كتابات الجبرتي .

الذكر . وينبغي علي أغواتهم باستمرار أن يأمرؤا غير المتمرس منهم علي حمل البنادق بممارسة التدريب والإدمان عليه . وعلي رؤسائهم وأوده بائينهم أن يأخذوا دون إبطاء العلف الكافي من مخزن الأسلحة بمعرفة ناظر الأموال ، علي ألا يصرف العلف في غرض آخر غير التعليم للحفاظ علي القلعة .

ولا يجوز لأفراد هذه الطائفة البيات خارج القلعة ، وهم كمحافظي القلعة في ممارسة سائر وظائفهم تقريباً . ويجري عليهم ما يجري علي هؤلاء من أحكام بعينها .

ولكن إذا بدرت من أحد من هذه الطائفة أشياء (تصرفات) مخلة ، فعلي أغاه وأمير أمراء وناظر الأموال أن يعينوا مكانه شابا نافعا للخدمة السلطانية ، ثم يعرضوا الأمر علي العتبة العلية . وينبغي أن يكون المعين من بين طائفة الروملي ، وليس من بين الجراكسة أو من بين أولادهم أو من طائفة الأعراب . ويكتب تاريخ التعيين في الطلب المقدم ، وتذكر حالة البديل بالتفصيل والشرح ، لكي يقيد مكان الآخر في الدفــتر السلطاني . وتحصل منه رسوم البراءات ، ويمنح (المذكور) راتباً منذ ذلك الوقت فصاعداً . ولا تطلب منه رسوم البراءة في الأبواب العالية .

ومن لا يتوقف من أفراد هذه الطائفة فوراً (عما يفعله) بعد قطع راتبه ، يُبعد إلي الروملي .

وكلما زاد عدد الأشخاص الذين يخلوا مكانهم من أفراد هذه الطائفة
عن خمسمائة لا يعين أكثر من ذلك ، فلا ينبغي أن يزيد العدد عن
الخمسمائة المقررة .

فرقة طائفة الجراكسة (١)

(٤) يعين أغا طائفة الجراكسة (٢) هذه وكتخداها وكاتبها من بين طائفة الروملي . وتكون أعمالها في الخدمة السلطانية كأعمال طائفة الكوكليان (المتطوعين) المذكورة تقريباً .

وإذا صدرت من واحد من هؤلاء خطيئة فجأة ، وقع عليه أغواته التأديب إذا كانت الجريمة جزئية (جنحة) . وإن تمادي قطع راتبه .

(١) صدر الأمر جليل القدر حالياً بخصوص عدد فرقة الجراكسة المذكورة لأن القانون الهمايوني أغفل ذكر عددها ، فقرر أن تبلغ الطائفة المذكورة ألف شخص ، علي ألا تزيد عن ذلك فرداً واحداً . ولا يعين بديل لأحد حتي يظل العدد ألفاً . وينبغي التوقف عندما يبلغ عدد البدائل ثلاثين بديلاً بعد أن يكون العدد قد ثبت عند الألف . وليعرض الأمر علي باب السعادة بخصوص طلب رجال مكان هؤلاء عندما يبلغ عدد البدائل ثلاثين بديلاً . وإذا بلغ عدد البدائل ثلاثين بديلاً قبل نهاية العام . لا ينتظر حتي ينتهي العام ، بل يُعرض الأمر ، أو يعرض الأمر سواء كان المطلوب قليلاً أم كثيراً في نهاية العام .

حرره أضعف عباد الله الملك المتعال مصطفى بن جلال التوفيعي عفي عنهما .

(٢) فرقة طائفة الجراكسة : وأفرادها من المماليك الفرسان . وقد عهد إليهم بالإضافة إلي توطيد الأمن في الأقاليم ، مهمة مراقبة زراعة الأراضي والمحافظة علي شبكات الري وتوزيع المياه . (د. عبد الكريم رافع : المرجع السابق ، ص ١٤٥) .

وإذا لم يرتدع من قطع راتبه في الحال ، يرسل إلي استانبول .
وإن كان يعد ما ارتكبه جريمة كلية ، يعرض الأمر علي أمير الأمراء .
لكي يحكم بقتله .

ولا يعين شخص من بين الذين يحلون مكان أحد من هذه الطائفة ،
وتضاف نقودهم إلي الخزينة العامة . وترسل رسالة مفصلة ومشروحة في
نهاية العام بشأن عدد البدائل وسبب إحلالهم ورقم البلوك الذي التحفوا
به ، علي أن يشار إلي المبدل عنه .

ويُعطي لكل واحد من أفراد هذه الجماعة العليق طبقاً لما جرت عليه
العادة ، كما يُعطي قطعة أرض في موسم البرسيم جرياً وراء العادة
القديمة ، ويضاف العليق في هذا الموسم أربعة أشهر إلي المخازن الخاصة .

غُين رئيس بلوك لهؤلاء في الدفاتر السلطانية كما حدث بالنسبة
لكل الطوائف . تظل رواتب رؤساء البلوك الذين قيدوا علي وضعها
الحالي ولا تزيد أما إذا منح شخص من أفراد البلوك رئاسته كبديل فيما
بعد ، زيد راتبه طبقاً للقانون العثماني الخاص برئاسة البلوك .

فرقة الجراكسة المتفاعدين

(٦) أصبح أفراد فرقة الجراكسة هذه مسنين وضعافاً ، ولأنهم غير قادرين علي القيام بالعمل في الخدمة السلطانية ، يمنحون يومية قدرها اثنتان أو ثلاثاً من الآقجة . وعليهم أن يواظبوا علي الدعاء لحضرة السلطان ملجأ الخلافة العظمي أعز الله أنصاره وضاعف اقتداره لكي تدوم دولته ويطول عمرها إلي الأبد . وإذا مات أحدهم لا يقيد أحد آخر مكانه . وإذا اختار التقاعد أحد من الذين يعملون في البلوك ثانية من بين أفراد هذه الطائفة ، عرض أمره علي الأبواب العالية . علي أن يقيد في دفتر النماذج الخاص بذلك ، ويحذف من بلوكه . وتتخذ الاحتياطات القصوي لكي لا يحل أحد مكان من يرافيه الأجل في ظروف غامضة من بين هؤلاء .

فرقة جاويشية مصر (١)

(٧) صدر الأمر بأن يكون عدد هذه الجماعة أربعين فرداً ، علي أن يخدم هؤلاء في الجاويشية في ديوان مصر القاهرة . وشئون هؤلاء مفضة إلي أمير الأمراء بمعرفة ناظر الأموال . وليكن قيامهم بالخدمة كما يريد لها أمير الأمراء . وإذا حل من بينهم بديل ، فعلي أمير الأمراء أن يعرض الأمر علي باب السلطنة لتعيين واحد من الأشخاص الصادقين الذين يعتمد عليهم من النافعين من (فرق الكوغلين) أو (فرقة التفنكجيان السواري) ، علي أن يقيد في نفس الوقت في الدفاتر . ولا يصح أن يسند عمل الجاويشية إلي شخص آخر من غير هاتين الطائفتين . وإذا ارتكب أحد من هذه الطائفة جريمة تستوجب العزل أو العقاب ، فعلي أمير الأمراء أن

(١) فرقة جاويشية مصر (جماعت چاوشان مصر) : استخدم أفراد هذه الفرقة كرسل لإبلاغ الأوامر والمهمات وكجباة في الأقاليم . ونيط بهم في بعض الفترات استطلاع أحوال البلاد وإدارتها .

وكان ضباط الطوائف الأخرى يعينون عادة من بين أفرادها ، كما كانت الشواغر فيها تملأ من أفراد الطوائف الأخرى ، باستثناء المستحقين والعزبان . وقد سيطر الماليك في القرن الثامن عشر في فترة تعاظم نفوذهم علي هذه الطائفة بعد أن كانت تحت سيطرة الباشوات .

(Pakalın : Op.Cit., Vol. 1, p. 332).

(د. عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٦) .

يوقع عليه التأديب بقدر ما اقترفت بهاء . وبعد أن يوقع عليه الجزاء حسب الأمر السلطاني أو يقطع راتبه إن كان يستحق ذلك ، يُعرض الأمر علي عتبة السعادة بالتفصيل والشرح ، علي ألا يزيد عدد هؤلاء عن أربعين فرداً . ومحظور علي أي فرد من أفراد هذه الفرقة أن يُرسل لأداء خدمة ، لكيلا يتقاضى أجراً يزيد علي عشرة (أشرفي)^(١) . ومن لم يرعِ بعد هذا التنبيه وظير أنه أخذ شيئاً ، وجب عزله . وإن لم ينته أحد من الجاوشية اللين عين مكانهم بدائل ، أُنعت إلي استانبول . وإذا عاد اللين فصلوا (إلي ما كانوا يقتربون) فجأة بعد مدة من الزمن ، لا تترك لهم فرصة (الإفلات) إذا وجدوا في أي وقت ، ويصلبون . ولا يسجل راتب علي الإطلاق لفرد من أبناء الجراكسة أو من طائفة الفلاحين أو من العربان الذين يعملون في فرقة الكوكليان أو فرقة التفنكجيان السواري أو محافظي القلعة أو العزب . ومن ثم فإن سجل أحد ، عوقب كتخدها وكاتبه وعزل أغاه .

(١) الأشرفي : نوع من النقد أمر السلطان سليم الأول بضربه في مصر بعد فتحها ، والاكتفاء بذكر كلمة (سلطان) عليه .

جماعة كشاف نواحي مصر

ولاية الشرقية وولاية قليوب وولاية بلبيس وولاية الدقهلية وولاية
فاطية وولاية إطفح وولاية الغربية وولاية المنوفية وولاية البحيرة وولاية
الجيزة وولاية الفيوم والبهنساوية وولاية أشمونين وولاية منفلوط وولاية
ألواح .

(٨) الخدمة المطلوبة من طائفة الكشاف هذه هي ، أولا : الترميم
المناسب في موعده وموسمه للجسور وعمل " الجرافة " (تطهير
القنوات) في الولاية التي في كشوفية كل واحد منهم ، وذلك لكي
لا يختل جسر أو تترك جرافة (تطمس قناة) . علي أن ينبغي
شيوخ القرى التي تحت تصرفهم وأهاليها إلي ترميم وتعمير جسور
بلادهم كما ينبغي . وينبغي عليهم أن يسعوا ويهتموا بذلك لكي
لا تكون هناك أرض شراق بسبب عدم تعمير الجسور أو عمل
الجرافة (تطهير القنوات) .

وكلما فاض النيل المبارك وبلغ الدروة ، تؤمر طائفة الفلاحين
بكمالها بتخضير الأرض التي غمرتها المياه كلها بالزراعة . وذلك
لكي لا تبور أرض زراعية بسبب عدم أعداد الأراضي التي غمرتها
المياه أو الإهمال فيها .

أما إذا أصيبت قرية في كشوفية أحدهم بالخراب ، فعليه أن
يجد ويجتهد لتعميرها بكل الطرق الممكنة . ويجب أن تتخذ

التدابير والاحتياطات الأكثر مرونة لثلاث تصاب قرية عامرة بالخراب .
وعلي الكشاف جميعاً أن يحصلوا تقاسيم الأراضي تحصيلاً كاملاً
علي ضوء (دفاتر الارتفاع) ، كما كان متبعاً زمن قابيتباي .
ويرسلوا ما بعينتهم والتزامهم إلي الخزينة العامة . وليظل هذا
القانون معمولاً به علي ما هو عليه حالياً . وينبغي علي الكشاف أن
يأمروا بتجهيز كل الأراضي الجيدة التي تقع في البلاد التي تحسنت
تسويقها . ويقدموا عنها التقسيط والخراج كما هو مدون في الدفاتر
مهما كان . ويحصلوا الخراج كاملاً عن كل الأراضي الجيدة فيما
عدا الأراضي الشراعية . ويرسلونه إلي الخزينة العامة . وإذا تعطل
أحدهم بوجود شخص في هذا الشأن ، وجب علي أمير الأمراء تحصيل
الأموال الناقصة من أملاك الكشاف وأمواله بمعرفة ناظر الأموال ،
وإفلائه في الجن . وتعيين شخص موثوق فيه مكانه ، ثم عرض الأمر
علي باب العادة .

(١) وعليه فإن لم تحصل الأموال السلطانية بكاملها وحدث تقصير مفاجيء
أو حدث إهمال أدّى إلي عدم تجهيز بعض الأراضي التي غمرتها المياه
أو إصلاح بعض الجسور أو عمل الجرافة (تطهير القنوات) والعياد
بالله . ونج عن ذلك تشقّق في الأراضي ، أو حدث خراب فسي
بعض القرى من أثر الظلم ، لا يترك أمير الأمراء وناظر الأموال
فرصة الإفلات للكشاف الذي تحطمت لديه الجسور أو الذي تنفري تحت
كشوفته قرية أصابها الخراب . ويوقعان عليه أشد العقوبات وهي

الإعدام ، بعد أخذ تعويض كامل منه عن هذا الضرر وذلك النقص .
وإذا وجب إحلال بديل في الكشوفية مكان أحد الكشاف لتوقيع
عقوبه الإعدام عليه أو لقيامه ببعض التقصير في الخدمة أو لسبب آخر ،
فعلي أمير الأمراء وناظر الأموال أن يعينا مكانه رجلاً قادراً يتصف
بالكفاءة ويتعهد بالخدمة ، ثم يُعرض الأمر علي عتبة السعادة لطلب
براءة .

إذا سعي كل كاشف واهتم بأداء الخدمات السلطانية التي عهد
إليه بها كما ينبغي ، وإذا كان عظيم الكفاءة حسن الاقدام فسي
تحصيل الأموال السلطانية التي في كشوفيته بكاملها ، وإذا ظهر منه
الجد والاجتهاد البالغ في تعمير الممالك المحمية ، فعلي أمير الأمراء
أن يوليّه برعايته ، ويعرض الأمر علي العتبة العلية لكي يكون مرعياً
بأنواع العناية السلطانية وأصناف الرعاية الشهنشامية . وإذا عجز
كاشف عن تأدية بعض تلك الخدمات المذكورة ، واستعان بأمر
الأمراء وطلب منه المساعدة ، فعلي أمير الأمراء وناظر الأموال
أن يقدموا له العون الصادق والتأييد بطريقة لائقة .

(١٠) وفي عهد قايتباي كان الكشاف يأخذون حَتَلاً من كل واحد من طائفة
الفلاحين في كل البلاد . والآن تَخَطَّوا هذا الأسلوب وتعدوه ، فربما
لم يهتد أحد منهم برأس واحد وأخذ الأغنام التي تعتبر أهم أسس
الحياة لدي الفلاحين . وبسبب طلب الزيادة تغلّم الرعايا وأظهروا
السخط وطلبوا عرض الأمر . صدر أمري الشريف مستحيل التعريف

في هذا النصوص ينص علي ألا يؤخذ من بعد خروف أو حمل بدعوي الضيافة . وإن لزم الأمر يدفع في مقابل ذلك في كل قرية (عشر بارات) أي ما يعادل عشرين عثمانياً^(١) ولا يدفع أكثر من ذلك . ومن لم يزدجر بعد هذا التنبيه وأخذ حملاً أو خروفاً ، فعلي أمير الأمراء أن يوقع عليه (علي الكاشف) أشد العقاب بمعرفة ناظر الأموال . وإذا لزم الأمر يعزل من منصبه . ويعرض الأمر علي باب العادة .

(١١) ولتكن العادة والقانون اللذان كانا سائدين في عهد قايتباي فيما يتعلق برسوم الكشوفية مرعيين ومعمولاً بهما ، ولا ينبغي تجاوز هذا القانون في الأصل . وتحصل رسوم الكشوفية أيها كانت طبقاً للقانون المذكور ، ويأخذ الكاشف راتبه المحدد منها بموجب البراءة ، وسلم ما بقي إلي الخزينة العامة . وباستثناء ذلك تجمع الرسوم المحددة في القانون الذي كان معمولاً به في عهد قايتباي لترميم الجسور وعمل الجرافة . وتمصرف هذه الرسوم المذكورة التي تجمع علي ترميم الجسور وعمل الجرافة . وما يتبقى منها يسلمه الكاشف للخزينة ، علي أن يجبل ما جمعه وما صرفه مع مفرداته في دفتر ،

(١) (العثماني) : عملة عثمانية فضية ضربت لأول مرة في عهد السلطان أورخان سنة ٧٢٩ هـ ، عيارها ٢٩٠ ووزنها ٥ قراريط وثلاث حبات ، وكل ٢٧٥ منها تساوي درهما من الفضة .

(اسماعيل حبيب : تفهيم مسكوكات عثمانية ، ص ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، القسطنطينية ، ١٢٠٧) .

ويعرضه علي ناظر الأموال والأمين . فإذا كانت المصاريف التي ذكرها تعادل مصاريف السنين السابقة ، تمت الموافقة عليها . وإلا استدعي الأمر القيام بتفتيش (الدفاتر) ، فإن ظهرت أموال مختفية أمر بإحضار عوض عنها . وإذا فاض النيل العظيم وطفئت الجرافة (طمست القنوات) ولم تكف الرسوم المذكورة بتطهيرها ، تحملت طائفة الفلاحين هذا بناء علي القانون الذي كان سائداً في عهد قايتباي . وإذا كان من الضروري مساعدة الفلاحين بأموال السلطنة ، صرف علي الترميم والتطهير من الخزينة . وبالإضافة إلي ذلك يأخذ الكشاف آقجة من أُمديونسين من أجل " القش واللبش " لإصلاح الجسور . وإذا لم توف هذه الخدمة حقها كما ينبغي زادت المضرة . ومن الضروري أن تؤخذ الآقجة أصلاً لهذا الخصوص ، وإذا أخذت تجري الصيانة كما ينبغي لكي تكون في موضعها .

(١٢) وينبغي علي الكشاف أن يحفظوا البلاد ويحرسوها من شر البدو والعربان العصاة وعدوانهم . وإذا حدث أي نوع من العصيان من الأعراب البدو أو عدوان أو طغيان علي البلاد منهم ، فلا تترك لهم فرصة الافلات ، ومن يقبض عليه منهم تحز رأسه ، وتؤءول ملكية حصانه وسائر أسبابه وأمتعته للشخص الذي حز رأسه .

وإذا استلزم الأمر ضرب طائفة أهل الفساد الذين يثيرون الشغب ، فعلي الكشاف أن يخبر أمير الأمراء سراً ، ثم يضربهم بعد استئذانه ويفطع دابر المفسدين . ومن يعثر عليه حياً منهم

يسلم إلي أمير الأمراء ، ويسلب ماله وأغنامه ويكون غنيمة للعساكر .
وإذا ظهر من طائفة الأعراب طمع في مالٍ خاصةً ، نفذ فيها القتل
دون ذنب قبل أن يظهر منها العصيان والفساد ، وتتخذ تدابير
الحيطة والحذر منها ، فضلاً عن سلبها أموالها وأغنامها .

(١٢) إذا استحق أحد من طائفة الفلاحين التجريم أو العقاب لظهور شره
وفساده أو بشاعته حكم الكاشف - بعد الرجوع إلي القاضي - بتجريم
مثل هؤلاء بقدر ما يستحقون . وعليه أن يؤدب ويعاقب اللذين
يستحقون العقاب منهم بقدر ما اقترفت أيديهم . وإذا وجد ورثة
لفلاح قتل ، لا تضم أملاكه وأمواله إلي الميري ، بل تسلم لورثته .
ولا تنسب جريمة دون وجه حق لفلاح دون الرجوع إلي القاضي ولا يعتدي
أحد عليه أو يظلمه .

إذا أُخلت خيانة حدثت علي أنها جريمة ، فإن أمرى الحالي
واجب الامتثال يقتضي بأن تعد ضعف ما هو متبع في جرائم ولاية
الروم^(١) . ولا يؤخذ بشيء أكثر من ذلك إن كانت هناك رغبة في
ذلك . وتطلب صورة القانون المعمول به في ولاية الروم ، لتحفظ
صورة منها في ديوان مصر ، وترسل صورة أخرى لكل قاض . وبعد
أن تدون في سجلاتهم ، يصدر الأمر بالتنبية والتوعية في الولاية التي
تتبع مجلس القضاء لكيلا يؤخذ بأي شيء مخالف أو مغاير لهذا
القانون ولا يحدث تعد أو تجاوز .

(١) كان يطلق علي ولاية سيواس أيام الحكم العثماني (ولاية الروم)

(روم ولايتي) .

وعندما كان أحد من طائفة الفلاحين قديماً يرتكب إثماً ، ثم يحكم ببراءته بعد مدة وترفع خصومته ويحول سبب طرده ، كان الكُشاف يعودون فيقبضون عليه ويوقعون عليه جميع أنواع العقوبات والاضطهاد أخذاً بجريمته (السابقة) ليس إلا . وهذا ممنوع ومحظور بناءً على أمر السلطاني . وينبغي التنبيه على القضاة أيضاً بخصوص هذا الموضوع ، لكيلا يضعوا أحداً في هذا الموضع أو يظلموا الرعايا ومن ثم فإن لم يتوقف ما كان يحدث بعد هذا التنبيه ، وأحيا (كاشف) القضايا التي سبق أن فصل فيها مرة وحركها طمعا في المال خاصة ، أو أخذ الجرائم التي تقع بشيء من التجاوز في القانون ، فعلى القاضي الشرعي أن يعرض الأمر على أمير الأمراء لكي يوقع العقاب الرادع على الكاشف بعد رد الحقوق التي أخذت ظلما إلي صاحبها .

(١١) ومحظور إرسال طائفة الفلاحين واستدعاءها ، وممنوع حجزها في منازلها .

ينبغي أن يتوقف إرسال أحد من طائفة الفلاحين - الذين تضمهم كشوفية الكشاف - أو استدعاءؤها أو حجزه في منزله . وكلما شرع أحد في إرساله ، فعليه أن يسلمه إلي الكاشف . وإذا حدث استدعاء له ، يعرض الأمر على أمير الأمراء ، لكي يبعث به لحراسة مخزن الأسلحة العامر . ومن يرسل فلاحاً بعد هذا التنبيه ، يجري تأديبه . أما إذا أرسلته أو استدعيته لهذا السبب مثلاً

أوبعثت به أوحجزته فرضا ، فتعدي عليه أحد دون وجه حق ، تجري
الاستعدادات القصري لكيلا تشملز قلوب الرعايا ، وتُتخذ الاحتياطات
من الأوضاع التي تدعوا إلي حدوث فتنة مفاجئة .



أحوال مشايخ العربان

(١٥) لمشايخ العربان كالكشاف أيضاً عليهم أن يجدوا ويجتهدوا فـ في
تعمير البلاد والمزارع التي تضمها شياخاتهم، ولزاماً عليهم تعمير
القرى التي يصيبها الخراب بالطريقة الممكنة في تعميرها أيها كانت .
وعليهم أن يتجنبوا التصرف بطريقة تؤدي إلى تخريب القرى العامة
حقيقة . ويهتموا بتعمير الجسور وترميمها وأعمال الجرافة التي
تضمها شياخاتهم كما ينبغي . وعليهم أن يأمرؤا الفلاحين جميعاً أن
يخضروا الأراضي التي تغمرها المياه ، لكيلا تكون هناك أرض
شراق أو بور أو غير صالحة بسبب الإهمال والتكاسل . وإذا خالفوا
أو تساهلوا في أحد هذه الأمور المذكورة ، فعلي الكشاف - إذا
كان الحكم يتضمن مالا أو عقابا بموجب الأحكام الصادرة - أن يوقعوا
عليهم الجزاء دون خوف بعد الرجوع إلى أمير الأمراء وناظر
الأموال . وينبغي عليهم أن يؤدوا الأموال السلطانية التي تضمها
شياخاتهم وتقاسيطهم في محلها وموسمها دون نقص .

(١٦) ليكن في الحساب بدايةً وجوب العمل على تخضير أراضي المالك
المحروسة عندما يفيض النيل المبارك وتجمع الأموال السلطانية التي
في ذمهم بموجب دفاتر الارتفاع بالإضافة إلى المحصول الصيفي ، على
أن يُقسَّم ما جُمع أيها كان حجمه إلى اثني عشر قسماً . ويسلم إلي
الخزينة العامة دون انتقاص قسط الشهر في نهايته بحساب اليوم
مهما كان العجز في كل شهر . ومن الجائز التأخير والتخلف يوماً

واحداً في نهاية الشهر . وعدا تسليم قسط كل شهر بكامله شهراً بعد شهر ، يسلم المحصول الصيفي أيضاً إلي الخزينة العامة في موسمـه بالتـمام والكمال بعد الرجوع إلي ناظر الأموال والأمين .

ويؤخذ بقانون قابتباي الخاص برسوم الشياخة أيضاً ، ولا يصح تجاوزه . وينبغي أن يصحب مشايخ العربان معهم عندما يتجولون في البلاد من تكون له ضرورة قصوي وأهمية بالغة من أفراد جماعة العربان ، لعدم تحميل طائفة الفلاحين كثيراً من المأكـسـولات والمشروبات أو إرهابهم وإزعاجهم . ينبغي أن يصحبوا معهم القدر الكافي فقط من الرجال .

(١٧) وينبغي عليهم (مشايخ العربان) ألا يخفوا أحداً من المفسدين والأثقياء من طائفة الأعراب لديهم أو يوطنوه . ولا يصح أن يحتفظوا عندهم بشخص من هؤلاء علي أنه واحد من طائفة العبيد علي الإطلاق ، وعليهم ألا يتركوا فرصة الإفلات لأحد من هؤلاء الأشرار وأهل الفساد اللذين يفعلون تحت طائلتهم ، بل يقبضوا عليه ويسلموه إلي الكاشف . وإذا كان شخصاً يستحق أن يوقع عليه الجزاء ، لا يُخلي سبيله ، بل يعاقب . وإذا اتضح أنه شخص من ذوي القدر يقيد مع (يربط مع) شخص مستقيم ويرسل إلي أمير الأمراء لكي لا يترك له فرصة الإفلات أو يهمله ، ويوقع عليه العقاب أيا كان . ومن ثم فإن علمنا بأن أحد المشايخ أخفي عنده شخصاً مفسداً من الأعراب ممن هذا القبيل وقدم له الحماية أو أخبره بنية القبض عليه وسامحه

وتهاون معه ، أو استجلب عنده واحداً من العبيد المعتقين أو غير المعتقين عرض للبيع ، أو أخذ رسوماً من الرعايا أكثر مما كان متبعاً في عهد قايتباي ، فإن أمير الأمراء في هذه الحالة لا يترك لمثل هؤلاء من مشايخ العربان فرصة الإفلات ، وينفذ عليهم الأمر السلطاني أيما كان حرصاً علي شرف السلطنة .

(١٨) وإذا صدر تصرف مخالف للأمر إلي حد ما أو مخل بنظام البلاد من أحد مشايخ العربان المذكورين أمثال حسام الدين بن بغداد واسماعيل وعجلان والأمير داود وعسقول ، لا يقدم أمير الأمراء علي عزله ، بل يعرض مقالته علي العتبة العلية . وإذا تكاسل نوعاً ما عن أداء الأموال السلطانية بكاملها وساق الأعداء ، أو أقدم علي عمل تشتم منه رائحة الخيانة ، واستوجب الأمر بحث الموضوع ، أجري أمير الأمراء بحثه بمعرفة ناظر الأموال ، علي أن يُعرض سبب البحث علي العتبة ملجأ الخلافة العظمي بمعرفة ناظر الأموال . وإذا أصدر الأمر جليل القدر بخصوص هذا الموضوع عمل بموجب ما يقتضيه . وإذا بُحث أمر أحد المشايخ المذكورين علي النحو السالف ، أشار أمير الأمراء علي رجل نزيه ومناسب من بكوات السناجق أو الأغوات لكي يحل مكانه مؤقتاً ، علي أن يُضم إليه قدر كاف من الرجال . ولا تُعطّل مصالح الشياخة انتظاراً لقدم شخص مكانه من الأبواب العالية وورود الأمر الشريف ، لكيلا يترتب علي التعطيل ضرر بأموال السلطنة أو نقص فيها .

وفيما عدا هذه الأمور يفوض أمير الأمراء في تعيين مشايخ الأعراب وعزلهم . ومحظور عليه أن يعزل شخصاً أو يعاقبه لغرض شخصي دونما سبب . وعليه أن يكتب بالتفصيل في نهاية العام ليعرض على الأبواب العالية عدد الأشخاص اللذين أوقع عليهم العقاب وعدد اللذين عزلهم وسبب العزل ومقتضيات العقاب .

(١٩) وعلي مشايخ العربان هؤلاء أن يسلموا الأموال السلطانية التي فسي حوزتهم إلى أمير الأمراء كل عام ، وينبغي علي الميري أن يمنح كلا منهم خلعة طبقاً للعادة والقانون المتبعين عند تقديم الحسابات .
وفضلاً عن ذلك فإن المشايخ اللذين لا توجد في عهدتهم تقاسيط وقد تعودوا ليس القفطان حتي الآن ، يمنح الميري كل واحد منهم قفطاناً حسب العادة المتبعة . ويقدم (مشايخ العربان) لأمير الأمراء الهدايا لدي ترددهم علي المدينة في أي وقت من الأوقات ، ثم يمضون علي ألا يُعطي شيئاً من الميري ؛ ويقبل أمير الأمراء ذلك إن أراد . ولكن لا يجوز البتة أن يفرض المشايخ علي الرعايا شيئاً من النقود القليلة أو الكثيرة أو العينيات كهدايا لأمير الأمراء من أجل مصلحة . ومن ثم فإن علمنا بأنهم أخذوا شيئاً من طائفة الفلاحين ، وجب إنزال العقوبة عليهم .

وفضلاً عن ذلك فقد اعتاد ابن عمر وأسلافه من المشايخ في ولاية الصعيد أن يقدموا للسلطين السابقين مقداراً من الهدايا كتقليد مبدئي . وينبغي أن يتبع هذا التقليد . أما عن مقدار الأشياء التي

اعتادوا تقديمها في عهد قايتباي ، فيلغي تعديلها ابتداء من مشيخة
الأمير داود المعين في الوقت الحاضر علي الولاية المذكورة ومن يأتي
بعده ، وتطلب الهدايا من المشايخ الذين سيعينون كما كان متبعاً في
عهد قايتباي ، ثم توضع في الخزينة العامة بمعرفة ناظر الأموال .
وبالإضافة إلي ذلك ينبغي علي المشايخ الذين في عهدتهم تقسيط أن يرسلوا
رسولاً إلي الاعتبار العالية في آخر كل عام ، لكي يقدم الدفتر الذي
سجلوا فيه ما سلموه من أموال السلطنة التي في عهدتهم وما تبقي عليهم ،
وينخبرونا بأحوالهم .

أحوال العمال

(٢٠) تستدعي طائفة العمال والمباشرين الموجودة حالياً لتمثل أمام ناظر الأموال و (أمين البلد) ، وتبين ما بقي لديها من محصول سنة ١٢٩ هـ وماجمعه من محصول سنة ١٣٠ هـ ، وما سلمته مما جمعه ، وما بقي لديها . وإذا ظهر في حوزتهم شيء بعد تقديم الحسابات ، يحصل منهم دون نقص ، ولا تترك عليهم آفة واحدة أو أي شيء . وإذا تعلل أحدهم وأظهر العجز ، صودرت ^(١) أملاكه وأمواله . وإذا لم تكف وكان له كفيل ، تحصل من كفيله . وإذا لم تكف (بالمطلوب) ، يسام العامل سوء العذاب . وإذا ثبت أن لديه شيئاً مخفياً ومستوراً ، واعترف به ، يؤخذ منه ويسلم إلي الخزينة العامة . ويأمر أمير الأمراء بصلب العامل بمعرفة ناظر الأموال إذا تجرأ وتجاسر علي اختلاس أموال السلطنة وإخفائها . وإذا أخذ عامل رشوة من فلاح من خراج الأراضي في السنتين المذكورتين فإدى ذلك إلي تقصيره نتيجة لتأخيره أو شيء آخر وبقي عليه ما يستوجب الدفع ، عوقب بعد تعويض الأموال السلطانية . وينبغي أن يكون هناك فاصل بين سنتي ١٢٩ ، ١٣٠ هـ لتقطع العلاقة بينهما كلية .

(١) في الأصل : صاتيلوب أي بيعت

وأما بخصوص التغيير الجديد ، فإن الأمر الشريف مستحيل التحريف يقتضي بأن يهتم ناظر الأموال والأمين بدفاتر الارتفاع ، وليكن معلوما مقدار المحصول ومصدره كل شهر . ويكون في عهدة العامل الصالح قريتان أو ثلاثاً حسبما يكون مناسباً بالنظر إلى قيمتها . وإذا كان مناسباً ولائقاً تعيين أمين واحد لكل عدة عمال ، فينبغي أن يكون في عهدة العمال الأكفاء الأغنياء مجموعة من (قري الخاصة) ، بناء علي هذا النظام . ويعين أمناء مقتدرون يتصفون بالأمانة والاستقامة . ويضم إليهم كتاب حسابات من أهل القلم يتصفون بالاستقامة ، يُسند إليهم حساب الأموال السلطانية بالإضافة إلي المحصول الصيفي . علي أن يسلم الأمناء المذكورون إلي الخزينة العامة ما حصلوه من العمال كل شهر بموجب القسط اليومي . وينبغي عليهم أن يجمعوا المحصول الصيفي في موسمه ويكملوه ، ثم يسلموه إلي الخزينة العامة كاملاً غير منقوص . وإذا لم يؤد الأمناء أقساطهم اليومية كاملة أو لم يسلموا المحصول الصيفي في ميعاده ، وتبقي لديهم باق عامة ، عزلوا بعد تقديمهم التعويض . وإذا تجاوز الباقي حد المعقول ، استحقوا العقاب . وينبغي علي ناظر (الأموال) أن يختار الأمناء والكتاب من أي طائفة يشاء أخذاً في الحسبان هذه الحالات . ومن ثم فإن اعتمد الناظر في تحصيل الأموال السلطانية علي أمين وكاتب وقائم علي الحوالات بعد أن احتاج إليهم ، فلا يرسل إليهم أشخاص في هذه الحالة . وبفوض في تعيين أمناء وكتاب مثل هؤلاء خاصة وفي عزلهم .

ويعمل (ناظر الأموال) بما يراه أولى وأنفع في تحصيل الأموال السلطانية فإن ولاية مصر ونواحيها في عهدة عمالها الذين يتصفون بالدقة كما سبق ذكره . وبعد أن يعين أمناء وكتاباً حسبما تقتضيه الظروف ، يقوم بتحرير دفتر المقاطعات بالشرح والتفصيل مسجلاً فيه مقدار العمال والأمناء والكتاب وما ورد في دفاتر الارتفاع بخصوص القرى المباعة وبكم بيعت ، بالإضافة إلى أسامي الأمناء والكتاب والعمال ، ثم يبعث به إلى الأبواب العالية موقعاً ومهوراً .

(٢٢) ويسمى العمال والأمناء والكتاب المذكورون ويجتهدون في العمل علي تخضير (الأرض) وإصلاحها في ميعادها كما ينبغي . عليهم أن يسعوا ويهتموا لكيلا يتركوا أرضاً خالية لم تخضر . وإن دعت الضرورة إلي طلب العون والمساعدة من المشايخ والكشاف في هذا الشأن ، فعلي هؤلاء أن يقدموا لهم العون والمساعدة . وإذا لم يف عامل بدينه في نهاية السنة أو في نهاية التحويل ، لا يكلفونه بعمل جديد علي الإطلاق . ويقومون باستيفاء دينه من أمواله وأملاكه . وإذا لم تف وكان له كفلاء ، حصلت منهم الديون . وإذا لم تف (أموالهم) بالمطلوب يوضع العامل في السجن المؤبد . وإن أدي مال السلطنة كاملاً وكان شخصاً صالحاً ، رفعت عنه المقاطعة وكلف بمزاولة عمل جديد بعد أن يتقدم بمن يضمنه .

(٢٣) تُكتب مذكرات تفصيلية بحسب (دفاتر الارتفاع) عما تحويه كل قرية من الأموال السلطانية ورسوم الكشوفية ورسوم الشياخة وأموال الوقف والرزق^(١) والأملك ، علي أن يوقع عليها أمير الأمراء ثم ناظر الأموال والأمين ويختتمانها . وتسلم إلي أهل كل قرية مذكرتها ، حتي إذا طلب شخص شيئاً من الرسوم أو المستحقات أكثر مما هو مقيد في المذكرة ، فعليهم أن يصروا علي عدم إعطائه شيئاً . وإذا اعتدي عليهم أحد وأخذ شيئاً ظلماً ، فعلي الفلاحين أن يقدموا شكايتهم إلي أمير الأمراء . وبعد أن يرد كل ما أخذه إلي صاحبه ، يعاقبه لأنه لم يطع الأوامر واعتدي (علي الفلاحين) .

وكان بعض الأمناء والكشاف وسائر مباشري الأموال يأخذون ما علي الفلاحين من الحقوق الشرعية والرسوم العادية كاملة ، ثم يخفون بعض هذه الأموال مدعين أنها لا تزال في ذم الفلاحين ، ويطلبون من الفلاحين البيّنة إثباتاً لتماص السداد ، ولا يعترفون بما يقدمه هؤلاء من شهود ثقة . فكانوا بذلك يرهقون الرعايا ويضايقونهم ويتسببون في ضياع الأموال . صدر أمرنا الشريف بخصوص هذه

(١) الرزق جمع رزقة : وأراضي الرزق هي الأراضي المرصدة أصلاً من قبل الدولة علي بعض الأفراد والمؤسسات الدينية . ولأن أراضي الرزق لا يجوز فيها البيع فقد اعتبرها الفقهاء من الأوقاف ، حيث التطابق بين الرصد والإمساك عن البيع في الأوقاف .

(محمد عفيفي : الأوقاف ودورها في الحياة الاقتصادية في مصر (١٩٢٢ - ١٠٦٩ هـ = ١٥١٧ - ١٦٥٨ م) رسالة ماجستير ، ص ١٤١ ، القاهرة ١٩٨٥) .

المسألة متضمنة العمل بما كان جاريا من قديم الزمان في تلك الديار .
فأثناء جمع الرسوم قديما كان يسجل (شهود البلاد) علي ذلك في
دفتر ، حتي إذا حدث نزاع من هذا القبيل لم يطلب شاهد من فلاح
علي الإطلاق ، بل يرجع إلي تلك الدفاتر ليعمل بما سجل فيها ،
ولا تطلب بينه أكثر من ذلك بتاتاً .

أحوال الحوالات

(٢١) صدر في الوقت الحاضر الأمر جليل القدر بخصوص إرسال (الحوالة)^(١) إلى أطراف البلاد لتحصيل الأموال السلطانية ، ويقضي بأن تكون أجور الحوالة بحسب المسافة بين أدني وأوسط وأبعد . أدناها أجرها مائة آقچه وأوسطها مائتا آقچه وأبعدها ثلاثمائة آقچه . فمثلاً إذا طلب قسط أيام الشهر من مكان قريب ، فعلي الحوالة أن يسافر في العشرين من الشهر ويمكث حتي آخره ويتقاضي مائة آقچه أجر طريق . وإذا طلب القسط من مكان بعيد فعلي الحوالة أن يسافر في أول الشهر ويمكث حتي نهايته ويتقاضي مائتي آقچه أجر طريق . وإذا أرسل إلي مكان بعيد جداً ، فعلي الحوالة أن يسافر في أول الشهر ويمكث حتي نهايته ويتقاضي ثلاثمائة آقچه أجر طريق ، وعليهم ألا يأخذوا شيئاً أكثر . وإذا ظهر أن أحداً من الحوالة أخذ شيئاً أكثر مما هو محدد من العمال ، استرد منه وخفض من دين العامل . وإذا لم يحصل حوالة أمواله كاملة وأهمل في ذلك أو تساهل وترك ما في عهدة عامل ، يسترد منه أجر الطريق الذي أخذه كاملاً ، ويضاف إلي قسط العامل . وإذا التزم أحد من الأمناء أو الكتاب بسداد ما عليه من الأقساط اليومية الخاصة بالأموال السلطانية بكاملها وامتنع عن إرسال حوالة ، فلا ينبغي عليه أن يرسله إلي أي مكان مادام شخصاً موثقاً به لدي (ناظر المواكب) ويكتفي بطلب الأموال السلطانية من الأمناء كل شهر .

(١) الحوالة هو الشخص الذي خولت له السلطات آنذاك جمع الأموال السلطانية من العمال وغيرهم من المكلفين بتحصيلها لتسليمها إلي الميري .

قانون الشونة السلطانية في مصر القديمة

(٢٥) يعين قبل كل شيء رجل أمين يتصف بالاستقامة مقتدر ووقور يعتمد عليه أميناً للشونة السلطانية من قبل الأبواب العالية . علي أمين الشونة وناظر الأموال أن يحصيا عدد السفن الخاصة ويقدرا ما يمكنها حمله من الغلال التي ترد إلي العنابر الأميرية من ولايات الصعيد والفيوم والبهنسا وأشمونين ومنفلوط وبقية الولايات الأخرى ، ويحسبا عدد مرات السفر التي يمكنها أن تقوم بها في العام ، ولا يدعا مجالا لتأخير هذه السفن عن مواعيد (الغلال) ومواسمها ، وأن يجدا ويسعيا لنقل غلال الولايات إلي العنابر الأميرية . وإن لم تكف هذه السفن استأجرا سفناً تجارية وقدرا حولتها كذلك واجتهدا في نقل الغلال السلطانية إلي العنابر بقدر المستطاع لكي لا تبقى حبة واحدة خارجها . ويتفقد أمين الشونة غلال الولايات التي تصل بالسفن ، فهل هي ناقصة عما قام بتخمينه ؟ وهل هي مطابقة للعينة التي أحضرت من نفس المكان ؟ فان وجد أنها ناقصة أو مبدلة أو ميللة أو أن ربابنة السفن احتالوا فخلطوها بالتبن أو التراب ، يعرض الأمر علي ناظر الأموال لكي يقوم بمعاقبتهم . ويوفي الكيالون الكيل ، ولا يزيده أو ينقصه . وإذا ظهر بجلاء أن كيالا احتال ، عرض أمره علي أمير الأمراء لكي يصلبه في الشونة . وليكن معلوماً ومؤكداً عند استئجار السفن التجارية تحاشي ظلم المسلمين أو أخذ آقجة واحدة من شخص دون وجه حق . وعلي الأمين أن يوضح في حساباته تفاوت الكيل الذي يقال له (الفرط) وهو الفرق بين الغلال الداخلة إلي

العناصر والخارجة منها بموجب العادة والقانون . ولا يتأخر الأمين عن بناء عدد كاف من السفن عندما تصله الأخشاب والجدوع ، وجميع اللوازم ، لكيلا تكون به حاجة للسفن التجارية من بعد .

وفضلاً عن ذلك ، ترسل من استانبول المحروسة سفينتان مجهزتان بالمدافع تحمل نحاساً في مكان الصابورة وفوقه أخشاب وجدوع . وعلي أمين الشونة أن يطلب هاتين السفينتين كل عام . وعندما تصل يدون ناظر الأموال والأمين (أمين الشونة) محتوياتها من النحاس والأخشاب والجدوع في (دفتر التفصيل)^(١) ثم يودعها المخازن . ويقومان ببيع الأخشاب والجدوع التي تزيد عن الحاجة في بناء السفن الخاصة وكذلك الحال بالنسبة للنحاس ، علي أن ترسل أثمانها إلي الخزينة العامة .

وتحمل السفينتان لدي عودتهما إلي استانبول ما صنعته مصر من ملح البارود المحفوظ فيها . ويرسل إلي الأبواب العالية (دفتر التفصيل) مبدون فيه ما أرسل لمصر من نحاس وأخشاب وجدوع ومقدار ما صرف منها علي بناء السفن الخاصة وسبب بيع النحاس ، وما تبقي في المخازن من هذه الأشياء كلها ، ومقدار ملح البارود الذي أرسل (من مصر إلي استانبول) .

(١) مفصل دفترتي بمعنى (دفتر التفصيل) : وهو الدفتر الذي تحرر فيه الأراضي بالتفصيل . وإذا سجلت الأراضي في دفتر بطريقة مجملة سي مجمل دفترتي (دفتر الإجمال) . وبمرور الزمن لم يقتصر استعمال هذين الدفترين علي تدوين الأراضي فقط .

ويصرف من المخازن الخاصة العليق الذي كانت الأماكن تتسلمه من
قديم الزمان ، وتعطي التقاوي للقري التي كانت تحصل عليها . وإن لزم
الأمر إعطاء تقاوي لأماكن أخرى بعد ذلك ، فعلي أمين الشونة أن يقدم
التقاوي الكافية لها بعد إخطار ناظر الأموال بذلك ، ثم يسجلها في
الدفاتر الخاصة بهذا الموضوع . وينبغي عليه أن يقدم طلب التقاوي علي
غيرها من المطالب إذا حان ميعاد الغلات ، ويضعها في المخازن .

وإن كانت الغلال الخاصة مستوفية وبها وفر ، يباع من المخازن في
المدينة (القاهرة) ما مقداره مائة ألف إردب حنطة وخمسين ألف إردب
شعير ، ويباع في رشيد ألفا إردب حنطة ، وفي دمياط ثلاثة آلاف إردب
حنطة ، وفي الاسكندرية عشرة آلاف إردب حنطة وألفا إردب شعير .
ولا يباع أقل من الكميات المذكورة ، بل يباع أكثر مما ذكر وفاء
بالحاجة . ويرسل إلي جزيرة رودس ^(١) خمسة آلاف إردب حنطة وخمسمائة
إردب شعير . وإذا لم تف هذه المقادير بالمطالب ، ترسل الغلات

(١) كانت جزيرة رودس معقل القراصنة الذين كانوا يعوقون مسيرة
التجارة وكان مرسانها يساعدون الأمراء العثمانيين المنشقين من آن
لآخر ، وأبرز مثل علي ذلك الأمير جم .

وبعد أن فتح سليم الشام ومصر ، أصبحت الضرورة ملحة لفتح
الجزيرة القريبة من شواطئ الدولة العثمانية . ويقال أن سليماً فكر
في ذلك ، لكن الأجل لم يمهله ، فقام ابنه سليمان القانوني بتحقيق
المهمة . أرسل السلطان (مصلح الدين رئيس) علي رأس جيش
لفتح رودس ، فتم له الفتح في ١٥٢٢ م (٩٢٩ هـ) ، وأنعم عليه
سليمان بحكمها .

الكافية بناء علي طلب أمير سنجق الجزيرة . ويرسل خمسة آلاف إردب
من الحنطة إلي جدة من غلات الخواص السلطانية بولاية الصعيد . ولايعطي
أحد شيئاً قبل أن ترسل الحنطة المذكورة إلي جدة . وإذا قدمت إلي
ميناء الإسكندرية سفن الفرنجة أو سفن من أطراف البلاد طالبة غللاً
بياع لها ما تطلبه إن وجد بعد عرض الأمر من قبل القاضي والأمين .
ويسجل أمين مقتدر وكاتب يتصف بالاستقامة في دفتر مفردات المحاصيل
التي بيعت من نفس المدينة (القاهرة) إلي البلاد الأجنبية وأسعارها ،
ويقدمه إلي ناظر الأموال وأمين الشئون . ويقيّد أمين كل مخزن وكاتبه ما
أودع المخازن الخاصة من غلال ، ويذكر من قام بالتحويل من العمال .
ويعد الأمين كل شهر القلعة ليقدم كشف الحساب إلي صاحب المقاطعات ،
ويخبره بديون كل عامل وما سدد منها .

قانون محصول البهار

(٢٦) يتفقد ناظر الأموال وأمين البلد دفاتر الحسابات القديمة الخاصة
بمحصول البهار المذكور ، لكي تكون الحسابات واضحة تماماً . وإذا
لم يوجد شخص يستطيع أن يقدم مقداراً أكثر من المقدار السابق ،
فعليهما أن يسعيا إلي مطالبة العامل بكفيل يضمنه مالياً وشخصياً لكي
يضمننا ما بعهدته . ولا يجيبان عشور البهار عينا بل نقداً . ويسعيان
في إقامة العدل في كل الأحوال ، ويحذران النقص في تقدير الأسعار
بغرض حماية التجار فتحدث خسارة مادية ، ويتجنبان الزيادة
الباهظة فيها بقصد الاختلاس لئلا يصاب المسلمون بالضرر . ويحترسان
من الغدر بأموال السلطنة بدعوي أن البهار قد غرق وهو في حقيقة
الأمر محصول جيد . ويجيء أمين البهار بالحزم^(١) التي ترد من ميناء
الطور كما مي ويسلمها إلي ناظر الأموال وأمين البلد لكي يقوموا بحفظها
في المخازن ، ثم يأخذ صورة عنها يقبض بموجبها (الرسم
الأميرية) من التجار . وتقارن الحسابات التي قدمها الأمين مع
الحزم التي وردت من الطور ، فإذا ظهر بينها تناقض ، عرض ناظر
الأموال والأمين الأمر علي الأبواب العالية بعد إخطار أمير الأمراء ،
لكي يوقع عليه العقاب الذي يستحقه .

(١) في الأصل محزومه لر (Mahzûmeler) .

أحوال الموانئ والبندار

(٢٧) تحصل من طائفة التجار الرسوم والعشور في الموانئ التابعة للديار المصرية كما كانت تحصل بموجب العوائد والقوانين المعمول بها منذ عهد قايتباي حتي الآن ولا يؤخذ منهم شيء مخالف لها . ولا تقسّم أمتعة المسلمين بأسعار باهظة بقصد الاختلاس ، أو تقدر أمتعة التجار بسعر منخفض حباً فيهم لئلا تحدث خسارة في الأمـــــــوال (الأميرية) .

وعندما تجيء سفينة من عند الفرنجة إلي مواني (مصر) ، تُرسَل من قناصلهم الدفاتر الممهورة الخاصة (رسوم) الأمتعة المرسله من قبلهم . وإذا كان ميعاد تبديل قنصل كافر من هؤلاء ، جاء بذلك الدفتر مختوماً إلي مجلس القضاء وأطلع عليه الناظر والأمين (١) ، وفتح علي ملا من الناس في ذلك المجلس . وبعد أن يدوّن ماسطر فيه في سجل القاضي يأخذ الأمين صورة منه ليعامل التجار علي ضوئه بموجب القانون . وتُرسَل صورة أخرى بتوقيع القاضي والأمين إلي مصر ، فيحفظها أمين البلد في الخزينة لكي ينفذ ما جاء فيها عند تقديم الحساب ، حتي لا تختلس الأموال السلطانية أو تخفي .

وليدونوا مفردات الأمتعة التي تحملها السفن التي تقلع بحمولاتها في الدفاتر ويأخذوا رسومها ، ثم يسجلوا صورة من ذلك في سجلات

(١) لعلهما ناظر الأموال وأمين الجمر .

قانون محصول البهار

(٢٦) يتفقد ناظر الأموال وأمين البلد دفاتر الحسابات القديمة الخاصة
بمحصول البهار المذكور ، لكي تكون الحسابات واضحة تماماً . وإذا
لم يوجد شخص يستطيع أن يقدم مقداراً أكثر من المقدار السابق ،
فعليهما أن يسعيا إلى مطالبة العامل بكفيل يضمنه مالياً وشخصياً لكي
يضمن ما بعهدته . ولا يجيبان عشور البهار عينا بل نقداً . ويسعيان
في إقامة العدل في كل الأحوال ، ويحذران النقص في تقدير الأسعار
بغرض حماية التجار فتحدث خسارة مادية ، ويتجنبان الزيادة
الباهظة فيها بقصد الاختلاس لثلاث يصاب المسلمون بالضرر . ويحترسان
من الغدر بأموال السلطنة بدعوي أن البهار قد غرق وهو في حقيقة
الأمر محصول جيد . ويجيء أمين البهار بالحزم^(١) التي ترد من ميناء
الطور كما هي ويسلمها إلى ناظر الأموال وأمين البلد لكي يقوموا بحفظها
في المخازن ، ثم يأخذ صورة عنها يقبض بموجبها (الرسوم
الأميرية) من التجار . وتقارن الحسابات التي قدمها الأمين مع
الحزم التي وردت من الطور ، فإذا ظهر بينها تناقض ، عرض ناظر
الأموال والأمين الأمر على الأبواب العالية بعد إخطار أمير الأمراء ،
لكي يوقع عليه العقاب الذي يستحقه .

(١) في الأصل محزوملر (Mahzûmeler) .

أحوال المواني والبندار

(٢٧) تُحصل من طائفة التجار الرسوم والعشور في المواني التابعة للديار المصرية كما كانت تحصل بموجب العوائد والقوانين المعمول بها منذ عهد قايتباي حتي الآن ولا يؤخذ منهم شيء مخالف لها . ولا تقسّم أمتعة المسلمين بأسعار باهظة بقصد الاختلاس ، أو تقدر أمتعة التجار بسعر منخفض حباً فيهم لئلا تحدث خسارة في الأموال (الأميرية) .

وعندما تجيء سفينة من عند الفرنجة إلي مواني (مصر) ، تُرسل من قناصلهم الدفاتر الممهورة الخاصة (بـ سوم) الأمتعة المرسلّة من قبلهم . وإذا حان ميعاد تبديل قنصل كافر من هؤلاء ، جاء بذلك الدفتر مختوماً إلي مجلس القضاء وأطلع عليه الناظر والأمين (١) ، وفتح علي ملا من الناس في ذلك المجلس . وبعد أن يدوّن ماسطر فيه في سجل القاضي يأخذ الأمين صورة منه ليعامل التجار علي ضوئه بموجب القانون . وتُرسل صورة أخرى بتوقيع القاضي والأمين إلي مصر ، فيحفظها أمين البلد في الخزينة لكي ينفذ ما جاء فيها عند تقديم الحساب ، حتي لا تُختلس الأموال السلطانية أو تخفي .

وليدونوا مفردات الأمتعة التي تحملها السفن التي تقلع بحمولاتها في الدفاتر وبأخذوا رسومها ، ثم يسجلوا صورة من ذلك في سجلات

(١) لعلهما ناظر الأموال وأمين الجمر .

القضاة كما سبق ، وهكذا لا تضيع الرسوم . وعلي القاضي أن يباشر بنفسه ما يحدث في تلك المواني فيتابع المخصصات المتعلقة بالأموال السلطانية علي وجه العموم سواء كان منها ما يخص محصول الميناء أو المقاطعات . ويتحقق من المحاصيل التي تحملها السفن جميعها في الذهاب والإياب . ولا يعتمد علي "العامل" و "الأمين" عند تقييمه أسعار الأمتعة والأقمشة ، ويدون ذلك في السجلات . ويكون معهم عند استلامهم العشور ورسوم الجمارك ويتسلمها منهم كل يوم مع محصول المقاطعات أيضاً . ويزيد مال المقاطعات إن وجد أنها تقبل الزيادة . ولا يترك مالاً واجب الدفع أو مقداراً واجب الأداء علي محصول إلا ويحصله . ولا يحق للعامل أن يحصل مالاً أو يجمع مقداراً من الأموال الأميرية بدون إذن القاضي وتوقيعه ، ولا أن يصرف مالاً دون علمه . ولا يتأخر (القاضي) عن تقديم الأموال التي حصلها إلي خزانة مصر مرة كل ثلاثة أشهر ، حتي يتمكن كاتب الروزنامة (روزنامه جي)⁽¹⁾ من تسجيلها وخصمها من أقساط العامل .

(1) الروزنامه جي هو الموظف الذي يسجل الواردات والمصاريف اليومية أو الأشياء العينية في دفاتر تسمى دفاتر اليومية (روزنامه) . ويطلق اسم روزنامه جي أيضاً علي كاتب الوقائع .

وبعد عصر التنظيمات العثمانية أطلق علي هذا الموظف اسم (روزنامه جي) و(يوميه كاتبي) و (محاسبه كاتبي) .

(Pakalin : Op.Cit., Vol. 3, p.62).

ومن الجدير بالذكر أن الروزنامه جي كان يتبع الدفتر دار الذي يقال له حالياً وزير المالية .

ويسجل (أمين الجمرك) مفردات الأمتعة المتحصلة من العشور فسي
دفتره ومن الأفضل أن يباع النفيس منها في مصر . فيرسله العامل مع رجل
موثوق فيه إلي مصر المخروسة مع دفاتر تسجل فيها المفردات . ويقوم
ناظر الأموال والأمين (أمين البلد) ببيعه بالمزاد . ثم يرسل ثمنه إلي
الخزينة العامة ويخصم ذلك من أقساط العامل . ويدون أمين (الجمرك)
في (دفاتر التفصيل) مفردات المتاع المشابه الذي يفضل بيعه هناك ،
ويوقع عليها مع القاضي ، ثم يخطر ناظر الأموال وأمين (البلد) ، وبيعه
في الميناء ما كان بيعه أجدي وأنفع بعد أخذ موافقتها .

هذا ، وقد يتصاحب بعض جنود السباهي^(١) أو أحد من أشبراف
الحجاج أو الأكابر مع من يلوذ بهم من التجار عند وصول سفينة أو إقلاعها ،

(١) السباهي أو السباهية جنود من الفرسان كانوا يمنحون إقطاعات من
الأراضي تسمى تيمار أو زعامة أو خاص ، يحصلون عشورها ورسومها
لهم مقابل اشتراكهم في المعارك ، وتقديهم لعدد من الجنود لابس
الدروع Cebeli . وكلما اتسع دخل الإقطاع المنوح لجندي
السباهي ، كلما كان مكلفاً بتقديم عدد أكبر من العساكر المذكورة
في المعارك .

وكانت عساكر السباهية تخدم في الجيش أو في قوات الشرطة .
وكانت بمثابة الدرع الواقى لجنود المشاة في المعارك لأنها كانت
تتقدم المهاجمين حماية لهم .

وإذا كانت بعض كتب التاريخ العثماني تذكر أن السلطان
أورخان (تولي ١٣٢٦ - ١٣٥٩ م ، ٧٢٦ - ٧٦١ هـ) هو الذي أسس هذه
القوات ، فإن القوانين العثمانية تذكر أنها ترجع إلي عهد مراد الأول
(١٣٥٩ - ١٣٨٩ م ، ٧٦١ - ٧٩٢ هـ) .

(Pakalın : Op.Cit., Vol. 3, p. 232, 233).

فيخلفون كل من بالسفينة من رسوم الجمارك ولا يأخذون منهم شيئاً ؛ أو يساعدوا علي تقييم أمتعتهم بأبخس الأثمان ، فيدفعوا رسوماً زهيدة ، ويلحق الضرر والخسار (نتيجة لذلك) بالأموال السلطانية . وعلي القاضي وأمين (الجمر) أن يتحققا مما يقوله (التجار) عن بعض العبيد السود من الأسري من أنهم من خدامهم ، تحاشيا لدفع رسوم عليهم . وليكن ما برفقة طائفة السيامي أو طائفة الحجاج من الأمتعة هدايا ومن العبيد من يقوم علي خدمتهم ، وليس علي سبيل التجارة ، وإلا أخذت عن هذا كله رسوم الجمارك كاملة . وإذا امتنع أو تمرد أو عاند شخص ما في هذا الخصوص وكانت السفينة التي يستقلها متجهة إلي الأبواب العالية (استانبول)، عرض القاضي وأمين (الجمر) أمره علي الأبواب الشريفة (عند الوصول)، وبعد أن تؤخذ منه الأموال السلطانية الواجبة كاملة طبقاً للقانون ، يوقع عليه الجزاء . وإذا كان ذلك الشخص متجهاً إلي مصر فعليهما (القاضي وأمين الجمر) أن يعرضا الأمر علي أمير الأمراء هناك ، فتؤخذ منه الرسوم المقررة كذلك وينفذ عليه بعدما ما جاء في فرمان السلطاني .

وفي المواني أناس يقومون بالخدمة واقفين غير الأمناء والكتّاب ويتعيشون علي خدمة التجار وغيرهم ، وقد صدر الأمر بطرد هؤلاء جميعاً لما يسببونه من خسارة للأموال السلطانية . ويطرد الأشخاص الذين يستجد وجودهم من أمثال هؤلاء فيما بعد . وإذا كانت بالمواني حاجة للخدم، اختيرت عناصر أمينة تتصف بالاستقامة من بين المسلمين . وإذا نما إلي مسامعنا وجود الخدم الغدامي الذين صدر الأمر بطردهم (من المواني) ، يعاتب القاضي ويلفت نظره .

ولقد منعنا جلب عصي الرماح إلي المواني جميعها بموجب الأمر السلطاني،
وينبغي تنبيه طائفة التجار وغيرهم والتأكيد عليهم حتي لا يحضرها أحد من
بعد . ومن يخرج علي هذا الأمر بعد هذا التنبيه ، يصادر ما أحضره
ويقدم للتأديب .

هذا ، وفي مصر نفسها وفي أماكن أخرى غيرها مقاطعات ^(١) تباع
(حاصلاتها) بأكثر مما هو مقدر لها ، فيفرض العامل شيئاً (رسوماً)
أكثر علي بعض المحاصيل بدعوي أن هناك زيادة في عهده ، فيؤدي بهذه
البدعة إلي الإضرار بالمسلمين . وعلي ناظر الأموال وأمين البلد أن
يستقصي أخبار مثل هؤلاء ، ويحيل إلي القاضي والأمين اللذين يتبعهما أمر
تفتيشه . فإن وجدا أن العامل جبي الرسوم بأكثر مما هو مقرر بحجة
الزيادة ، ردا أموال المسلمين الي أصحابها من العامل بعد أخذ ما هو مقرر
للأموال الأميرية بكامله ، ووقعا علي العامل الجزاء الأوفي ، وتجبي في
ميناء جدة رسوم تحت اسم (رسوم النظارة) بخلاف (حصة الشريف) ^(٢)

(١) يلتزم العامل الذي يوكل إليه تحصيل واردات مقاطعة أداء مبلغ متفق
عليه للميري نظير ذلك . وإذا وجد ملتزم آخر يتعهد بتقديم مبلغ
أكبر نظير تسلمه مقاطعة في حوزة عامل ، تؤخذ من العامل وتسلم
إليه بشرط أن يكون هناك من يضمنه .

والمدة التي كان العامل يلتزم بها تسمي (تحويل) . وقد كان
هناك نوعان من الاقطاع في الدولة العثمانية ، يسمي الأول (مقاطعات
ميرية) والثاني (مالكانه) . يكون الالتزام في النوع الأول سنوياً،
أما الثاني فيكون لمدي الحياة .

(Pakalin : Op.Cit., Vol. 2, p. 578).

(٢) شريف مكة .

و (الأموال الأميرية) ، كما تحصل رسوم أخرى باسم (حصة الوالي) .
وكل هذا يعد من مخصصات أموال السلطنة . ويضاف إلي الأموال الأميرية
عند تقديم الحسابات كل ما يزيد علي (حصة الشريف) والمائة ألف
عثماني المخصصة للناظر .



أحوال مزاج الأراضي

(٢٨) كان خراج الأراضي يجبي منذ سالف الأيام وسابق السنين والأعوام وبده حكم حكام الاسلام وحسبهم الله الملك العلام علي حساب (الأشرفي) بخمس وعشرين (بپاره) (١). وكان الفلاحين يدفعون الخراج علي الوجه المذكور وكذلك كان الحال بالنسبة لسائر المقاطعات ، كما كان الناس جميعاً يتعاملون في بيعهم وشرائهم بنفس الأسلوب . ومع تفسير المرحوم خاير بك لعيار الآقچه التي كانت تضرب في دار الضرب بمصر ، تعذر استقرار سعر (الأشرفي) وتعددت أسعاره واختلفت في الأيام اليسيرة ، وبيعت مأكولات الفلاحين المتعددة وسائر مبيعاتهم علي غير مرادهم . فصدر الأمر السلطاني بتصحيح عيار الآقچه وجعلها خالصة العيار (٢) تغير تعامل الناس من جراء ذلك ، وطراً خلل شامل علي أحوال الخراج ومعاملات الناس .

(١) البپارة عملة ظهرت لأول مرة في مصر سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥ ، ١٤١٦ م) في عهد الملك المؤيد المملوكي وكانت تسمى (مؤيدي) ، كما سكت عند العثمانيين لأول مرة علي ما يعتقد سنة ١٠٤٥ هـ (١٦٣٥ ، ١٦٣٦ م) واعتبرت الآقچه جزء من البپارة ، فالبپارة تساوي ثلاث آقچات .
(Pakalin : Op.Cit., Vol. 3, p. 752, 753).
وطبقاً لما ورد في قانون نامه فإن البپاره كانت معروفة قبل التاريخ المذكور .

(٢) لعل الكاتب يقصد بكلمة (آقچه) هنا ، النقود المصرية ، وإلا حدث تناقض بين معنى هذه الجملة ومعني الجملة الأولى التي وردت في المادة رقم ٤٧ من هذا القانون .

وكانت بعض الأوضاع والأطوار توجب حساب الأشرفي بخمس وعشرين آقجة،
وتجهز جبابة خراج الأراضي من الفلاحين علي النظام المذكور ، مما أدى
إلي نقص وخسارة فاقت الحد في الأموال السلطانية . وظل الاختلاف
في المعاملة علي حاله بين الناس ، واختلت أحوال أهالي العرب إلي حد
بعيد . وقد سري هذا النقص في خراج الأراضي إلي بعض المقاطعات
الأخرى . فعذر في الوقت الحاضر الأمر السلطاني لازم الامتثال بخصوص
هذا الموضوع علي الوجه التالي :

يسري اعتباراً من بداية توت الحواف العاشر من ذي القعدة سنة ١٢١ هـ
حساب (الذهبي) بخمس وعشرين بارة بالنسبة لخراج الأراضي كما كان
معمولاً به من قديم الزمان . فقد كان كل ذهبي يساوي خمساً وعشرين بارة،
وبناء عليه تطلب لدي الحساب عن كل ذهبي القيمة المذكورة . ومن يقرض
أو يعاند أو يسوق الحجج والأسانيد في هذا الخصوص ، لا يترك أمير
الأمراء له مجال الإفلات ، بل يأمر بقتله شر قتله . وينبغي تفقد أحوال
المقاطعات لكي يتضح أنها يسير علي هذا النظام والقانون . فإن وجدت
مقاطعة تتحمل قيمتها الحالية علي هذا النمط ، أبقيت علي حالها ، واستمر
تحصيل خمس وعشرين بارة عن كل ذهبي من أقساط يوم عاملها . وإن وجدت
مقاطعة باقية علي حساب كل ذهبي باثنتي عشرة بارة ونصف البارة أو عشر
بارات ، ترفع إلي السعر الذي استجد وتحاسب علي قيمة كل ذهبي بخمس
وعشرين بارة ، ويسجل ذلك في الدفاتر وفي سجلات القضاة . فلو فرضنا
أن حساب مقاطعة ما يبلغ ألف ذهبي علي حساب أن الدينار مساوٍ لاثنتي
عشرة بارة ونصف البارة أي خمسة وعشرين عثمانياً ، فإن قيمتها تعادل

خمسائة ذهبي علي حساب السعر الجديد وهو أن اللهبي الواحد يساوي
خمساً وعشرين بپاره .

لتكن المعاملة بين الناس بهذا الأسلوب علي أساس أن يعتبر كسل
ذهبي بخمس وعشرين بپاره في كل مكان . ومن لم يمثل لهذا الأمر ،
يقبض عليه ويعتبر من النصاة وينفذ عليه ما جاء في الأمر السلطاني .
وإن اجتمع الأشرار وأظهروا التمرد والعصيان ، جردت عليهم العساكر
المنصورة تحت إمرة رجل موثوق فيه . وبعد أن تحصل الأموال السلطانية
من أموالهم وأملاكهم يسامون سوء العذاب ثم ينفذ فيهم القتل . وإن كان
الأشرار طغيانهم أشد وبغيهم أوفي وفسادهم أعم ، سار عليهم أمير الأمراء
بنفسه . وإذا كانت ضرورة دفع هؤلاء ملحة (لشدة بأسهم) ، عرض
الأمر علي الأبواب العالية ، ليُعمل بموجب ما يصدر الأمر الشريف بمقتضاه .

وقد قضي حضرة السلطان - حامل الخلافة خلدت خلافته لفرط حبه
للعرايا عامة ورأفته بهم - علي البدع الشائعة فأبطل بعض الرسوم المقررة
ك (الفرط)^(١) و (رسم كسر الوزن)^(٢) ، وكفي الرعايا شر الظلم ،
فلا تحصل من فلاح رسوم كهذه من بعد .

وكل من يتجاسر علي جمع رسوم أبطل سواء من بين المشايخ أو
الكشاف أو العمال أو الأمناء أو سائر المباشرين ، يقوم ناظر الأموال

(١) سبق تعريفها في الفقرة الأولى من المادة رقم ٢٥ من هذا القانون .

(٢) رسم كسر الوزن : هو الرسم الذي يحصل علي الفرق بين الأوزان
الداخلة إلي الشونة العامة من خراج الأراضي والمصرفة منها .

بتفتيشه ، ويرد الحقوق لأصحابها إن ثبت وجودها لدى أحد من هؤلاء ، ثم يعرض الأمر علي أمير الأمراء لكي يوقع عليه الجزاء الرادع . وللعمال والمباشرين قدومية^(١) منذ عهد قايتباي ، وقد تزايدت وتضاعفت من بعده وتجاوزت حد الاعتدال ، فألغيت وأبطلت بموجب الأمر السلطاني . ولينادي في جميع أرجاء البلاد بأن الرسوم التي تزيد عما كان مقرراً في عهد قايتباي لا تدفع للعمال أو المباشرين . ومن يتشبث بالعناد أو يتمرد يعرض (الرعايا) أمره علي أمير الأمراء ، لكي ينزل به العقاب بمعرفة ناظر الأموال .

(١) القدومية : رسوم كان يحصلها العمال والمباشرون من الفلاحين عند قدومهم إلي مقاطعتهم .

أحوال المساحة

(٢٩) أحوال المساحة كما يلي : يبدأ أمير الأمراء وناظر الأموال في بداية العام بتقدير عدد المساحين الكافي لمساحة الأراضي ومقدار ما يحصل من " رسوم المساحة " ، ثم يعرض الأمر على الأبواب العالية للمطالبة بالمساحين . ولا تتواني الأبواب العالية في إرسال مساحين مقتدرين أمناء علي المصالح يتصفون بالاستقامة وكتاب مهرة حتي يكونوا مهيين لدي وصولهم للقيام بمساحة الأراضي في ميعادها . وفي ميعاد المساحة يخرج هؤلاء المساحون مع ناظر الأموال وأمين (البلد) إلي الأراضي المراد مسحها ، ويميزون بين الأراضي المزروعة وغير المزروعة عند قيامهم بالمسح ، ويكتبون (١٢) عن كل اثني عشر فداناً بالنسبة للأراضي التي تدفع خراجها عيناً طبقاً للقانون القديم ؛ أما الأراضي التي كانت تدفع خراجها نقداً وظل يُكتب عنها (١٢) ، فهذه بدعة مرفوعة .

ويسجل المساحون أثناء المساحة ما يرونه أمامهم ولا يزيّدون عليه . ويشيرون في دفاترهم إلي عدد الأفدنة المرفوعة .

و « رسم المساحة » باق علي ما كان عليه في زمن قايتباي ، فلا حق لأحد في طلب زيادة . وفي عهد (سلاطين) الجراكسة الذين

سبقوه . كان كل مساح يصطحب معه "دوادار" (١) و "خزينه دار" (٢) و "أمير آخور" (٣) وما سوي ذلك من الأتباع . وكانت تجبي رسوم لكل واحد من هؤلاء . وقد ظل الحكام الذين جاءوا من بعد يسIRON علي هذا المنوال حتي الآن : صدر الأمر السلطاني بإلغاء ذلك ، فلا تحصل نقود بخلاف "رسوم المساحة" فيما بعد . وإذا خالف ذلك مساح وطالب رسوم لتبعته ، وقَّع عليه الجزاء .

وفضلاً عن ذلك ، كانت تؤخذ من كل قرية أغنام وشعير عند حضور المساح إليها . وقد صدر الأمر الخاقاني بإبطال ذلك . فلا تؤخذ أغنام أو شعير لهذا السبب من الرعايا ، ومن به حاجة إلي ذلك اشتراه بماله ، ومن يتجاوز ذلك يعرض ناظر الأموال حالته بمعرفة أمير الأمراء علي الأبواب العالية ، لكي يوقَّع عليه الجزاء الذي يستحقه .

(١) الدوادار : بمعنى صاحب الدواة . اسم كان يطلق علي الكتاب الذين كانوا يعملون في معية السلاطين والوزراء . وقد أطلق هذا الاسم لأول مرة في عهد الفاطميين وأخذه عنهم المماليك . ثم انتقل الاسم بعد ذلك إلي العثمانيين وصار يطلق علي الكتاب الذين يصاحبون كبار الموظفين في الدولة .

(Pakalın : Op.Cit., Vol. 1, p. 434).

(٢) الخزينه دار : هو الموظف القائم علي حفظ محتويات الخزينه من أواني قيمة وأمتعة ثمينة وأموال .

(Pakalın : Ibid, Vol. 2, p. 785).

(٣) أمير آخور : مدير الاصطبل القائم علي رعاية ما به من خيول وحيوانات .

وإن كانت في قرية بعض الأراضي من الأوقاف والرزق والأموال حدودها معروفة ومميزة ، فلا سبيل إلي مسحها . أما إذا كانت مختلطة بالأطيان السلطانية وجب مسحها وفرزها ، والفائض عنها يقيد للميري .

وإن كانت هناك ولاية في عهدة عامل ملتزم بدفع ^١المبلغ المقطوع ^٢، فلا سبيل إلي مسحها . ويعطي للفقراء ما تعود أن يعطيه لهم (من أراضي لزراعتها) في الوقت الذي يراه مناسباً . وإن لوحظ علي بعض المساحين عدم الاستقامة وظهر طمعهم في رشوة من الفلاحين نظير تكتهم علي بعض الأراضي أثناء مسحها ، يتوقف إرسال هؤلاء المساحين ، ويجري التحقق من مقدار أفدنة تلك الولاية في "دفاتر الارتفاع" أثناء وفاء النيل الأعظم وسلامة الجسور كلها والجرافات . وبناء عليه يقوم ناظر الأموال بتقدير (مساحة الأراضي) وتحديدها ، ولا يعتمد علي أقوال العمال أو المباشرين أو الفلاحين بخصوص تحديد الشراقي . وعليه أن يحدد قدرأ صالحاً (من الأراضي) بمساعدة مسلمين عرف عنهم الحياد، ويعهد به إلي عامل ، وعلي هذا يُطلب الخراج . ويُعطي رسم المساحة للميري . وإذا جاء أهالي بعض القرى ، وطلبوا "التوجيه" بموجب المال المقدر في دفاتر الارتفاع عن عهدتهم من قديم الزمان ، فلا يرسل ناظر الأموال إليهم مساحة ، ويوجههم إن رأي ذلك صواباً ، ولا يأخذ منهم "رسوم المساحة" . وكذلك إن جاء أهالي بعض القرى التي يوجد بها شراقي ، وطلبوا التوجيه ، وجههم ناظر الأموال بعد الاتفاق علي مبلغ يقرره مسلمون من ذوي الخبرة عرف عنهم الحياد ، يراعون عند

تحديد عدم المساس بأموال السلطنة أو ظلم الرعايا . ولا تحصل رسوم
مساحة في مثل هذه الحالة . والخلاصة فإن أحوال المساحة موكلة إلي ناظر
الأموال وعليه أن يعمل بطريقة تحقق الأولوية للأموال السلطانية وتنفع في
تعمير البلاد .



أحوال الشراقي المذكور .

(٢٠) وأحوال الشراقي كما يلي : عندما يأتي المساحون لمسح البلاد ، فإنهم يتركون الأراضي المرتفعة التي لا سبيل إلي وصول المياه إليها يوماً ما ولا يمسحونها . ولا تعد هذه الأراضي ضمن الأراضي الشراقي . وقد ينبت الكلال في بعض هذه المساحات ، فتصلح للرعي . ويأتي أهل القرى المجاورة بقطعانهم لكي ترعي ، ويدفعون عن ذلك رسوم وهذه الرسوم تؤول إلي الميري .

ومن المحتمل أن يغمر الماء بعض الأراضي فتصبح صالحة للزرا وإذا لم تغمرها المياه وبقيت فضاء وبعد البحث والاستقصاء عرفت أنها ناتجة عن إهمال الجسور أو الجرافة أو التعمير ، تحمّل الفلاحون نتيجة الضرر وعوقبوا مع شيوخ البلد . وإن كانت الجسور والجرافة من الخواص السلطانية عرض القاضي والساح الأمر . ووقعت الغرامة علي الكاشف أو شيخ العرب ونزل بهما العقاب حسبما يصدر به الأمر . والخلاصة بالنسبة لهذه الأراضي هي ، أن يقوم الفلاح بتخضير الأرض التي تغمرها المياه ، وإذا لم تخضر وبقيت بوراً ، وقعت غرامة الخراج علي شيخ العرب والكاشف والعامل . وأنزل بهم العقاب .

وإذا لم يحدث تقصير في رعاية الجسور والجرافة المذكورة ، فإن الأرض الشراقي هي الأرض التي لم يغمرها الماء لعدم وفاء

(النيل) . ويخفف من (حاصل القرية) حاصلها (الذي كان متوقعا) .
وعلي الأمين وناظر الأموال أن يستقصيا أحوال هذه الشراقي ويتحققا من
وجوده . فإن لم يكن شراقي حقيقي لا يجري التخفيض علي حاصل القرية .

كان لأمراء الجراكسة في نواحي الجيزة أراضي يتصرفون فيها
تحت اسم « الإطلاقات » ، بعضها يزرع والبعض الآخر بور . فما يزرع
منها يبقى علي حاله ، وتطلب عنه رسوم بموجب القانون علي قدر عسده
الأفدنة . وأما الأراضي البور فيتفقد ناظر الأموال أحوالها . فإن كان
ذلك يرجع إلي زيادة الخراج المفروض عليها مما أدي إلي عجز الشخص عن
دراعتها ، خفض مقدار الخراج وجي . بشخص يلتزم بزراعتها ودفع
الرسوم المقررة . وينبغي الاحتراس من أن يتجاوز التخفيض في الخراج
حد الاعتدال حماية للفلاح ، لكيلا يلحق الضرر الفادح بالأموال السلطانية.

أحوال النخالي والبسور والخرب

(٢) ينه شيخ العرب والكشاف والعمال والأمناء وكل المباشرين علي فلاحي القرى بزراعة كل الأراضي التي اعتادوا زراعتها من قديم الزمان ، وعدم ترك شيء منها خاليا أو هوراً أو خراباً . ومن يتكاسل ويترك الأرض هوراً خالية ، يؤخذ منها خراجها كاملاً ، ويقدم للتأديب لكي لا يهمل أو يتكاسل فيما بعد ، فيلحق بالأموال خساراً .

وبعد ري^(١) الأراضي بكاملها ، تسلم التقاوي للكشاف وشيوخ العربان وعمال البلاد ، ويقوم القضاة والأمناء بتوزيعها علي الفلاحين بحضر كي يتمكنوا من تخضير الأطنان السلطانية بكاملها . وبعد ذلك يأخذ القضاة والأمناء التقاوي كاملة والغلات علي البيادر ، ويقومان بتحرير محضر عند جبايتها ، ثم يودعانها شون الخاصة . وإذا فاض النيل العظيم ولم تكف التقاوي ، سلمت (للفلاحين) التقاوي اللازمة بحضر ، وحملت منهم بعد ذلك بحضر أيضا . وإن بقيت أرض بدون زراعة ، وبعد التفتيش عليها وجد أن ذلك حدث بسبب عدم تسليم التقاوي (للفلاحين) وقع الجزاء علي الكاشف والشيوخ والعمال .

(١) في الأصل العثماني (المحفوظ في دار الكتب المصرية ، ورقة ٥٠ ٢) : وبعد ري . وفي النص الذي حققه عمر برقان (ص ٢٢) : وبعد زراعة . والنص العثماني يتفق مع المعني وينسجم معه .

وإذا غاب صاحب أرض عن أرضه ، بحث عنه شيخ العرب والكشاف في القرى المجاورة وبين الفلاحين ، فإن عثروا عليه أعادوه قسراً وأقروه علي أرضه وكلفوه بزراعتها . وينبغي عليهم أن يبللوا قصاري جهنم لكيلا تُترك الأتبان السلطانية خالية . وإن عصاهم أحد ، لم يتركوا له مجال الإفلات ووقعوا عليه الجزاء . وإذا لم يتمكنوا من العثور علي الغائب كلفوا أحد المومنين القادرين من أهل القرية بتخصير أرضه البور وحصلوا منه الخراج السلطاني . وإذا لم يتيسر ذلك ، قام شيخ العرب والعمال من جانبهم بتجهيز لوازم تلك الأرض وزراعتها ، وأدوا عنها الأموال السلطانية المقررة . وإذا طلب من أهل قرية خراج أراضي خالية مثل هذه وزيد في الضغط عليهم وتحميلهم مالا يطيقون ، كان ذلك سببا في تدمير الرعايا . فلتُعد (تلك الأرض) أرضاً خالية ، ولا يُطلب منهم أي شيء .

وإذا ثبت أثناء القيام بالمسح وجود قرى أصابها الخراب ، بحث القاضي والساح السبب الذي أدى إلي ذلك . فإن ظهر أن السبب يرجع إلي ظلم العامل أو تعدي الكاشف أو جور شيخ العرب ، عرض الأمر علي ناظر الأموال ، فيأمر أمير الأمراء بانزال العقاب بهم ، بعد تحصيل النقص (في الأموال) منهم . وإذا كان سبب الخراب يرجع إلي مفاصد البدو وعصاة الأعراب وقتنهم ، وكان الكاشف أو شيوخ العرب يقدرون علي منع ذلك ثم أهملوا ، وقع عليهم الجزاء بموجب الأمر العالي .

ولينبه الكشاف وشيوخ الأعراب والعمال علي القرى المجاورة لكي يرد

أهلها الفلاحين الذين هجروا قراهم والتجأوا إليهم ، حتي يعودوا إلي قراهم الأصلية وحصصهم التي خربت . ويقومون بإخطار الكاشف عن يمتنع عن العودة إلي موطنه ، حتي يقبض عليه قسراً ويبعث به إلي مكانه الأصلي . وإذا لم ينفذ شيخ البلاد هذا بأي طريقة من الطرق بعد هذا التنبيه ، وقع عليهم العقاب الرادع .

وعندما يقوم الأمناء والعمال بجمع الخراج من بعض القرى يتفارق (بعض أهلها) تحاشيا لسداد الخراج . وعلي شيخ البلاد أن يذهبوا إلي القرى التي يمكن أن يحدث فيها ذلك ، وينبهوا الكاشف وشيخ العرب حتي يقوموا بمنع حدوث ذلك قبل الشروع فيه . وإذا لم يمتنع هؤلاء ، اختير من بينهم واحد أو إثنان من الأشرار ونفذ فيهما الصلب . وإذا جاء شيخ البلد (إلي تلك القرى) ولم يقم بالتنبيه ، استحق العقاب .

ومن عاد من الفلاحين الذين كانوا قد تركوا مواطنهم ، لا يُطالب البتة بخراج أراضيهم أو الرسوم الأخرى في السنة التي عاد فيها وزع أطيانهم . يؤدي خراجها كاملاً في العام التالي إن هو قام بزراعة ما يخصه كاملاً ، كما يدفع كل الرسوم كاملة . وليتفرقوا به ولا يكلفوه مشقة دفع ما عليه مرة واحدة حتي لا يؤدي ذلك به إلي الهروب ثانية . وإن أظهر العجز والضعف ولم يستطع أن يقوم بزراعة كل ما لديه ، عرض القاضي والأمين حاله علي ناظر الأموال . فإن رأي الجميع بعد استقصاء أخباره صحة قوله وعدم اقتداره علي أعمال الزراعة ، نفذوا ما يترادي لهم طبقاً لما تقتضيه العدالة .

وإن جيء بالهاربين من الفلاحين لإسكانهم في مواطنهم الأصلية ،
فذكر هؤلاء أنهم استوطنوا الديار التي هم فيها منذ أكثر من عشر سنوات،
تستقصي أخبارهم ، فإن ظهر أنهم تركوا مواطنهم الأصلية قبل الفتح
الخاقاني (الفتح العثماني لمصر) ، واستوطنوا الديار التي هم فيها ،
تركوا علي حالهم . والذين يثبت أنهم توطنوا بعد الفتح الخاقاني ،
يؤمرون بالعودة إلي ديارهم الأصلية .

أحوال أمير الأمراء

(٢٢) علي من يصير أميراً للأمراء في مصر المحروسة أن يقيم في القلعة كالعادة . وعليه أن يعقد الديوان أربعة أيام في الأسبوع ، ولا يفوت اجتماعاته إلا لعذر مشروع . وليتجنب إهمال أحوال الرعايا وشئون الأموال السلطانية . ولا تفوت لحظة لا يجد فيها ويسعي كما ينبغي لحفظ المملكة وحراستها وتأمين الرعايا ورعايتهم . ولتقم العساكر في الأماكن القريبة من أمير الأمراء ما أمكن ، ولا تتفرق في الأطراف البعيدة ، إلا إذا دعت الضرورة القصوى . علي أن تظل علي ارتباط وثيق به ، ومعدة ومعينة للقيام بأي خدمة أو مهمة . و يقيم جندي واحد داخل الأبواب الحديدية ، وليكونوا جميعاً إلى جوار أغواتهم بالقرب من القلعة في " المليب " و " قناطر السباع " و " الجامع القيصوني " و " باب الوزير " (١) . ومن لم يطع بعلم هذا التنبيه ويدخل المدينة يوقع علي أمر الأمراء الجزاء . وليهتم أمير الأمراء بحراسة المملكة كما ينبغي ، ويمنع ظلم شخص لشخص أو إعتدائه عليه حتي ولو كان من بين جماعة الكوكتليان أو الآتلسو تفنكجيان أو الجراكسة أو محافظي القلعة أو العزبان . ومن يقدم علي ظلم يوقع عليه الأغوات ما يستحقه من جزاء . وليقم أغا كل فرقة وكتخداها بجولة في المدينة مع المنادي للاطمئنان علي حراستها . ويتفقدان الحارات كلها ، فإن وجدا مكانا خاليا من " الدرك " أقاماه فيه ، وكلفا صاحب الدرك بحفظ المكان الموكل إليهم

(١) أماكن في حي القلعة .

وحراسته ، وحماية الأزقة ليلاً من المفسدين ومن لمصوص المنازل والأمتعة . وإذا حدث شيء من هذا القبيل ، فعلي أمير الأمراء أن يأمر بتتبع (هؤلاء) والقبض عليهم ، ولا يهمل إرجاع الحقوق التي أخذوها أو يتكاسل . وعليه أن يؤاخذ صاحب الدرك أولاً و"صوباشي" (١) البلد ثانياً علي ما حدث ويعاتبهما ، ويجبرهما علي إحضار (هؤلاء) وإلا وقع الجزاء علي صاحب الدرك وعاتب السوباشي وعاقبه بما يستحقه .

(٢٢) أبيحت بعض المحرمات من قبل ، بشرط أن تحصل عنها "مقاطعة" (٢٣) . ولما كانت مهمة السلطان العالية وإهتمامه - وهو ملاذ الأنام وكهف البرية - منصباً علي إقامة قواعد الدين واتباع سنة سيد المرسلين فقد ألغي المقاطعات من هذا النوع . وصدر الأمر الشريف واجب التشريف يتضمن أساساً : إلغاء الحانات التي توجد في المدن أولاً

(١) السوباشي ضابط من ضباط الشرطة ، تعددت وظائفه بمرور الأيام في الدولة العثمانية . فشغل منصب كبير موظفي الشؤون البلدية تارة وتارة أخرى كُلف بتعمير بعض المدن بعد الحرب كما حدث في استانبول بعد أن فتحها السلطان محمد الفاتح .

وأول سوباشي في الدولة العثمانية عين في عهد السلطان عثمان ، فبعد فتح قَرَه حصاراً ، عين ابنه أورخان بك ثم أخاه كوندوز بك في منصب السوباشية .

(Pakalin : Op.Cit., Vol. 3, p. 259).

(٢) ضريبة للخزينة .

وفي القرى والأمصار ثانياً ، لأنها مأوى للفاسقين ومرتع لشرب
الخمير جهاراً . وإلغاء أماكن الغبيراء ^(١) التي تشرب فيها
الجماعات الخمير بحجة أنها غيراء . وتحريم الفحشاء والمنكر
الذي شاع ، ومنع الزنا وسائر الكبائر .

وهناك عادة قبيحة وسنة سيئة فاضحة تمارس من قديم الزمان .
فليلة العرس تخرج العروس علي الجمع سبع مرات وهم يحتسون
الخمير ويمارسون الفسق والفجور . وفي كل مرة تخرج بلباس جديد
وطلعة مختلفة ، وعندما تحل بالمجلس تلعب وتلهو وترقص ، ويقوم
الحاضرون بلمص النقود علي وجهها . وهذه أيضاً عادة مخالفة لما
يقتضيه الشرع المطهر ، وهي لهذا ممنوعة ومحظور ممارستها البتة .
ومن يخالف ذلك بعد هذا التنبيه يقبض عليه السوباشي ، ويعد أن
يحدّر أب العروس وشخص العريس ويشهر بهما ، يجرمهما بشدة .
ولتقم الأعراس علي ما جرت عليه العادة الصحيحة تحاشياً لهذه
السنة القبيحة .

(٣١) كان أمين " بيت المال " ^(٢) في المملكة يمنع المسلمين والكفار من
دفن موتاهم دون إذنه . فكان الميت يبقي يوماً أو يومين قبل دفنه

(١) البوظة .

(٢) بيت المال عند العثمانيين هو المكان الذي تحفظ فيه تركة الميت
اللي لا وارث له أو من لم يعين له وارث بعد . وإذا لم يظهر لهذه
التركة وارث خلال خمس سنوات توّول ملكيتها إلي بيت المال . =

فتتبعن جثته . ولا يصرح لهم بالدفن ، إلا إذا أخذ الشيء الكثير .
وهذا مرفوع أيضاً . ومن الآن فصاعداً ، إذا مات مسلم أو نصراني
أو يهودي ، أخبر أهل الميت صاحب بيت المال في الحال . فيهرع
إلى مكان الميت ويأخذ من تركته ما يعود إلى بيت المال إن وجد .
ثم يصرخ بدفنه في الحال ، فيدفن الميت في اليوم الذي يموت فيه .
وإذا لم يحضر صاحب بيت المال إلى الميت بعد إخطاره وتكاسل ،
فترتب علي ذلك تأخير في دفن الميت في اليوم الذي مات فيه ،
يعرض الأمر علي أمير الأمراء ، فيوقع علي صاحب بيت المال
الجزاء بمعرفة ناظر الأموال .

(٢٥) يكون في عهدة العامل من أموال بيت المال حتي ٢٠ ٠٠٠ آفجة ، وما
زاد علي ذلك فهو من الخاص .

والقاضي في مصر مخول بسماع دعاوي بيت المال التي تنقل عن
١٠٠ ٠٠٠ آفجة والفصل فيها بمعرفة ناظر الأموال . وإن زاد المبلغ
علي ١٠٠ ٠٠٠ آفجة عرض ناظر الأموال موضوعه بمعرفة أمير الأمراء
علي الأبواب السلطانية ، وانتظر الرد بشأنه .

بخصوص نظر القضايا التي تتعلق ببيت المال قلت أو كثرت في ديوان
العدالة مشيد الأركان بمعرفة قاضي مصر المحروسة وحضور أمير الأمراء
وناظر الأموال . وتطبيق ما يقتضيه الشرع الشريف في هذا الخصوص دون
ميل أو انحياز أو مجافاة للحقيقة . وعلي هؤلاء أن يحذروا أمين بيت
المال وكاتبه وسائر المستخدمين ويمنعهم من أخذ أي شيء من بيت المال
خفية أو علانية . ومن لم يطع الأمر بعد هذا التنبيه وظهر في حوزته شيء
أخذه ، استردوه منه ولم يتركوا له مجال الإفلات ووقعوا عليه الجزاء .
ثم عهدوا بعمله إلي شخص موثوق فيه وعرضوا الأمر علينا . ولتجنب أمير
الأمراء وسائر الأمراء تماماً تعيين رجالهم في الوظائف التي تتعلق بالأموال
السلطانية . وعلي ناظر الأموال أن يعين بمعرفة أمير الأمراء رجلاً
يتمصفون بالأمانة والاستقامة ويعول عليهم ، من بين عبيد السلطان أو طائفة
الكوكليان أو الآلتوتفنجكيان أو الجراكسة أو الجاويشية في وظائف
الخواص السلطانية أو المواني أو كل ما يتعلق بالخاصة الهمايونية باختصار .

يُرسل من لدن الأعتاب العالية أمناء يتولون العمل في الأماكن التي
يعتد بها كالثونة السلطانية ودار الضرب والبهار وجدة وكل المواني وما
شاكل ذلك . ومحرم علي هؤلاء الأمناء وسائر أمناء المقاطعات أخذ شيء
من المتاع أو القماش الذي يرد سواء بقصد الاستعمال أو التجارة . ومن
يقدم منهم علي ذلك ، فهو معزول . وليعزل ناظر الأموال بمعرفة أمير
الأمراء من أحسا بتقصيره أو إهماله أو خيانتة . ثم يعرض الأمر علي
الأعتاب العالية بخصوص الجريمة طالبين تعيين شخص موثوق فيه مكانه .
وليس لهما الحق في تعيين أمين أو كاتب مكان الشخص المعزول ، ولكن

الأمر مفوض للأبواب العالية . وإذا مُنحت لأمين أو كاتب براءة شريفة من الأبواب العالية تتعلق ببعض الخواص السلطانية (الالتزام بساكنه) . وجاء شخص سخي وغني من ذوي الهمم يطلب أن يحل محل ذلك الشخص بشرط أن يقدم مالا أكثر منه ، فإن رأي أمير الأمراء وناظر الأموال أن ذلك أنفع للأموال السلطانية وأفضل للرعايا وأحسن قدما له الالتزام وأخذا عليه تعهداً بالمبالغ التي وعد بها ، ثم سحباً البراءة من الأمين أو الكاتب الذي جاء من هنا (الآستانة) وحفظاها وعرضا القضية علي الأبواب العالية . وليجتمع في ديوان ناظر الأموال في الأيام التي لا ينعقد فيها الديوان كل من أمين البلد وكتاب الخزينة وباقي مباشري الأموال . ولا يضيعون الوقت سدي بل يراجعون الحسابات ويكملون الجوانب التي لا تحتاج إلي مشورة مثل تحصيل البقايا وإرسال الحوالات . وكل ما يتعلق بتحصيل أموال الخواص السلطانية موكل إلي أمير الأمراء وناظر (الأموال) يتعاونان مع بعضهما في إنجازه . ويعملان علي وفاق تام بما يحقق مصلحة الأموال السلطانية ونفعها ، ويتجنبان الخلاف والعناد كلية .

علي كل كاتب أن يتابع بدقة كل ما يتعلق بالمقاطعات في دفتره ، ولا يتواني أحدهم في التحقق مما لدي العامل من عهدة أو أمانة ، ويُطلع ناظر الأموال علي ما ينبغي تحصيله من نقود من أي مكان كل يوم ، فلا تبقى في حساب مقاطعة آتية واحدة أو حبة واحدة (من محصول) . ولا يترك شيئا ناقصاً فيما يتعلق بمقاطعته إلا ويكمّله ،

أو شيئاً خاطئاً إلا ويصلحه . ولا يجوز أن يخرج كاتب من كتاب المقاطعات أو من كتاب الخزانة العامة الدفاتر من الديوان ويذهب بها سراً أو علناً إلي حجرته ، ولا يحق له أن يخرج ورقة واحدة . ومن يخالف هذا الأمر يقبض عليه ويسجن ، ثم يعرض أمره علي الأبواب العالية لكي يلقي الجزاء الذي يستحقه . وديوان ناظر الأموال هو مرجع كل قضية تتعلق بالأموال الأميرية . يدعو ناظر الأموال للانعقاد كلما دعت الضرورة . ولا يفوت دفتر اليومية (الروزنامة) تسجيل شيء كي يكون كل ما يتعلق بالمقاطعات والموانيء من رواتب (مواجب) وإبداعات ومصاريف معاوفاً لدي تقديم الحساب . وليكن تحت إمرة ناظر الأموال كاتبان أحدهما عربي والآخر رومي^(١) . يحرر كل منهما بلغته القضايا التي تتعلق بالمال حسبما تقتضيه الأحوال ، ويوقع الأمين علي ظهرهما ويختتمها^(٢) ناظر الأموال ، ثم يضع أمير الأمراء الطغراء (أعلاها) ويختتمها بختمه (في ظهرها) . والرسوم التي تجبي (من أجل الأحكام) تعود للميري . ولا يحق لأمير الأمراء أن يكتب خطاباً من جانبه في أمور

(١) كانت كلمة (الروم) شائعة في الكتابات العربية خاصة في العصور الوسطى وكان المقصود بها الترك ، لأنهم استوطنوا أراضي الروم (البيزنطيين) في الأناضول فأُطلق عليهم العرب هذه التسمية . وقد ظلت بعض المصادر العثمانية تردد هذه التسمية مدة من الزمن .

(٢) جرت العادة كما لاحظت علي التوقيع علي الوثائق العثمانية وختمها في ظهرها مقابل المكان الذي انتهت فيه الكتاب في أغلب عهود الحكم العثماني . وقد كانت التوقيعات والأختام معدولة مع قلب الوثيقة من أسفلها إلي أعلاها كالعلة التركية الحالية علي سبيل المثال .

الأمر مفوض للأبواب العالية . وإذا مُنحت لأمين أو كاتب براءة شريفة من الأبواب العالية تتعلق ببعض الخواص السلطانية (الالتزام بمناخه) . وجاء شخص سخي وغني من ذوي الهمم يطلب أن يحصل محل ذلك الشخص بشرط أن يقدم مالا أكثر منه ، فإن رأي أمير الأمراء وناظر الأموال أن ذلك أنفع للأموال السلطانية وأفضل للرعايا وأحسن قدما له الالتزام وأخذا عليه تعهداً بالمبالغ التي وعد بها ، ثم سحب البراءة من الأمين أو الكاتب الذي جاء من هنا (الآستانة) وحفظاها وعرضا القضية علي الأبواب العالية . وليجتمع في ديوان ناظر الأموال في الأيام التي لا ينعقد فيها الديوان كل من أمين البلد وكتاب الخزينة وباقي مباشري الأموال . ولا يضيعون الوقت سدي بل يراجعون الحسابات ويكملون الجوانب التي لا تحتاج إلي مشورة مثل تحصيل البقايا وإرسال الحوالات . وكل ما يتعلق بتحصيل أموال الخواص السلطانية موكل إلي أمير الأمراء وناظر (الأموال) يتعاونان مع بعضهما في إنجازه . ويعملان علي وفاق تام بما يحقق مصلحة الأموال السلطانية ونفعها ، ويتجنبان الخلاف والعناد كلية .

علي كل كاتب أن يتابع بدقة كل ما يتعلق بالمقاطعات في دفتره ، ولا يتوانى أحدهم في التحقق مما لدي العامل من عهدة أو أمانة ، ويُطلع ناظر الأموال علي ما ينبغي تحصيله من نقود من أي مكان كل يوم ، فلا تبقى في حساب مقاطعة آقية واحدة أو حبة واحدة (من محصول) . ولا يترك شيئا ناقصاً فيما يتعلق بمقاطعته إلا ويكمّله ،

أو شيئاً خاطئاً إلا ويصلحه . ولا يجوز أن يخرج كاتب من كتاب المقاطعات أو من كتاب الخزانة العامة الدفاتر من الديوان ويذهب بها سراً أو علناً إلي حجرته ، ولا يحق له أن يخرج ورقة واحدة . ومن يخالف هذا الأمر يقبض عليه ويسجن ، ثم يعرض أمره علي الأبواب العالية لكي يلقي الجزاء الذي يستحقه . وديوان ناظر الأموال هو مرجع كل قضية تتعلق بالأموال الأميرية . يدعو ناظر الأموال للانعقاد كلما دعت الضرورة . ولا يفوت دفتر اليومية (الروزنامة) تسجيل شيء كي يكون كل ما يتعلق بالمقاطعات والموانيء من رواتب (مواجب) وإيداعات ومصاريف معاوفاً لدي تقديم الحساب . وليكن تحت إمرة ناظر الأموال كاتبان أحدهما عربي والآخر رومي^(١) . يحرر كل منهما بلغته القضايا التي تتعلق بالمال حسبما تقتضيه الأحوال ، ويوقع الأمين علي ظهورها ويختتمها^(٢) ناظر الأموال ، ثم يضع أمير الأمراء الطغراء (أعلاها) ويختتمها بختمه (في ظهرها) . والرسوم التي تجبي (من أجل الأحكام) تعود للميري . ولا يحق لأمير الأمراء أن يكتب خطاباً من جانبه في أمور

(١) كانت كلمة (الروم) شائعة في الكتابات العربية خاصة في العصور الوسطى وكان المقصود بها الترك ، لأنهم استوطنوا أراضي الروم (البيزنطيين) في الأناضول فأطلق عليهم العرب هذه التسمية . وقد ظلت بعض المصادر العثمانية تردد هذه التسمية مدة من الزمن .

(٢) جرت العادة كما لاحظت علي التوقيع علي الوثائق العثمانية وختمها في ظهرها مقابل المكان الذي انتهت فيه الكتاب في أغلب عهود الحكم العثماني . وقد كانت التوقيعات والأختام معدولة مع قلب الوثيقة من أسفلها إلي أعلاها كالعملة التركية الحالية علي سبيل المثال .

كهنه ، بل عليه أن يكتب كتاباً من جانبه عندما تكون هناك شكوي تتعلق بالمسائل الشرعية أو العرفية في أنحاء البلاد^(١).

(٣٨) لا تُدفع رواتب (مواجب) ^(٢) طوائف الخيالة (آتلو) والمشاة (يايا) وأمير الأمراء وأمراء السناجق نقداً من الخزينة عندما يحين ميعاد دفعها ، بل تحال علي خراج أراضي النواحي . فتبعث كل طائفة بمن يتولي تحصيله . وعند التوزيع يقابل ناظر الأموال والأمين الدفاتر أولاً ، ثم يعطي ناظر الأموال الرواتب (علوفة) ^(٣) لأغواتهم وكتخدواتهم وكتابهم ولكل شخص : وليحذروا أن يحل أحد مكان شخص غائب أو ميت فيأخذ راتبه . وإذا أظهر أحد من هذه الطوائف أمانة في أداء الخدمة أو التبعية واستحق علي ذلك زيادة في راتبه أو استحق التبرقي لسبب آخر ، فعلي أمير الأمراء أن يعرض أمر خدمته أو تبعيته علي باب السعادة وسبب أحقيته ، لكي يكون محط نظر السلطان في آستانة السعادة . ولتكن كل رسالة

(١) كان الحكم العثماني حكماً مركزياً يعتمد علي تركيز السلطة في دار السعادة . ويتبين من هذه الجملة صدق هذه الظاهرة . فالسلطان العثماني لا يجيز لأمير الأمراء وهو أعلا سلطة في ولاية مصر أن يصدر خطاباً من جانبه يتعلق بالمسائل المالية لأنها من المسائل الحساسة التي ينبغي الرجوع فيها إلي الأبواب العالية . ويخوله بأن يكتب من جانبه في مسائل فرعية تتعلق بالشرع والعرف .

(٢) ، (٣) راجع حاشية العلوفة في المادة رقم واحد من هذا القانون .

أو شكوي موجهة إلي العتبة العالية بهذا الخصوص متهورة بختم ناظر
الأموال وعليها توقيع ، ومبيناً فيها بالشرح والتفصيل الطائفة التي
ينتمي إليها الشخص ورقم بلوكه ، حتي يتسني قيده في الدفاتر
السلطانية أيضاً .

(٢١) كانت تحصل من المقاطعات الخاصة علي عهد الجراكسة بعض الرسوم
ك " رسوم الدوا دار " و " رسوم أمير آخور " لبعض خدم الأمراء .
وقد استمرت هذه العادة من بعد ، إلا أن هذه الرسوم كان يحصلها
أمير الأمراء والحكام لأنفسهم . وقد صدر الأمر بإبطال هذه
العادة الشائعة كلية ، وإحكام السيطرة علي هذه الرسوم من جانب
الميري لإضافتها للأموال السلطانية . ورسوم مثل هذه تحصل من بعد
تحويل إلي الميري ويسجلها الأمناء منفصلة لحين تقديم الحساب .
ولا يجوز لأمير الأمراء بتاتا أن يأخذ من المقاطعات الخاصة آقجة
واحدة أو حبة واحدة (من حاصلاتها) .

(٢٢) وفي نفس المدينة (القاهرة) وخارجها أناس يصحبون الكشاف
والمباشرين والمحتسبين وسائر العمال ، ويحرضونهم علي ارتكاب
بعض الأعمال الباطلة والمخالفة للشرع والقانون ، فأصاب المسلمين
من جراء ذلك أذى . واستخدم مثل هؤلاء الخدم ممنوع . فليبعث
أمير الأمراء وناظر الأموال بالمنادين يطوفون بالمدن وبأطراف
البلاد لكي يعلنوا هذا الأمر وينبهوا إلي العمل به ، محذرين ومهددين

ولاية المدن (والى شهر) والكشاف والمشايخ وباقي القائمين علي
الحكم حتي يردوا من يقوم بخدمتهم من بين هؤلاء بعد اليوم ، ولا
يستخدمو في أي مصلحة تتعلق بالأموال السلطانية أو بسائر البلاد
صغرت أو كبرت . ومن يصّر علي مخالفة الأمر بعد هذا التنبيه ولا
يطرد هؤلاء الأشخاص ، يلقي العقاب الرادع . وإن لم تكن هناك
حاجة للاستعانة بأحد مكان هؤلاء في الخدمة ، فليكن من بين
المسلمين الذين يتميزون بالكفاءة والتدين .

(٤٤) هذا ، وقد كان إذا تخاصم بعض عامة الناس وتنازعوا يلجأون إلي
والى المدينة قبل الذهاب إلي المحكمة الشرعية لكي يفصل في خصومتهم .
وهذا التقليد ممنوع أيضاً . فلا يفصل وال بعد اليوم في خصومة أو
نزاع ، ما لم يكن ذلك بمعرفة القاضي . فيرسل الخصوم إلي
القاضي الشرعي قبل كل شيء ، ليحكم القاضي بما يتمشي مع أحكام
الشرع ، وينفذ السوابق الحكم ، ولا يُقدم علي تنفيذ عمل دون علم
القاضي . ومن يصّر علي مخالفة ذلك بعد هذا التنبيه ، يُعزل ،
وربما يستحق العقاب . بأن من عريضة مقدمة لنا أن بعض القضاة
في الديار المصرية يقدمون محاكمهم إلي نواب لقاء " مقطوع " .
وعليك يا أمير الأمراء أن تهتم بما يقتضيه الوضع فإن ظهر لديك
بعد التفتيش أن أحد القضاة باع نيابة محكمته لقاء " مقطوع " ، فلا
تترك له مجال الإفلات بل راجع به في السجن ، وابعث لنيابة المحكمة
عن واحد من أهل العلم من المسلمين . واعرض الأمر علي العتبة
العالية ، حتي بجيء إليك أمرنا فتنفذ ما يقتضيه .

(٤٢) وبالإضافة إلى ذلك ، فإن لدى القضاة الشرعيين بعض النواب والمحضرين الأشرار يرتكبون التزوير ويلبسون الحق ثوب الباطل ويفعلون الباطل علي أنه الحق فيظلمون المسلمين ويعتدون عليهم . ولا بد من إبعاد مثل هؤلاء . فلا يُقدم قاضٍ بعد اليوم علي أن يلحق بخدمته نواباً ومحضرين من هذا النوع . وإن لم يرض الناس عن نائب أو محضر أو يمتدحوه نتيجة لظهور شره فلا يوكل إليه القاضي عملاً . ومن لم يرعو (من القضاة) بعد هذا التنبيه ويدخل نواباً بهذه الصفات في الخدمة يعزله (أمير الأمراء) من المحكمة . ثم يبحث عن بديل ينوب عنه ويعرض الأمر . ومن يظهر شره وفساده من النواب يسجل (أمير الأمراء) اسمه في دفتره ويرسل إلي أبيابنا العالية ، ليصدر بشأنه أمرنا جليل القدر ويعمل بموجبه .

وكم من مدع مقيم بالغ وعاقل لا يحضر الجلسات الشرعية ويوكل واحداً من هؤلاء الأشرار حين نظر بعض الدعاوي الشرعية . وعلي القاضي الشرعي أن يطلب الموكل الذي حضر إلي المجلس الشرعي عن طريق الوكالة بدعوي أنه شخص كفاً ، فإن صح لديه أن الوكيل اختاره لترويج دعوي باطلة لا أساس لها في الشرع ، فعليه أن يعرض الأمر علي أمير الأمراء ، لكي يوقع الجزاء الرادع علي كل من الوكيل والموكل . وقد بلغ أبيابنا العالية أن الكشاف والأمناء ومشايخ العربان وسائر مباشري الأموال يقدمون علي قتل بعض من طائفة الفلاحين لغرض في نفوسهم دون وجه حق أو يسلبونهم أموالهم وأمتعتهم بغير حق شرعي . وهذا ظلم واعتداء . إذا جاء إلي

أمير الأمراء شك ، فعليه أن يرسل معه رسالة بصحبة جندي إلي القاضي الشرعي لكي يتقضي الحقائق . وكان أكثر القضاة يعينسون العالم علي المظلوم في مثل هذه المواقف ويساندوه ، فلا تجد دعوي المظلوم لها طريقاً . ويقع الظلم علي الرعايا . أما والحالة هذه ، فعلي أمير الأمراء أن يستقضي هذه الحالات بمعرفة ناظر الأموال ، ولا يترك للقاضي الذي يقدم علي إخفاء الحق مجال الإفلات ، فيعزله من عمله بالمحكمة في الحال ويحكم بحبسه ويقيم مكانه مسلماً من أهل العلم، ثم يعرض الأمر علي أبواب السعادة لكي يصدر بشأنه فرمان جليل القدر ويعمل بمقتضاه . وإن لم يعمل أمير الأمراء وناظر الأموال بمقتضيات الشرع في مثل هذه المواطن أو يهمل في عرض الموضوع علينا ، استحقا العتاب والعقاب .

(١٢) وليأمر أمير الأمراء المنادين بالطواف في أزقة المدينة ينادون بكنسها ورشها كما جرت العادة قديماً ، لكي تكون نظيفة وطاهرة. ومن لم يقم بتنظيف مكان في عهده ويتركه ملوثاً ، يعاقب أشد العقاب لكي لا يترك مكان غير نظيف في الأزقة والأسواق .

أحوال الأوقاف

(١١) يعين من قبل الأبواب العالية شخص كفء موثوق فيه ومعول عليه من أهل العلم وكاتب كفء من أرباب القلم عارف بالكتابة والحساب يعاونه ، لنظر أوقاف السلاطين وعامة المسلمين في مصر المحروسة . ويقومان باستدعاء نظار الأوقاف والمباشرين بمعرفة قاضي المدينة ، لطلب كتاب الوقف والنظر في متحصلات كل وقف ومصاريفه ومقدار خدمه وسائر المستحقين ومدي مطابقة المصاريف لشروط الواقف أو زيادتها عنها . فإن كانت تزيد عنها ، فهل هناك ضرورة لذلك وهل يكفي حاصل الواقف للوفاء بها ، فما وافق شروط الواقف أقراه علي حاله ، وأبقيا ما زاد عليه إن كانت هناك ضرورة لذلك وكانت شروط الواقف تكفي . وعليهما أن يعطيا (ناظر الوقف) تقريراً يحصل بموجبه علي براءة ، ويلغيا ما يخالف هذه الشروط . وينبغي أن يكونا علي علم بجهة الوقف ، هلي مي عامرة أم خربة ، فإن كانت خراباً فمأهو سبب خرابها ، وهل إلي عمارتها من سبيل ممكن وميسر ، ويتفقدا الأوقاف التي تحتاج إلي تعمیر وترميم ، فإن وجدا في حاصلها وفراً يكفي ، عملا علي ترميمها ، وإن لم يجدا وفراً ضغطاً إنفاقها ، فإن أوفت بالحاجة قاما بترميمها . فما لم يجدا بها وفراً ، ضغطاً إنفاقها وقللا من جهات الصرف إن لزم الأمر ، وأنقصا مصاريفها إلي الربع أو الثلث أو النصف ، وقاما بأعمال التعمير بالقدر المذكور الذي تهسر . وإذا لم يف ذلك

القدر أيضاً ، وكان من الضروري إنفاق كل المتحصل ، جعلاه « رقية » (١)
للتعبير باستثناء مصاريف الإمام والمؤذن والخطيب وناظر (الوقف)
وباقى المصاريف الملحة .

وليدونا بعد التفتيش حاصل الأوقاف ومصاريفها وخدمها وبقية
شئونها في سجل بطريقة مفصلة ومشروحة . وتحفظ صورة منه في ديوان
مصر وصورة أخرى لدى الأبواب العالية .

وإن خلت جهة في وقف ، وجهها قاضي المدينة بمعرفة ناظر
الأوقاف إلي مستحقها من الفقراء والصلحاء وأهل العلم ، وعرضا الأمر ،
فإن وجد ناظر الأموال وأمين المدينة أنهما طبقا ما جاء بالدفاتر وكان
العرض مقبولا ومجابا ، وضع عليه العلامة (الطغراء) والختم . وعلي
أمير الأمراء أن يبقى هذه العريضة لديه حتي يتجمع عدد أربعين أو خمسين
واحدة منها من جهات متعددة (تتعلق بالأوقاف) ، ثم يرسلها جملة
إلي الأبواب العالية ، لكي تصدر بشأنها براءات . وعليه أن يقيد علي
كل منها تاريخ ورودها إليه كي تكون هناك أسبقية في الحصول علي
البراءات . ولا تؤخذ رسوم علي البراءات . وتقيد تواريخها لكي تعرض
في ترتيبها .

وبعد ذلك تقدم حسابات أوقاف السلاطين وأوقاف عامة المسلمين
في كل عام إلي أمير الأمراء وناظر الأموال ، فإن كانت مقبولة وضع عليها
النشان (الطغراء) ، واحتفظا بصورة منها وأرسلا الأخرى إلي الأبواب
العالية .

(١) قاصرا علي .

صدر الأمر بإرسال أموال ولاية الأوقاف ونظاراتها إلي الخواص السلطانية وهي الأوقاف التي تتعلق بسلطين السلف وأمراء الجراكسة مثل أوقاف " البيمارستان " (١) و " الجوالي " (٢) و " قايتباي " . وليعهد القاضي وناظر الأوقاف بأمر هذه المهام لأشخاص حرت عنهم الإستقامة . يأخذان الفاض عن أجورهم ويودعانه الميري . فإن استدعي الأمر بعد ذلك الصرف علي ترميم وقف منها أو تعميره ، صرفا عليه من هذا المتحصل . وإن لم تف بالحاجة ، جعلنا سائر الأوقاف وقفا علي هذه الأعمال .

تُباع بعض المسقوفات من الأوقاف بطريقة البدل بحجة أنها مشرفة علي الخراب (آيلة للسقوط) ، وتُختلس بعض أثمانها أو تخفي في كثير من الحالات . وهذا مرفوض بناء علي الأمر السلطاني . فلا يباع شيء يتعلق بالأوقاف أو يشتري بعد الآن . بحجة أنه أولي بالاستبدال أو مشرف علي الخراب . ويجازي البائع والمشتري إن حدث بيع بعد هذا التنبيه . ويجري تفتيش الأماكن التي يظن بها اختلاس لمال وقف أو إخفاء له . ويعرض أمرها علي ناظر الأموال ، لكي يوقع عليها الجزاء بمعرفة أمير الأمراء بعد استرجاع ما أخذ من متحصلات الوقف .

(١) بيمارستان في الفارسية بمعنى مستشفى .

(٢) الجزيرة .

أحوال الرزق الجيشية والإجبانة

(٤٥) وإن جاء أحد يتصرف بمربعات السلاطين السابقين التي تتعلق بالرزق الجيشية ، طالبا حكما من ديوان (مصر) فيما يتعلق بما بيده من رزق ، فلا يُعطي له حكم ، إلهي أن يجري التحقق التام مما بيده من مربعات و تمسكات ^(١) فإن وجدت صحيحة لا تشوبها الشبهات ، منح الحكم المطلوب . وإن شابها شيء يشتم منه راحة التزوير والتلبس ، أخذت منه التمسكات ، وأضيفت إلهي رزق الخواص السلطانية .

وإذا مات صاحب رزقة أو غاب غياباً متصلاً ، وكان له شركاء أو أولاد أو أقارب يتصرفون بالرزقة فضولاً ^(٢) أو بناء علي أنها مشروطة لهم ، وجاءوا إلهي ديوان (مصر) بطلبونها لهم ، فلا يجابون إلهي طلبهم ، ولا عمل بشروط مربعاتهم . وحضورهم إلهي القاضي غير مقبول أو مستساغ . وعلي القاضي أن يطلع ناظر الأموال علي ذلك ، حتي يأخذ ما بيد هؤلاء من رزق أو حصة ويضمها إلهي الميري .

(١) التمسكات هي عقود الملكية أو الإيصالات أو المستندات .

(٢) الرزقة الفضولية هي الرزقة التي يجعلها من لا يملكها وفقاً دون أن يستأذن مالكة الحقيقي . وتعتبر فضولية أي غير نافذة لأن صاحبها لم يعط إذناً بذلك .

(Ali Himmet Berki: Vakfiye ve Benzeri Vasikalarda Geçen. İstilah ve Tabirler, 5.55 Ankara 1966).

والرزق الإحباسية تبقي علي حالها إذا كانت تصرف علي سبيل البر
والصدقة ، فتوجه إلي مستحقيها من الصلحاء . وما كان منها مشروطاً لبعض
البقاع أو السبل أو المساجد أو الزوايا يبقي علي حاله مادامت هذه
الجهات التي يصرف لها موجودة ومعورة .

وليتفقد ناظر الأوقاف (الرزق الإحباسية) ، فإن وجد أنها
مغايرة لشروط الواقف قام بحفظها قبل أن تتلف . وإذا كانت المواضع
التي تنفق عليها قد أصابها الخراب واندرست ، فعلي القاضي أن يطلع
ناظر الأموال علي ذلك ، ويشترك معه في تفقد أحوالها . فإن وجد
مكاناً مجاوراً لها أو في جهة أخرى يستحق الإثفاق عليه منها قصرها عليه .
وإلا أنفقها علي شخص أمين ومتدين . وإن لم يجد وجهاً علي
سبيل الصدقة لمن يستحقها من الصلحاء والفقراء وأهل العلم . ثم عرضا
الأمر علي الأبواب العالية لكي يحصل علي براءة لذلك .

ولينبّه علي العمال والمباشرين بالألا يدفعوا لمن يطالب بحقه في
الرزق الجيشية والإحباسية ، قبل أن يعرضوا الأمر علي أمير الأمراء وناظر
الأموال ، ويقوموا بإحضاره واستجوابه عن الرزقة : من أي نوع هي ، وما
مقدار ما يُتحصل منها ، وببدا من هي . ثم يسجلوا ذلك في الدفاتر
بالتفصيل . فإن كانت التمسكات التي بيده صحيحة أبقوها علي حالها ،
وأعطوه تقريراً بذلك . وإلا أخذوها منه وضموها إلي الميري . وتحفظ
صورة من الدفتر المذكور في ديوان مصر وترسل صورة أخرى إلي أبواب
السعادة .

أحوال مساكن الجراكسة في مصر

(٦) يدخل بيت أمراء الجراكسة والمنازل التي هجرها أصحابها في مصر المحروسة جنود من السباهية وغيرهم من الأشخاص ويأخذون من أحجارها وأخشابها ويشعلونها . فأصبح بعضها خرباً وبعضها الآخر يوشك علي الخراب . وعلي ناظر الأموال في هذه الحالة أن يرسل رجلاً كفءً من أرباب القلم يفتش في المدينة عن هذه الدور ، ويسجل في دفتر ما يمتلكه أمراء الجراكسة السابقين وغيرهم من الذين هجروها . ويضم المنازل التي لا يسكنها أحد إلي بيت المال . وما كان منها مسكوناً تفقد أحواله بمعرفة قاضي المدينة ، فإن وجد أن من يسكن فيها لا يلحق بها ضرراً ولا يتلف أحجارها وأخشابها قدر القاضي إيجار المثل عليها وأبقاها في يد مستأجرها ، وحصل الإيجار شهرياً للميري . ويصرف من إيجارها علي ما تحتاجه من ترميم . وليسعي (ناظر الأموال والكاتب) في تأجير الخالي منها لشخص يطلب استئجارها . فإن لم يتيسر ذلك عينا من يقوم علي حراسة كل منها . ونبها أهالي الحي وأهالي المنازل المجاورة بالألا يتعرض أحد منهم لأحجارها وأخشابها أو يخربها . ومن يخالف ذلك يخبر به الحاكم ، فيأخذ ثمن ما خرب منه . وإن ادعي أناس ملكية هذه المنازل ، فعليهم أن يجيئوا إلي مجلس القاضي ، فإن رأي أنها كانت لمن قتل وقت فتح الخنكار - المرحوم والمغفور له - لهذه الديار من الجراكسة العصابة أو لأشخاص غائبين ، ضمها

لأموال الخزينة العامة وعدما من الخواص السلطانية . ولا اعتبار لدعوي ملكيتها ، فهي للميري . ومن ادعي وقفيتها فعليك أن تتحقق من دعواه ، فإن وجدت أنها صحيحة لا تشوبها شائبة ، أبقيت علي وقفيتها . وإن تطرق إليها أدني شك فلا تتركها ، بل ضمها إلي الميري . ويسجل في دفتر بالتفصيل والشرح عدد هذه الدور الخاصة ، وكيف أصبحت خاصة ، وفي أي حي من الأحياء هي ، ومن مالكوها ، وما شهرتهم ، وأي هذه الدور خال ، وأيهما مؤجر . وترسل صورة من الدفتر إلي الأبواب العالية وتحفظ صورة أخرى في مصر . وكل دار لم يتيسر تأجيرها وتعسّرت الحافطة عليها فأصبحت معرضة للخراب والضياع علي الرغم من عدم التقصير ، بيعت بمعرفة ناظر الأموال ، وضم ثمنها إلي الخزينة . ويشار في الدفتر المذكور إلي مثل هذه الأمور . والسعي في تأجير مثل هذه الدور لأشخاص موثوق بهم أجدى وأنفع ، حيث يصرف علي ترميمها من إيجارها إن دعت الضرورة لتعميرها .

قانون دار الضرب للنقد الفضي والذهبي

(١٧) تضرب الآقجة في دار الضرب بمصر المحروسة من سبائك الآقجة العثمانية أو من سبائك الآنية الفضية ، علي أن يكون كل مائة درهم منها أربعة وثمانين درهماً من الفضة الخالصة وستة عشر درهماً مغشوشاً مع خصم ما تحرقه النار . ويُسك كل مائة درهم مائتين وخمين پارة . وتضرب الحسنة السلطانية (الدينار العثماني) من الذهب الوارد من بلاد (التكرور)^(١) . فعندما ترد صفقة تُشتري من فيل الميري بأسعار المسلمين ، وتضرب في دار الضرب خالصة العيار تماماً بموجب القانون المتبع في القسطنطينية المحروسة ، حيث كل " سلطاني " يُسك ب ١٨٥ قيراطاً من السبائك أو من الأواني (الذهبية) . ويُحصل رسم قدره عشرة " ذهبي " عن كل مائة مثقال . ويكون وزن " السلطاني " كما سبق ذكره . وقد نما إلي ماسمعنا أنه عند تبديل النقود المحصلة من الديار المصرية لإرسالها إلي القسطنطينية ، كان الأهالي يضطرون لبيع ذهبهم بسعر أقل من السعر المتعارف عليه بين الناس . ولعمر شفتنا وعطفنا علي كافة الناس ، أبطلنا شراء الذهب بهذه الطريقة . فلا يُشتري الذهب في أي وقت بسعر يقل عما يروج بين المسلمين ولو بآقجة واحدة .

(١) في غانا بغرب أفريقيا .

وبالإضافة إلي ذلك ، عُرض علي الأبواب العالية أن الصرافيين يخرجون دائماً ويطوفون القرى واحدة تلو أخرى ، ليشتروا الذهب ممن يجدونه لديه ، ثم يحفظونه عندهم . ومتي احتاج الميري إلي الذهب لم يجده لدي أحد ، واضطر إلي اللجوء إلي الصرافين التجار ، وهؤلاء بدورهم يبيعونه بالقيمة التي يرتضونها . وهذا أيضاً ممنوع . وليحرم الأمراء وناظر الأموال علي الصرافين الخروج إلي النواحي لجمع الذهب بعد اليوم . ومن لم ينته بعد هذا التنبيه ويُقدم علي هذا السلوك تصادر أمواله ويرقع عليه العقاب .

أحوال سكر الخماصة

وقد علمنا أيضاً أنه عندما كان السكر يكرر للخواص السلطانية ، كان العسل المستخرج منه يُطرح علي التجار ، فيجبرون علي شراء العسل الأدنى (جودة) علي أنه أوسط والأوسط علي أنه أعلي . وهذا ظلم لهذه الطائفة . ماجت بحار شققتنا وعاطفتنا الزاخرة لهذا الوضع ، فرفعنا هذا الظلم ، وقررنا ألا يُحْمَل أحد بعد الآن علي شراء قطرة واحدة من العسل المستخرج من مصانع السكر . فالعسل الذي يستخرج بعد الاحتفاظ بالسكر للخواص الهمايونية ، يخطر به الناس ، فيجيئون إلي مصانع السكر بمحض اختيارهم ، ليشتروا ما يطلبونه بقيمته الأصلية سواء كانت قيمة عالية أو وسطى أو دانية . ولا يجبر أحد علي شراء شيء منه دون رغبته .

* * *

لا يجوز الإهمال أو التكاثر أو التقاعس أو التأجيل في تنفيذ ماتضمنه القانون الشريف من مواد وأحكام وأفانين مصالح المهام ، مهما تغيرت الأوضاع والأطوار وتوالت الدهور والأعمار . وهي مواد ذكرت وحددت وسطرت وبينت . وإذا كان من الضروري - عند تنفيذ الأوامر والنوامي المبينة والمشروحة في القانون - عرض الأمر علي الأبواب العالية بخصوص ما يستجد من مسائل لم تذكر ، يعرض أمير الأمراء وناسر الأموال الموضوع بالتفصيل علي الاعتبار العالية ، تحاشياً للخلل الذي يمكن أن يحدث بسبب التأخير ونفعاً للدولة الأبدية

رضائاً للأموال السلطانية . ويعملان بما يتضمنه الأمر جليل القدر الذي
يرد إليهما. وإن ترتب علي انتظار التنفيذ حتي مجيء الرد ضرر بسبب
التأخير أو العراقيل ، فلا داعي للانتظار . ويشرعان فوراً في تنفيذ ما
يريانه بعد الاتفاق التام بينهما . ثم يعرضا الأمر ، لكي يرد إليهما
الحكم الشريف مقرأً بما نفذاه .

0
F

AMD

النص التبركي

www.ama.com

AMA

rençber tâyifesine tarh olunub ednâ 'asel evsat ve evsat 'asal a'lâ hisa-
birca tahmil olunub rençber tâyifesine zulm olur diyû 'arz olundu İmdi
bu bâbda dabi bihar-ı zabhâr-ı şekât ve 'âtîfetim temevvüc idüb' bu
zulmi rel' eyledim Minbâ'd gerekdir ki şekerhanede basık olan 'aselin bir
katrası aslâ kimesneye tarh ve tahmil olunmaya Hemon tabh olan şeker
hassa-i hümayunum içün hıfz olundukdan sonra çıkan 'asileri beyn-en-nâs
câri olan narh üzerine hüsn-i ihtiyarlariyle şekerhaneye gelüb tâlib olan ki-
mesnelere a'lâ ve evsat ve ednâ her ne ise behasile satalar aslâ bir ferde
ve bir ehade bilâ ihtiyâr nesne teklif ve tahmil olunmaya

49. Bu kanunnâme-i şerifede mu'ayyen ve mezkûr ve mübeyyen ve mestûr olan kavanîn-i ahkâm ve efanîn-i mesalih-i mehâm' gerekdir ki ta-
gayyürü evzâ' ve etvar ve temadî-i dühûr ve a'sar' ile icra ve infâzından
nev'â tekasül ve ihmal ve tekâhül ve imhâl' cayız görülmeye Ve şöyle ki
bunda mezkûr olan umûrdan hariç ba'zı ahvâl vâkı' olub yabud bunda meş-
ruh ve mübeyyen olan evâmir ve nevâbî tenfizinde âsitane-i se'adet âşi-
yâna 'arz olunmak lâzım gelse gerekdir ki vâkı'â devlet-i karine-til-istidâ-
met-i padişahi' ve mâl-i saltanat hususunda nef'i zâhir ve bâhir olub te'-
hirinden hâlel lâzım gelmezse mufasssalar beylerbeyi ve nâzır-ı emvâl
dergâh ı ma'delele 'arzoleyeler Emr-i celi-lil-kadr nice vârid olursa mu-
cebiyle 'amel ideler Ve eğer te'hiri ve tevkifinden nev'â zarar müterettib
olmak lâzım gelürse aslâ te'hir itmeyüb beylerbeyi ve nâzır-ı emvâl hüs-
n-i ittifakla filhâl şûru' ideler sonra 'arzodüb istikrarı için bükmi-i şerif ir-
sâf oluna

[3] غار شريف و حافظ محمد تاج احمد [2] قوانين الحكم و الفقه مصالح ميان [1] تامين امور و اعصار [4] قرضه الاسلامي

fehltldikde şol Çerakise ki 'isyan üzere kailolundu veya gayib olub emval hızanet 'amliye zabt olunmuşdur anun gibi evler mutlaka hassa-i hümayuna müte'akkur ol makule evleri mülkümdür didiklerine l'tibâr olmayub beyliğe zabt oluna Ve vakıdır dedikleri evleri göreler vakfiyetleri tamam sıhhat üzere şaibe-i şübhe yo- gise vakfiyeti mukarrer ola Nev'an işlibah olanları mecal virmeyüb miriye zabt oluna Ve ne kadar ev hassaya zabt olundu ve ne tarik ile hassa ilhak olundu ve hangi mahallededir ve kimin evleridir ve istihaları ne iledir ve kaçı hâll ve ka- çı 'alına verilmişdir mufassal ve meşruh defter olunub bir suretli dergâh-ı mu- aliaya gönderilüb bir suretlin anda hıfz olunub ve eğer kiraya talib bulunmayub ve hıfzı müte'assır¹ olub taksir vâkı² olmaksızın harab olub zayı³ olmak ihtimâl var ise müşteri bulunursa nazır-ı emval ma'rifetliyle satılub akçesi hızaneye zabt olunub hıfz oluna Ve hangi ev ise ol delilere işaret oluna mehmûmeken sa'y olu- nub mu'temed kimesnelere kiraya vireler ki ta'mire muhtaç olur(sa) kirasiyle me- remmet olına

KANUN-I DAR-İD-DARB-I NUKRE VE HASENE⁴

47. Mahrûsa-i Mısır dar-id-darbında kesilen akçe eğer küliçedir⁵ eğer Osmanî akçedir eğer sayir evânî-i nukreden ola gerekdir ki her yüz dirhe- mi seksen dört hâlis gümüş olub ve onaltı dirhemi mağşuşa ve hark-ün-nârına⁶ tutalar Ve her yüz dirhem iki yüz elli pâre kesile Ve hasene-i sulta- niye dahi eğer Tekrurden⁷ gelen altun olursa gerekdir ki kafile geldük- de si'r-i müslimin üzerine beylik cânibinden alınub darbhanede tamam ha- lis-ül-ayar kesilüb mahrûsa-i Kostantiniyede kesilen kanun üzere her Sultaniye on sekiz huçuk kırat sebikeden⁸ ve sayir evâniden kesil- se her yüz miskalde on altun resim alınub vezni zikr olan üslûb üze- rine ola Ve diyarı Mısıriyyede tahsil olunan para altuna tebdil olun- mak için halka⁹ tarh olundukda beynennâs câri olan kıymetden miri için eksüğe alınır diyü istima¹⁰ olunur Bu bâbda 'âmme-i halâyika şâmil olan vülûr-ı şefkatim ve 'âtıfetim zuhûra gelüb bu veçhile altun alınmak ref¹¹ olundu Minba'd gerekdir ki her ne vaktin altun için illere akçe tarh o- lursa si'r-i müslimin üzerine râyic olan kader-i mu'ayyene alına Bir akçe eksüğe alınmaya

Ve bundan gayrı dergâh-ı mu'allâya şöyle 'arz olundu ki gehrin sarrafları dâyimâ il üzerine çıkub karye be-karye yürüyüb her kim- de altun bular¹² ise alub hıfz idüb sonra miri için altuna hâcet ol- dukda kimesnede bulunmayub zaruretle tüccar sarraflara müraca'at idüb anlar dahi diledükleri kıymete virirlermiş Bu husus dahi men¹³ olundu Minba'd beylerbeyi nazır-ı emvâl ma'rifetiyle sarraflara yasağ ideler ki bir ferd uslâ il üzerine çıkub altun cem¹⁴ itmeyeler Ba'd-et-tenbih esleme- yüb yine bu vaz'ı iderlerse malla¹⁵ yitirüb olub kendülere siyaset oluna

48. Ve hassa-i hümayunun için... den gâkerlerin tasalleri hasıl oldukda

[1] مقرر [2] قانون دارالحرب اقره و اجاز [3] اجاز [4] اجاز [5] مقرر [6] مقرر [7] مقرر [8] مقرر [9] مقرر [10] مقرر [11] مقرر [12] مقرر [13] مقرر [14] مقرر [15] مقرر

ve sahib-i rezeka fevt olub ya gaybet-i munkatı'a¹ ile sahib olub rezekasına sayır şürekâsı² veya evladı veyahud akaribi meşrutdır diyü ya füzuli mutasarrıf olub veya divâna gelüb tâlib olsalar virilmeyüb murabba'âtlarında olan şurûtle 'amel olunmaya ve varub kadı huzurunda nüzûl³ eyleseler nüzûli mesmu' ve makbul olmayub kadı nazır-ı emvâle bildirüo ol rezeka veya hisse ne ise elinden alınub beyliğe zaptoluna

Ve rızk-ı ihbasiye dahi şol rezeka ki 'alâ sebîl-i bir-ri ves-sadaka' olmuş ola anların gibiyi hâli üzerine ıpka olunub sulahâdan bir müstahikkına tevcih oluna Ve şunlar ki ba'zı bika'a⁴ ve sebile ve mesâcide ve zevâyaya meşrut olmuş ola mâdam ki sarf olunacak mahal mevcut ve ma'murdır oldaht 'alâhâlihi dura

Ammâ nâzır-ı evkâf câmbinden dahi telehhüs olunub hulâf-ı çar-ı vâkıf lûâf olunmaktan men' ve hıfzoluna Ve sarfolunacak mevâzi' harab olub münderis olmuş ise kadı nazır-ı emvâle ilâm idüb anlar dahi teftiş idüb göreler Şöyle ki civarında veya ahar yerde bir sarf olunmağa müstahik yer var ise ana ta'yin eyleyüb nazır-ı evkâf ve kadı bir emin ve mütediyyin kimesne bulub mahalline sarf idüreler Anun gibi yer bulunmazsa 'alâ sebîl-i sadaka sulahâdan ve fukarâdan ve ehl-i 'ilimden bir müstahikkına tevcih eyleyüb der-i devlete 'arz idüb beratın getürdeler

Ve rızk-ı coşsiye ve ihbasiye hususiyçün etraf-ı nevahide olan 'ummâle ve mâbaşirine tenbih oluna ki rezeka adına her kim varub anlardan hak taleh eyleye sahib-i rezekaya hakkı virilmeyüb heman beylerbeğiye ve nazır-ı emvâle 'arz ideler Anlar dahi getürdüb teftiş idelernenin gibi rezekadır ve hasılı nedir ve kimin elindedir mufassal yazub defter eyleyeler Ba'dehu elinde olan temessükân sahih ise 'alâhâlihi ibka oluna ve eline mukarrernâme virile Ve illâ elinden alınub miriye zabtoluna zikrolunan defterin bir süreti yazılıb Mısır divanında hıfzoluna ve bir süreti dergâh-ı se'adete gönderile

AHVAL-I HANEHÂ-I ÇERAKİSE DER MISIR

46. Ve mahrusa-i Mısırdan olan ümera-i Çerakise evleri ve ba'zı evlerin sahibi bilfi'l hâli ve mu'attal olub içine sipahdan ve gayridan ba'zı kimesne girüb taş ve ağacın yıkub yakub tahrib itmek üzere olub nice bunun gibi evler harab olub gitmişdir Bu hususda gerekdir ki nazır-ı emvâl yarar ehl-i kalemin kimesneler bulub ve mahalle gönderüb şehir için göreler Sâbika Çerakise mütü'eallik olan ümeranın ve gayıbların evlerini bulub defter eyleyeler şol evler ki bilfi'l sahibleri olmayub beytül male râci'dir Eğer içinde sâkin olmuş kimesne bulunursa kadı-ı şehir ma'rifetiyle göreler Zararı ve te'addisi olmayub taşıy ve ağacına hasarət itmezse ccr-i misline göre kiraya kabul iderse virdürüb mâh-be-mah kirası zabt oluna Ve meremmete ihtiyâç düşerse kirasından harç oluna ve hâli olub içinde kimesne yoglse anların gibiyi dahi göreler kiraya taleb olunursa vireler Ve illâ her birisine birer hâlız ta'yin olunub mahfuz olalar Ve mahallesi halkına ve civarında olan evler halkına tenbih ideler ki hançiden bir kimesne taşıya ve ağacına te'arruz idüb harab itmeyeler Memau' olmayanları hakime haber ideler haklarından geline Ve şol evler ki el'an ba'zı kimesneler mülkünüdür diyü da'va iderse anun gibilerin kadı huzuruna getüreler morhum ve mağfur Hudavendigâr-ı rahmet şiar bu diyarı

[1] حبيب متعلق (2) شركاء (3) نزول (4) عمل مدبر العبر و مدف [5] بقاع

brun veya sülüsün veya nışın nakzetmekle müyesser ola kader-i mezkûr ile ta'mir ideler. Ve eğer oldahi vefâ itmeyüb külli mahsul-i harc olmak lâzım olursa i-mam ve müezzin ve hatib ve nâzır cihetlerinden ve sâyr mesârifin zaruriyyatından ma'ddâsın rakabe idüb tarmir eyleyeler.

Ve ba'd-et-teftiş evkafın mahsulü ve masrafı ve hademesi ve sâyr ahvâli ne-ye mukarrer olursa bir defter tedvin idüb ve ciltleyüb mufassal ve meşrûh an-da kayd idö. Ve bir sureti Mısır divânında ve bir sureti dergâh-ı mu'allâda hıfz oluna.

Ve evkafa müte'allik cihât dahi mahlûl oldukça kadî-i şehir nâzır-ı evkal ma'rife-tiyle fukarâdan ve sulehadan ve ehl-i'llimden bir müstahikka tevcih idüb 'arz verse-ler nâzır-ı emvâl ve emîn-i şehir anda olan deftere fatbık idüb yanlarında makbul ve mesmû olan 'arz nişanlanub ve mühürlenüb beylerbeyi ma'rifetiyle kırk elli ci-het oluncıyadek tehir idüb cümleten dergâh-ı se'adete gönderilüb heratın ihraç oluna. Ve her kime tevcih olunursa tevcih olunduğı günden tasarruf idürilüb be-ratları ihraç oluna. Ve beratının resmi alınub ve 'arzında tarihin yazub ana gö-re 'arzoluna ki berât ol günden yazıla. Ve resmi berat talep olunmaya.

Ve bundan sonra evkal-ı selâtin ve evkal-ı 'amme-i müslimin her senede hi-sabları görölüb muhasebeleri beylerbeğiye ve nâzır-ı emvâle 'arzolunub eğer makbulleri olursa nişanlayub bir sureti alikonub ve bir sureti dergâh-ı mu'allâya göndereler.

Ve binaristân ve Cevali ve Kayıtbay ve buna benzer ba'zı evkafın ki tevliyat ve nezâretleri selâtin-i sâlikeye ve ümera-i Çerakiseye meşrû olmuşdı anların gibi evkafın cihe-i tevliyat ve nezâretleri hassa-i hümayuna zaptolunmak emrolunmuş-dır. Gerekdir ki kadî nâzır-ı evkal ma'rifetiyle bir müstekim kimesne bulub bir kaç akçe vazife ile ol hizmeti edâ idüreler ve cihetin mîriye zabtideler ki sonra rakabe gelürse bu mahsulden sarfoluna vefâ itmezse sâyr evkal gibi rakabe ola.

Ve cihât-ı vakıfda harabe müşrifdir diyü ba'zı musakkafât tebdil suretiyle satilub nice evkal bel' ve ketm olunurmış. Bu dahi emr-i padişahl ile ref' olundu Minba'd tebdil evlâdır ve harab olmağa müşrifdir diyü vakfa müte'allik nesne alınub satılmaya. Şöyle ki ba'd-et-tenbih yine satıldığı zâhir olursa bâyi'e ve müşteriye siyaset oluna. Ve mâl-i vakıf bel' ve ketm olunmak mazannesit yerler teftiş olunub zâhir olursa nâzır-ı emvâle 'arzolunub beylerbeyi ma'ri-fetinle mahsul-i vakıf tazmin olunduktan sonra kendüye siyaset oluna.

AHVÂL I RIZK-I CEYŞİYE VE İHBÂSİYE

45. Ve şol rızk-ı ceyşiye ki ba'zı kimesneler selâtin-i sâbika mürabbe'a-tiyle* mutasarrif olub el'an yed-i tasarruflarındadır ki gerekdir ki her sa-bibi rızık ki gelüb elindeki rezakasına müte'allik hususlarda divandan hü-küm talep eyleye anun gibiye evvelâ hüküm virilmeyüb elindeki murab-ba'âtına ve temessükâlına kemal-ı tetkik ve tahkik ile nazar olunub sıbha-tinde şaibe-i şüphe olmazsa hüküm virile. Filcümle istibah olursa ki ra-yihâ-i telbis ve tezvîr fehîm oluna temessükatı elinden alikonulub rezeka hassa-i hümayuna zaptoluna.

مرتباً [3] احوال رزق جیش و احباب [2] ملكه [1]

mukayyed olub meclis i şer'e vekâlet tarikîy'e geien de'âvide müvekkil¹ taleb eyleye Şöyle ki bigayr-ı 'özü-i şer'i mücerred da'vay-ı bâtilası sûret bulmak için vekil nasb itmiş ola beylerbeyiye 'arz idüb vekile ve müvekkile muhkem siyaset eyleye Ve hâliyâ dergâh-ı mu'allâma şöyle arz oluna ki kâşifler ve eminler ve meşayih-i 'urban vesaîr mübaşirin i emvâl hazz-ı² nefisleri için bir bahane ile fellah tâyifesinden bazıının bazısını bigaya-i hak katl idüb veyahud bigayr-ı. vech-i şer'i mâlin ve esbâbın alub bunun gibi zulm ve te'addi idüb anlar dahi teftiş olunmak için hakim-üç-şer' olan kimesneye beylerbeyi cân'binden mektut ve kul alub kadıya mûrafi'a itseler ekseriyâ kuzât tâyifesi bunun gibi mevadda mazlum cânibin koyub taraf-ı galibe mu'in ve zahir olmağa da'vası suret bulmayub re'yaya zulm olur İmdi bunun emsâli yerlerde Beylerbeyi olan kimesne nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle tamam dikkat ve istiksâ idüb böyle setr-i hak³ olan kadıya filhâl mecâl ve imhâl itmeyüb 'mahkemesinden kaldırub kendüyi muhkem habs idüb yerin bir müslüman ehl-i 'ilim kimesneye niyabeten gördürüb dergâh-ı se'adete 'arz ideler ki ferman-ı kader tuvânımız nice sâdır olursa anınla 'amel oluna Şöyle ki bunun gibi yerlerde veçh-i meşru' üzerine 'amel olunmayub veya 'arz olunmakta ihmal oluna beylerbeyi ve nâzır emvâ-ı 'itâba ve 'ikaba müstahik olur

43. Ve beylerbeyi şehre yasağ idüb nidâ itdüre ki 'âdet-i kadîme üzere şehrin zokakları süpürülüb sulanub pâk ve pakize tutalar Herkim telvis idüb 'uhdesine lâzım olan yeri pâk eylemezse muhkem hakkından geline ki zokaklarda ve çarşularda nâ pâk yer komayalar

AHVAL-I EVKAF

44. Mahrusa-ı⁴ Mısırdaki olan evkal-ı selâ'in ve evkal-ı 'âmm-i müslimin için dergâh-ı mu'allâdan ehl-i 'ilimden bir mu'temed ve mu'avvel ün- 'aleyh⁵ müstekim kimesne ta'yin olunub ve yanınca hisaba ve kitâbakadir ehl-i kalemden bir yarar kimesne kâtib nasbolunub dahi bunlar kadı-ı şehir ma'rifetiyle her vakfın nâzırın ve mübaşirin ilzâr idüb ve kitâb-ı vakfı taleb idüb getürdüb alalar ve her vakfın mahsulün ve masarifin görüb hademesi ve sâ'yir müstahiklar nekadardır şart-ı vâkıf üzremi yahud ziyâdenilidir ma'lum idineler Ziyade olanlar dahi lâzımmıdır ve mahsul-i vakıf müsâidilidir göreler Şol ki şart-ı vâkıfa muvâfıktır veyahud ziyade olması lâzım olub vakıf dahi müsâ'id ola anların gibiler hâh üzerine mukarrer idüb ellerine mukarrernâme vireler ki ana göre borat ideler Bu zikrolunan şerâyit bulunmasa ref' ideler Ve cihât-i vakıf ma'murmu ya harabmıdır barab ise ne sebeb ile harab olmuşdur ma'lum idinüb ne tarîk ile mümkün ve müyesser ise ta'mirine sa'y ideler Ve şol vakıf ki mu'tae-i ta'mir ve termimdir göreler vakfın zevâyıdılı olub vefâ iderse meremmet ideler zevâyıdılı olmayub ve mahsulde müzayaka olub vefâ iderse meremmet ideler Zevâyıdılı olmayub ve mahsulde müzâkaya olub mesârif-i mu'tayyenesinin hattolunmak⁶ lâzım gelürse mesârifin ru-

خط التوقيع [5] مقبول عليه (5) (دور عليه) [4] ستر من [3] حفظ (2) [2] موكل [1]

lunmak külliyyen merfu'dur. Gerekdir ki beylerbeyi râzırı emvâl ma'rifetiyle nefs-i şehire ve etraf-ı memlekete nidâ ve tenbih itdürüb bu emri ilân ve 'ilâmidüb vali-i şehre (ve) kâşiflere ve meşâyihlere ve sâyir erbâbı hükm olan kimesnelere yasağ ve tehdid olunaki minba'd anların gibi hizmetkâr yanlarından red olunub mâl-i padişahî bâbında ve sâyir memlekete müte'allık olan mesâlihde cüz'i ve külli kat'â bir yere istihdam olunmayalar şöyle ki ba'd-et-tenbih emre muhalefet idüb bu asıl kimesneler matrud merdûd olmayalar. Her kim kullanırsa anlara muhkem siyaset ideler. Ve bunların yerine hizmetkâra ihtiyac olursa müslüman yarar ve müte dey-yin kimesneler bulub hizmetleneler.

41. Ve bundan gayrı 'avam arasında ba'zı muhasama ve mücadele oldukda hâkim-üş-şer' meclisine varmadan vali-i şehir katına varub anda fasl-ı husumet olurmuş. Bu vaz' dahi memnu'dur. Minba'd vali olan kimesne ma'rifet-i kadı olamayınca kat-ı niza' ve fasl-ı husumet itmeye. Mukaddemâ hâkim-üş-şer' huzuruna gönderüb bi-haseb-iş-şer' ne lâzım gelürse kadı hükm idüb subaşı anunla 'amel eyleye. Kadı ma'rifetinsiz subaşı aslâ ve kat'â iş itmeye. Şöyle ki ba'dettenbih musır olub iderse mucibi 'azl ola. Belki müstahikk-ı siyaset ola. Ve diyar-ı Mısrıyyede ba'zı kadılar mahkemelerin ber-vech-i maktu' ba'zı nâyiblere satılabmış diyü 'arz olundu. Senki beylerbeyisin bu bâbda gereği gibi ihtimam idüb tefehhus idesin şöyle ki bu veçh üzerine kuzâtıdan bir şahs mahkemesin maktu' tarikiyle virdüğü zâhir olursa mecâl vormeyüb kendüyi habs idüb ve mahkemei bir müslüman ehl-i 'ilme niyâbeten gördürüb dergâh-ı mu'allâya 'arz idesin ki emrim nice sâdir olursa anunla 'âmil olasın.

42. Ve bundan gayrı kezâlik kadı-i şer' katında ba'zı nâyibler ve eşir-râdan ba'zı muhızır'lar olurmuş kiş-tezvir ve telbis idüb suret-i hakda nice bâtil işler işleyüb müslümanlara zulm ve ta'addî olurmuş. Bunun gibi kimesneler dahi merfu'dur. Gerekdir ki minba'd kadı hizmetinde bu nevi nâyiblerden ve muhızırlardan kimesne olmaya. Ve il razi ve şâkir olmaduğu nüvvûbı ve şirretleri zâhir olan hademeyi istihdam itmeyeler. Ba'd-et-tenbih eslemeyüb yine hizmete dahil olurlarsa anların gibi nâyib getüren kadıları mahkemeden ref' idüb ve yerin niyâbeten bir ahar kimesneye gördürüb 'arz idesin. Ve şirretleri ve fesadâtı zâhir olan nâyibleri bil-esâmi defter idüb dergâh-ı mu'allâma göndersin ki emr-i celil il kadrim nice sâdir olursa mucebile 'amel idesin.

Ve ba'zı meşru' da'valar oldukda müdde'i hâzır ve 'âkıl ve bâliğ iken ba'zı eşir-râ olurmuş anların gibi (yi) vekil idüb kendüler meclis-i şer'e varmazlarımış. Bu hususa dahi hâkim-üş-şer' olan kimesne onat veçhile mu-

hâriç nesne kalmaya Ve mâle müte'allık ahkâm vâkî' oldukda nâzır-ı emvâl cânibinden bir 'Arab kâtibi ve bir Rûmî kâtib olub vazifelerin hassa-i humayundan alub düşen ahkâmı mahalline göre türki ve 'arabî her ne ise yazılıb emîn zahrına ismin yazub ve nâzır-ı emvâlden mübrûr urduktan sonra beylerbeyi cânibinden dahi nişanlayub ve mühürlenüb cemî' rûsûm heylik içün zabt oluna Bunun gibi umûrda beylerbeyi kendü cânibinden mektub virmeye Meğer ki etrâf-ı memâlikde umûr-ı şer'îye ve 'örliyye müte'allık şikâyet oldukda kendü cânibinden mektub vire

38. Ve gerekdir ki anda olan tâvâifden atlunun ve yayanın ve beylerbeyinin ve sancak beylerinin mevâcibini virmelü oldukda hızaneden nakid virilmeyüb etrâfda olan harac ı eraziden *havale* oluna ki her tayife kendüler cânibinden ademler gönderüb tahsilin idüb getüreler Ve gelüb virmelü oldukda nâzır-ı emvâl ve emîn ma'rifetiyle delterleri evvel mukabele oluna andan sonra nâzır-ı emvâl ağalarına ve kethudâlarına ve kâtiblerine ve her kişinin 'ulufesin virdire Gayibin ve meyyitin yerine ahar kimesne gösterilüb 'ulufesi alınmakdan ziyade hazer ideler Ve bu tavâifden bazı kimesneler yoldaşlık ve hûsn-i hizmet idüb 'ulufesi ziyade olmağa veya ahar vechile terekki itmeğe müstabik olsa beylerbeyi hidmetin ve yoldaşlığın 'arz idüb ve neyelâyık olduğun dergâh-ı se'adete bildüreki ana göre âsitâne-i se'adette manzur-ı nazar-ı inayât-ı padişahî vâkî' ola Ve hu bâbda ve sâgir dergâh-ı mu'allâya gönderilmiş mekâtibde ve 'arzlarda gerekdir ki nâzır-ı emvâlin mübrû ve nişani bile ola Ve ne tâyifeden ve kaçınıcı bölükden ise mufasssal ve meşruh i'lâm oluna ki anda olan delter-i sultaniye dahi işaret oluna

39. Ve tâyife-i Çerakise zamanında ümerâya müte'allık ba'zı bade-meye rûsûm rûsûm-ı dividarî' ve emirahûrî diyü ve bunun emsâli ba'zı rûsûm olub hassa mukata'âtdan alınurmuş Sonra gelen beylerbegiler ve hâkimler dahi bu 'âdeti ri'ayet idüb zikr olunan rûsûmı alub kendüler cânibinden zabt iderlermiş Bu 'âdet mukarrere ve mu'tâd olmağın bilküllüyye ref' oldu Ve lâkin mâl-i saitanata muzâf olub miri cânibinden zabt olunmak emr olunmuşdır Minba'd bunun gibi rûsûm alındıkda cânib-i miriye zabt olunub emînlere vakt-i hesabda ayruca göstereler Hassa mukata'âtdan beylerbeyi cânibinden bir akçe ve bir habbe almak kat'â câyizdeğildir

40. Ve nefis i şehirden ve hariçde ba'zı kimesneler varmış ki ol şehrin ve kâşiflerin ve mübaşirlerin ve muhetesibin ve sâgir 'ummâlin yanlarıncâ yürüyüb ba'zı bâtil ve hılaf-ı şer' ve kanun işlere tahrik ve telkin idüb müslümanlara ta'addi ve ıyzâ² olurmuş Bunun gibi eskî hademei istihdam o-

[1] رستم دوداری [2] یزأ

Ammâ şunc-i sultanîyeye¹ ve dârüddarbe ve behara ve Ciddeye ve sayir iskelelere ve bunların emsâli mu'teddünbi² yerlere dergâh-ı mu'allâdan emînler ta'yin eyleyeler. Ve bu zikr olunan emînler vesâyir mukata'at ümenâsı gelen meta'dan ve kumaşdan ya istihdam için ya ticaret için aslâ ve kal'î nesne almayalar. Şöyle ki alacak olurlarsa kendülere sebeb-i azl ve bunlardan birisi taksir ve ihmâl ve hiyaneti müş'ir bir vaz' itse gerekdir ki nâzır-ı emvâl beylerbeyi ma'rifetiyle emanellerin alub bir mu'temed kimesneye gözeldirüb cerimesin dergâh-ı mu'allâya 'arz idüb yerine emîn ve kâtib taleb eyleyeler. Kendüler kimesneye tevcih itmeyeler. Ve ba'zı havass-ı sultanîyeye der-i devletden berat-ı şerif ile emîn ve kâtib gönderilüb anda vardıklarında mün'im ve mütemevvil maslahatgüzâr kimesnelerden birisi gelüb emîn ve kâtib ref' olmak şartıyla ziyâde mal göstermeğe iltizam etseler. Beylerbeyi nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle görüb silhakika mâl-i padişahî hâbına enfa' ve re'aya hakkına evlâ ve ahsen ise iltizamları üzerine ol maslahati ziyade iden kimesneye tamarlayub ve bu cânibden varan emînin ve kâtibin beratların alub hisz eyleyüb suret-i hali der-i devlete 'arz ideler. Ve gerekdir ki divan eyyâmından gayrı evkatda dahj emîn-i şehir ve küttâb-ı hazine ve sair emvâl mübaşirleri nâzır-ı emvâl meclisine cem' olub evkatı zâyi' itmeyüb muhasebât görölüb ve tahsil-i bakayâ ve irsali havalât gibi mâhasal³ meşverete muhtaç olmayan hususları itmam ve ikmâl eyleyeler. Vesâyir hassa-i hümayuna râci' olacak emvâl tahsilinde beylerbeyi ve nâzır yekdil ve yekcihet olub mâl-i saltanat bâbında esabî ve enfa' kangisi ise hüsnü ittifaqla ana zâhib olub muhalefet ve inaddan ziyade hazer eyleyeler.

37. Ve küttâb her birisi kendü defterinde mukata'atı onat veçhile tetebbu' idüb eğer 'âmil 'uhdesindedir ve eğer emâneten zabt olunur dâki-ka fevt itmeyüb rûz-be-rûz ne yerden akçe getirmek lâzım olduğun nâzır-ı emvâl'e 'arz idüb hiç bir mukata'adan bir akçe ve bir habbe bâki kodurmayalar. Ve mukata'asına müte'allık umûrda muhtel ve nâ-tamam nesne komayub temiz eyeleye ve bu mukata'a defterlerin vesâyir hazine-i 'âmireye müte'allık olan defâtiri hazine kâtibleri divandan çıkarub odalarına âşikâne ve hufyeten⁴ alub gitmek câyiz değildir. Bir varakın taşra alub gitmeyeler. Şöyle ki bu vaz' itdikleri zâhir olursa tutub habs ideler. Ve dergâh-ı mu'allâya bildüreler ana göre siyaset oluna. Ve nâzır-ı emvâl meclisinden gayrı yerde mâl-i miriye müte'allık mesâlihden nesne görmeyeler. Hâcet olursa nâzır-ı emvâl meclisinde cem' olub maslahat ne ise göreler. Ve mukataattan ve iskelelerden ba'zı mevâcibât ve ba'zı teslimât ve mesârifî olub hin-i muhasabede ma'kum oldukda gerekdir ki rûznâmeden

[1] خفیه [2] مأخوذ [3] مأخوذ [4] مأخوذ [5] مأخوذ

defa'da bir türlü vazı'la ve libasla yedi dürlü sûrete girüb ol meclise gelüb nice dürlü lu'ub ve lebi' ve raks eyleyüb ceml' ehl-i meclis suratına akçe yapıdırırlarmış bu dahi hilaf-i¹ muktezay-ı şer'-i mutanhar olmağın ref' olundu Minba'd gerekdir ki muhkem yasağ olunub men' oluna ba'd-et-tenbih eslemeyen subaşı dutub ta'zir ve teşhir itdikden sonra kız atasından ve güyegüden vâfir² cerime alına Bu 'adet-i kabihalarından gayrı idgeldükleri 'âdetce düğünlerin ideler

34. Ve gehirde mevta'l müslimin ve kefare vâki' oldukda beytümâli emni' canibinden yasağ olunurmış ki anların ma'rifetinsiz techiz ve defa olunmayub bir iki gün yatub meyyitleri mûte'allın olub vâfir nesnelerin almayınca delne icazet vir(mezi)lirmiş³ Bu dahi merfu'dur Gerekdir ki minba'd eğer mûslûmanların ve eğer nesârânın ve eğer yahudânın meyyitleri vâki' oldukdan meyyit canibinden filhal bir kimesne varub beyt-ül-malciya haber eyleye ve beyt-ül-malcı dahi derhal tehir itmeyüb meyyitin üzerine varub beyt-ül-male râci' esbâbı var ise zabt idüb ve yog ise filhal delne icazet virüb heman ol gün meyyiti hakkına⁴ koyarlar Şöyle ki beyt-ül-malciye haber olundukdan sonra müsâhele idüb meyyitin üzerine varmayub ol gün defn olunmağa ta'vik iderse beylerbeğiye 'arz olunub nazır-ı emvâl ma'rifetiyle beyt-ül-malciye siyaset oluna

35. Ve beyt-ülmalin yigirmi bin akçeliği 'amîl' uhdesindedir andan yukarı hassadır anun gibi beyt-ül-mal-vaki' olursa yüz bin akçelik beyt-ül-malden aşağısı bunda Mısır divanında nazır-ı emval olan marifetiyle şehir kadısı istima' eyleyüb fasl eyleye Ve yüz binden yukarı olsa beylerbeği marifetiyle nazır-ı emval 'arz idüb der-i devlete havale oluna ki bunda istima' oluna

36. Ve hâliyâ sen ki beylerbeyisin ve sen ki mâlime mûte'allık olan umûra nâzır-ı⁵ sizin hüsnü istikametinize ve kemâl-i ihtimâmınıza i'ttimadım olmağın ferman ı kaza cereyanım bunun üzerine sūdûr buldu ki beyt-ül-mâle mûte'allık olan kazâyâ kalil ve kesir her ne olursa minba'd anda divan-ı 'adalet erkânda senün ve nâzır-ı emvâlin huzurunda mahrusa-i Mısır kadısının mübâşeretiyile şer'î şerif muktezâsınca istima' idüb ehad cânibine meyl ve mühâbâ⁶ itmeyüb hakk ı sariha tâbi' olası Ve beyt-ül-mâl eminine ve kâtibine ve sâir hademesine yasağ ve tebdid idesiz ki kendüler cânibinden hufyeten⁷ ve sarahaten kat'â beyt-ül-mâle mûte'allık esbâb almayalar Şöyle ki ba'd-et-tenbih eslemeyüb aldıkları zâhir olursa her kangisi ki itmiş ola mecâl virmeyüb siyaset idüb ve yerlerin bir mu'temed-ün- 'aleyh kimesneye ismarlayub bu cânibe 'arz idesiz Ve gerekdir ki eğer beylerbeği ve eğer sâir ümerâ mâl-i padişahiye mûte'allık olan umûra kendü adamları nasb etmekden ziyade perhiz ve ihtirâz ideler Cemî' havass-ı padişahiye ve iskelelere filcümle hassa-ı hümâyuna râci' olan umura nâzır-ı emvâl olan eğer hudâvendigâr kullarından ve eğer gönüllü tâyifesinden ve eğer atlu tüfenkçiden ve eğer Çerakiseden ve eğer çavuşlardan yarar emin ve müstekim i'ttimad itdüğü kimesnelere beylerbeği ma'rifetiyle nasb eyleye

خفیه [6] میل و محابا [5] حقت [4] و برادرش [3] کوکودن [2] خلافت [1] (7)

Ve gaybet iden fellahlar bulunub yerl  yerine isk n itd r lm k teklif olundukda on yıldan ziyadedir ki bunda temekk n itd k diy  k dem da'vasın itseler istiks  id b g reler zaman-ı fetb-i hakaniden akden yerlerinden kalkub anda varmışlar ise 'al -halih  ibka oluna Zaman-ı fetb-i hakaniden sonra ise s zlerine 'amel olunmayub yerl  yerine tav-tin itd rile

AHVAL-I EMİR- L- MER 

32. Evvel  gerekdiki mahr sa-i Mısırda beğlerbeğli olan kal'ada şimdidek oturulugelen yerde oturub h ftada d rt g n divan id b  zr-i şer'isi olmadan divan fevt id b reaya ahv lin ve emval-i padişahi um rın tatil  lmekden h zer ide Ve şehrin h fz ve h rsatinde ve reayayı memlekete t min ve ri'ayetle gereğ  gibi m cid-d -s h  olub dakika fevt  tmeye Ve mehm emken asker halkı beylerbeğiy  karib yerlerde olub  traf-ı hat deye m teferrik olmayalar Meğri s kn  hususunda ziyade zaruret olub ol vakitle mesken buldukları yerde olub beylerbeğli c nibine dayım  g z kulak dutub heman tenbih olunduğ  gibi her maslahata ve her hizmete hazır ve m hey-y  olalar Ve bilc ml  dem r kapulardan i er  asker halkından bir ferdi olmaya c mlesi hisara karib ağaları civarında olalara Sahibde ve Kanatırı Siba'ula vecami  Kaysunda  ve B b l vezirde ola ş yle ki ba'dettenbih esle mey b şehir i ine g rseler beylerbeğli siyaset eyleye Ve gerekdir ki beylerbeğli şehrin h fzında gereğ  gibi ihtimam id b eğer g n ll  t yifesi ve eğer allu t fenk  ve eğer  erakise ve eğer hisar erinden ve 'azehden velhasıl bir ferde zulm ve  'addi v ki' ol-makdan i tir z eyleye V ki' oldukda zulm idenin isuhkakına g re ağalara muh-kem hakkından g ld re Ve ihtiya  olursa her t yifenin ağıs  ve kehtur s  her gece m n d  ile şehir bekley b h fz ideler Ve her harey  yoklayub dereğ  olmayan yerlerde derek vaz' id b sahibi dereklerin mu'ayyen olunan yerler m hl z ve mahr m dura Ve gece ile z k klarda  fesad olub veya kimesnenin evi basılıb veya esb bı sırka  olunmakdan sakınalar Ş yle ki n g h v ki' olsa beylerbeğli istiks  id b el-beide buldurub haklarından g lmekde ihmal ve n sahale eylemeye Bunun gibi v ki' olmakda evvel  sahib-i edrak  saniyen şehir subaşıs  muah z ve me'aleb ola Velhasıl elbetde eshak-ı edrak ile subaşıya buldurub bulmazlarsa eshak-ı ed-rake siyaset olunub subaşıya ilahi gereğ  gibi 'itab ve 'ikab ola

33. Padişah-ı 'alempen h hazretlerinin ikamet- yin ve din ve ittiba'at-ı s nnet-i seyyid-il-m rselin hususunda himmet-i 'al  nehm lleri mas f olmağın evveliden ba'zı m harremat m samaha olmak mukabele idrer mukata'a olurm ş Ol nevi' mukata'alar b k ll ye rel' olunub emr-i şerif-i vacib- t-teşrif b yle s tir olmuş- dur ki evvel  şehirde saniyen kur da ve ems rda meyh nciler olub ve lesekacem  olub a ik re ş rt  hamir  lmekden ve bozahanelerde olan cemiyetlerde boza bahanesile ş rap i mekden ve levahiş ve m nker t  ş y  olub zin  ve sair m harremat-ı g lize v ki' olmakdan ziyade  ctinab ve i tir z ideler

Ve zaman-ı kad ml  bir ' det-i kabih ve bir s nnet-i seyyid-i fazihe varmış k m bir ki i d ğ n id b k zın  ıkarmak istedikde bir gece cem'iyet ed b her tay-felden bir nice c ml  c m  olub fisk-  l c r iderken gelin olacak k z yedi defa her

منابر مباحه [1] منابر مباحه [2] منابر مباحه [3] منابر مباحه [4] منابر مباحه [5] منابر مباحه [6] منابر مباحه [7] منابر مباحه [8] منابر مباحه [9] منابر مباحه

yenleri mecâl virmeyüb *siyaset* ideler. Eğer sahibî bulunmak mümkün olmazsa ehl-i karyenin bir mün'im ve kadirine teklif olunub ol hâli balçığı tahzir itdüreler. Harâc ı sultanî zâyî' olmayub tahsil oluna. Bu dahi mâ-yesser değil ise şeyh-ül-'arab ve 'ummâl kendü câniblerinden harcı ve levâzımın görüb ziraat itdürüb mâli saltanatı edâ ideler. Bunun emsali hâli kalan yerlerin *haracın* mevcut olan ehl-i karyeden taleb olunub ziyade ta'ciz ve tazyik olunurmuş. Ve bu emir raiyetin tefrikasına sebebdir bunlardan taleb olunmayub 'atıl 'addoluna.

Ve esna-i misahatde harab olmuş karye bulunursa kadı ve messah teftiş iderler 'âmil zulminden ve kâşif te'adisinden veya şeyh-ul-'arab cev-rinden perişân olduğu zâhir olursa nâzırı emvâle 'arz idüb noksanı tazmin itdürüldükden sonra beylerbeyi emriyle kendülere *siyaset* oluna ve eğer bedvî ve 'asi A'râbın şerrinden ve fitnesinden olmuş ise ki kâşif veya şüyûh-ı A'râb ya men'ine kadir olub dahi nev'an ihmal itdükleri ma'lum olursa emri 'âlî kadir üzerine *siyaset* olunalar.

Ve ba'zı harab olmuş köylerin ve hisselerün' reayası yerine gelmek için küşşaf ve şüyûh ı A'râb ve 'ummâl etrafında olan kurâya tenbih eyleyeler ki her kangî köyde ki hariçden gelmiş fellah ola ehl-i karye yanlarından reddidüb yerine göndere. Ve bu dahi ehl-i karyeye tenbih idüb yerine gönderdikde 'inad itseler kâşife haber ideler cebren tutub yerine iskân itdüre. Eğer bir veçhile tenbih olundukdan sonra 'amel itmezler ise şeyh-ul bilâda muhkem *siyaset* oluna.

Ve ba'zı kurâdan *harac* taleb olunmak için ümenâ ve 'ummâl vardıklarında mahzâ *haraç* virmemek eciliyyûn müteferrik olurlarmış. İmdi bunun gibi hareket iden karyelerin şeyh ul-biladları gelüb kâşife ve şeyh-ul-'araba tenbih eyleye ki perakende olmakdan men' eyleyeler. Memnu' olmazlar ise içlerinden bir iki şerirleri salb oluna ve şeyh-ul-büled² gelüb tenbih eylemezse kendüye *siyaset* oluna.

Ve şöyle ki ba'zı fellahlar gaybet itdüklerinden sonra 'avdet eyleyüb yerlerine gelseler eğer geldükleri yıl kendü hissesin ta'yin olunan balçığın ekseler ol yıl fellahdan *haracı* araziden ve sayir rûsumdan aslâ ve kat'â nesne taleb olunmaya ve gelecek yıl eğer tamam balçığın ekerse tamam *haracı* alına ve sayir rûsumı dahi tamam alına. Ammâ cümleten bir yerden taleb olunub ta'ciz ve tazyik olmaya. Talebde taltif oluna ki yine gaybet eylemeklerine mü'eddi olmağa. Ve eğer bir mikdar balçığın eküb bâkisin ekmeğe kadir olmadın diyü ızhârı 'aciz ve za'î iderse ol vakit kadı ve emîn nazır-ı emvâle 'arz idüb anlar dahi. Temam istiksâ³ itdürüb göreler fi-nefs-il-emir 'aczi ve nâ-tuvanlığı olub ekmeğe kadir 'amel olmadığı ma'lum olursa göreler muktezay-i 'adalet ne ise anunla ideler.

Ve şöyle ki bu zikrolan cüsûrdan ve cürafelerden aslâ takat olunmıyub mahzâ su vefa itmedüğünden hariç kalmış ise şeraki 'addolunub basılından aşağı varıla Ve bu şerakinin teftişinde nazır-ı emvâl ve emla mümkün olan dikkati ve ihtimamı eksûk itmeyeler Sahib şeraki idüğü ma'lum olmayınca hasıdan nakz itmeyeler

Ve Cize nahiyesinde şol yerler ki kadimden *ıtlâkal*¹ adına olub ümera-i Çerakise tasarruf iderlermiş Hâliyâ anlarun ba'zısı ziraat olunub ba'zısı hâli kalmışdır Anlar ki ziraat olunmuşdır 'alâ hâlibi ikba olunubkunun üzerine ne kadar feddan yer ise *rûsûmı* taleb oluna Ve şol yerler ki hâli durur bunun gibi nazır-ı emvâl istikâsâ² idüb göre eğer haracı çoğ olduğundan kimesne cür'et idüb ziraat etmemiş ise anun gibi yerin haracı bir mikdar tahfis olunmağla ziraat itmeğe mültezim kimesne bulursan haracı bir mikdar hattolunur³ ziraat itdürilüb âdetce rûsûmı taleb oluna Feammâ fellaha himayet olunub hadd-i i'tidalden nesne ziyade hattolunub mal-i padişahiye zarar-ı şahîş gelmekden ihtiraz oluna

EHVAL-I 'ÂTIL VE BOR VE HARAB⁴

31. Bu 'âtıl ve bor ve harab hususlarında gerekdir ki şeyh-ül-'arab ve küşaf ve 'ummâl ve ümenâ vesâir mübaşirin her köyün fellahlarına tenbih ve tekid eyleyeler ki her fellah mâtekaüdemden ziraat idegeldüğü balçığı tamam eke ihmal idüb bor yer komaya Şöyle ki mûsahele⁵ idüb 'atıl ve bor yer komuş ise yerinin tamam haracı alınub kendüye muhkem te'dib ideler ki minba'd ihmal ve mûsahele idüb mala zarar gelmelü olmaya

Ve memleket tamam zer'i⁶ olduktan sonra kâşifler ve şüyûh-ı 'urban ve 'ummâl-i bilâda evvelden ne mikdar *tekavî*⁷ virilügelmiş ise ol tekavî kuzât ve ümenâ ma'arifetleriyle mahzar⁸ ile fellaha teslim idüb tîni sultanî tamam tahzîr itdüreler Ve sonra harman üzerinde yine ol *tekavî* bî-kusur fellahdan kuzat ve ümenâ ma'rifetiyle mahzar ile alub hassa anbara teslim ideler Bu şöyle ki Nil 'azim gelüb ol *tekavî* kılayet itmese ne mikdar takaviye ihtiyaç olursa mahzar ile teslim idüb yine mahzar ile alub zapt ideler Ve sonra ba'zı yerler ekilmeyüb kalsa teftiş idüb göreler *tekavî* virilmedüğünden ise kâşife ve şüyûha ve 'ummaile gereği gibi *siyaset* ideler

Ve ba'zı yerler ki sahibî gaybet⁹ itmekle 'âtıl olmuş ola anun gibi şeyh-ül-'arab ve küşaf etrafında olan kurâ halkından fellahlarının kande idüğün ma'lum idinüb ve sahiblerinden cebren getürüb yerlerine iakân itdürüb ziraat itdüreler Sa'y idüb tîni sultanîyi hâli komayalar Ealeme-

دی [6] مساحه [7] احوال و حاصل و بور و خراب [4] بطن اولدور [3] استعما [2] المخلات [1] غیبت [9] حضر [8] تدارى [7]

Messahlardan ba'zı 'adem-i istikamet fehm olunub fellahın rüyvetine tama' idüb esnay i misahatde ba'zı yerler mektûm olmak ihtimal olursa aslâ bir yere messah gönderilmeyüb heman kadim-üz-zamandan Nil a'zam gelüb tamam istiylâ' idüb ve ceml' cûsûr ve cûrafeler kemayenbağı ma'mur oldukda irtifa' defterleri²ne göre her memleket nemikdar feddân idüğü ma'lum ve muhakkaktır Ana göre nazır-ı emval tahmin ve ta'yin idüb 'um-mâ ve mübaşirin ve fellah şeraki³ didüklerine i'tibar ve i'timad olmayub bi-garez müslüman kimesneler tavassutı ile bir kader-i salih karar olunub 'amilin 'uhdesine kat' idüb ana göre *harac* taleb oluna Ve *resmî misahati* beyliğe zabt idüb ve ba'zı karye ahalişi gelüb kadim-üz-zamandan irtifa' defterleri mucebince 'uhdelerine lazım olan mali misahat olunmadın⁴ tevcih⁵ olunmak mürad idinseler nazır-ı emval veçih görürse ol tevcihi kabul idüb ol takdirce reayadan *resmî misahat* alınmaya Ve ba'zı köylerde şeraki olsa dahi ehalişi gelüb tevcih taleb ita'eler an-ların gibiye nazır-ı emval ehl-i vukuf ve bi-garez müslümanlar tavassutı ile ne mal-i saltanata gadir ve ne reayaya ziyade tahmil olunmayub bir kader-i salih mukarrer idüb tevcih oluna Ve böyle olundukda *resmî misahat* alınmaya Velhasıl bu misahat ehvali nazır-ı emvale müfavvazdır mal i saltanata evlâ ve ta'mir-i bilâda enfa' ne ise tefehhus idüb anunla 'amel ola

EHVAL İ ŞERAKİ⁶ BUDIR Kİ ZİKROLUNUR

30. Bu şeraki ehvali dahi şöyledir ki: messahlar evvela memleketi mi-sahat eyledüklerinde kadimden şol yerler ki mürtefi⁷ yerlerdir bir zaman-da su basmağa kabil yer değüldür ol yerler aslâ misahat olunmaz Şera-ki dahi 'addolunmaz Ve lâkin bunun gibi yerlerin ba'zısı ziyade otlu yer olmağın mer'a olmağa kabiliyeti olub etraftan ehl-i kurâ davarların ko-yunların otlatdukları için birer mikdar *resim* virûrler ol *resim* gerekdir ki beğliğe zabtoluna

Ve şol yerler ki su basa gelmişdir ziraate dahi salihdir Ammâ su bas-mayub açık kalmışdır bunun gıbinin teftiş oluna eğer bilâdın cûsûm ve cûrafeleri tamam ta'mir olunmaduğundan nâşi olmuş ise fellaha zararım tazmin itdürüb ve kendülere ve şüyûh-ı bilâda *siyaset* oluna eğer cû-sûr ve cûrafe sultaniyeden olmuş ise kadı ve messah 'arz idüb kâşiden veya şeyh-ul-arabdan ziyarı tazmin itdürüldükden sonra mukteray-ı emir ü-zerine kendülere *siyaset* oluna Velhasıl şol yerler ki su basmağa kabil ola-nların gıbinin 'cemî'in fellaha tahzîr itdürerler şöyle ki tahzîr olunmayub bor⁸ kalırsa *haracın* şeyh-ul-'araba ve kâşife ve 'amile tazmin itdürerler ba'dehâ *siyaset* ideler

جود [6] توجیب [5] اولندین [4] شرق [3] ارتفاع [2] استیلا [1]

29. Misahat ahvali dahi böyle ola ki: iptida-i seneden nazır-ı emval beylerbeyi ma'rifetiyle memleketi tahmin idüb ne mikdar messah misahat itmek mümkündür ve her memleketin misahatinden ne mikdar *resmî misahat* hasıl olur tamam ma'lum idinüb ana göre der-i devlete 'arz idüb misahat için adam taleb eyleye Ve dergah-ı mu'allâdan dahi tevkif olunmayub ana göre yarar ve maslahatgüzâr emîn ve müstekim zî-kadir adamlar gönderüb ve yarar kâtibler koşub ta'cil ile irsâl ideler ki varub memleketin misahati vaktinde bazar ve müheyâ bulunub heman misahate mübaşeret ideler Ve bu messahlar dahi nazır-ı emval ve emîn ma'rifetiyle tereke yer yüzüne çıkub mezru' ve gayr-ı mezru' yerler imtiyaz bulduğı gibi misahate ibtida idüb kanun-ı kadim üzerine şol yerlerden ki haraç yerine galle virürler her on iki feddân³ yer on iki yazıla Ve şol yerler ki haraçların nakid virürlerdi sonradan on iki yazılmak anlara dahi sirayet itmiş ola bu bid'at anlardan ref' olunmuşdur

Gerekdir ki messahlar esnayı misahatde ne zâhir olursa anı yazarlar ziyade yazmayalar Ve bunun gibi yerlerden ne kadar feddân ref' olunduysa defterlerine kayd ideler

Ve *resmî misahat* dahi kayıtбай kanunı üzere alına ziyade alınmaya Ve bundan sabık Çerakise zamanında her messahın yanında divân⁴ ve hazinedârı ve mirahurı ve sayir bunun emsali tevabi-i olub her biri için birer mikdar *resim* alınurmuş Sonra gelen hükkâm dahi ilâhâzel'ân⁵ bu 'âdeti isti'mal idüb rûsûm-ı mezburı messahlar tevabi'ine alurlarmış Hâliya emr-i padişahî ile bu dahi ref' olundu minba'ad *resmî misahadan* gayrı bir akçe alınmaya Şöyle ki yine tevabi'i almak isterlerse messaha siyaset oluna

Ve bundan gayrı her karyeye messah vardıkda koyun ve arpa alınurmuş Emr-i hâkanî ile bu dahi ref' olundu Gerekdir ki reayadan bu veçhile koyun ve arpa alınmaya hacet olursa akçeleriyle satun alalar Şöyle ki ref' olunanlar yine isti'mal oluna nazır-ı emval beylerbeyi ma'rifetiyle der-i devlete 'arz eyleye ki istihkakına göre *siyaset* olunalar

Ve eğer bir karyede evkafdan ve rezekadan⁶ ve emlakden bazı yerler olsa eğer haddi ve sınırı mümtaz ve mu'ayyen ise anların gibi yerler misahat olunmaya Ve illâ tinî sultan⁷ ile mahlut ise anun gibi yerler misahat olunub sonra ifraz olunub ma'das: miriye yazıla

Ve vilayet misaha olunmayub ber-veçh-i maktu' 'ummal 'uhdesinde olunsa ol vaktin göreler mâtekaddemden lûkaraya ne virilügelmiş ise yine öyle ideler

طین سلطانى [6] وزامن [5] دى حلالان [4] دودى توى [3] فغان [2] احوال مىله [1]

hisab üzerine alına mütehammil olmayan mukata'a dahi bâli üzerine ikba oluna ve lâkin anda dahi on iki buçuk para bir altun veyahud on para bir altun hesabı ki haliya ihdas olunmuşdır ref'olunub yigirmi beş para bir altun hesabı üzere mukata'a ne mikdar altun olursa deftere ve kadı sicillâtına behası ol veçh üzere kaydoluna Meselâ on iki buçuk para ki yigirmi beş Osmanî olur bir altun mahsub olub bu hesap üzere bir mukata'a bin altuna olsa her yigirmi beş para bir altun hesap olunub bu takdîrce mukata'anın behası beşyüz altun kaydoluna

Ve beyn-en-nâs mu'amele dahi bu üslûb üzerine isti'mal oluna Velhasıl her yerde ki bir altun ıtlak oluna mutlaka yigirmi beş paradan ibaret ('ad) oluna Herkim bu emre muvafakat ve imtisâl' itmeyüb yine evvelki hisabi diline getüre 'ısyandan ma'dûd olub emr-i padişahî yerine konula Ve eğer hariçde eşirrâ cem'olub nev'â temerrüdiük isterse 'asakir-i mansûreden adam seçilüb üzerlerine gönderilüb emlâkinden ve esbâbından malî saltanat tahsil olundukdan sonra kendüler enva'-ı siyaset ile katloluna Dahi ziyade tuğyan idüb eşirrâ ızhar-ı bagy-ü fesad iderlerse beylerbeyi nefsi ile kendü mübâzeret ide Dahi ziyade zaruret iycab iderse dergah-ı se'adet penaha 'arz ideler emr-i şerif ne yüzden sudûr bulursa mucebiyle 'amel oluna

Ve hazret-i padişah-i hilafetpenah bullidet hilafetübu hazretlerinin 'amme-i reayaya kemâl-i 'atîfet ve merhametleri mebzûl olmağın sonradan 'alâ sebîl-il-bid'a hâdis olmuş ba'zı rûsûm ki *fart ve resmi kesri vezn* diyü alınurmuş men' ve ref'olunub bu 'arızadan reaya ma'fû buyruldu Gerekdir ki minba'd fellaah tayifesinden bunun gibi rûsum alınmaya

Şöyle ki meşayih ve küşşaf ve 'ummâl ve ümena ve sayir mübaşirin alub kendüler ekl itmek dilerse nazır-ı emvâl teftiş idüb zâhir oludukdan sonra hak müstehikkına reddolunub kendüler beylerbeğiye 'arz idüb muhkem siyaset eyleyeler Ve bundan sâbık Kayıtbay zamanında 'ummâlin ve mübaşirinin ba'zı *derâmedleri*² var imiş gittikçe sonra mütezayid ve müteza'if³ olub hadd-i i'tidalden çıkmış anların gibi dahi 'alfolunub emr-i padişahî üzere ref' olmuştır Bu hususî dahi 'amme-i menlekete il'am ve ilân oluna ki Kayıtbay zamanından sonra mütezayid olan rûsûmı 'ummâle ve mübaşirine virmeyeler Temerrüd idüb 'inad idenleri beylerbeğiye bildirüb nazır-ı emvâl ma'rifetiyle siyaset itdüreler

ve şimdikiyedek miri için zabt id'geldikleri maldan gayrı nezaret resmi diyü bir mikdar neane alınurmuş. Ve vali hissesi diyü bir resim dahi alınurmuş bunlar külliyyen mal-i saltanata muzal' oldu Hemen cümleden nazıra ta'yın olunan yüz bin akçeden gayrısı hassa-i hümayuna zabt olunub vakt-i hesabda her ne ise göstereler Şerif hâsesinden gayrı ve nazıra ta'yın olunan yüz bin Osmaniden gayrı miriye zabt oluna

AHVÂL-İ HARAC-I ARAZİ

28. Ve *haracı arazi* sevâlif-i eyyâm ve sevâbık-ı sinin ve a'vâm ve ibtidâ-i hükûmet-i hükkâm-ı islam rahimehüm-ul-lâh ül-melik ül-'allâmdan berû² her Eşrefi yigirmi beş para hesabı üzere cârlı olup fellahdan *harac* veçh-i meşrûh üzere alınub ve sayir mukata'at dahi hesab-ı mezbûr üzere sâyir¹⁹ olup ve beyn-el-enâm bây' ve şirâ dahi ol üslûb üzerine icra olunub sonra merhum Hayır bey³ Mısır dâr üd-darbinde madrub ve meskûk olan akçenin 'ayarın tebdil ve tağyir itmekle Eşrefinin si'ri nesek-ı vahid üzerine olmak müte'azzir olup⁴ eyyâm-ı yesirede es'ar-ı muhtelif-i kesri intikal idüb tavâyif-i fellahinin ecnâs-ı me'kûlatı ve sayir mebi'âtları⁵ müradlarınca satılmayub sonra emr-i padişahî üzere akçe tamam halis-ül-'ayar olmakla mu'amele müt'egayyir olup vel-hasıl eğer *harac* ahvaline ve eğer mu'amelât emrine ihtilâl-i külli tarî olup ba'zı evza' ve etvâr Eşrefinin yigirmi beş akçe hesabı olmasın icabetmek mülâhazasıyle fellahdan *haracı arazi* veçh-i mezkûr üzere alınmak tecviz olunub mâl-i saltanata hadden ziyade noksan ve hüsrân lâzımgelüb ve halk arasında ihtilâf-ı mu'amele 'alâhalihi bâki olup ahval-i ahali-i Arab kemâl derecede muhtel olup ve bu *haracı arazide* olan noksan ba'zı mukata'ata dahi sirayet idüb hâliyâ emr-i lâzim ül-imtisal bu minvâl üzerine sâdir olmuştur ki

İşbu sene-i ihda ve selâsin ve tis'a mie⁶ zilka desinin onuncı gününden vâkı' olan tut⁷ evvelinden *haracı arazi* kanun-ı kadim üzerine her altun yigirmi beş para üzerine olup mâtekaddemden nekadar altun virügelmişler ise yigirmi beş para bir altun ıtlak olunub ol hesab üzere viregeldüğü altunı taleb idüb alalar Her kim bu husûsda te'allül eyleyüb temerrüd ve 'inad iderse beylerbeyi mecâl vormeyüb eşedd-i 'ukubetle katleyleye⁸ Ve mukata'at hususunda dahi göreler bu ma'nâ kangî mukata'aya ve kangî maddeye sirayet itmiş ise eğer şöyle ki mukata'a ziyadeye mütchammil ise anda dahi her yigirmi beş para bir altun hesab olunub 'âmilden kistelyevm ol

[1] مضای [2] سوائف المم و سوائف سلع و عوام و ابتدا حکومت حکام اسلام و جمیع الله الملك الملاحین
برو [3] -چری بی [4] اشرافیت صری لقی واحد اوائی .تمیز اوتوب [5] .بیجانری [6] احدی و ثلاثین
و فصحا [7] نوب [8] نقد عقوقه قتل یقاب

habbeye dahl itdirmeyüb basıl olan mal-ı miriden akçede elbette kadının vâkıfı ile evvelâ ve nâgâh masraf vâkıfı olsa kadı ma'rifetinin olmaya. Ve üç ayda bir basıl olan akçeleri muhasebelerle bile tebir olunmayub Mısır huzanesine ihsâl eyleyeller ki rûznâmçeye kayd olunub 'amill kışından aşğa varıla

Ve ögürden cem' olan meta'ı müfredatıyla defter idüb şol ki nefesdir? Mısırda satılmak evlâdır. Anın gibi müfredât defterleriyle ve 'amill cambinden bir yarar adamla mahrûsa-i Mısra gönderüb nazır-ı emval ve emine m'arifetıyla me-zad olub satılub akçe huzane-i 'âmireye zabt olunub 'amill kışına geçe. Ve şol meta'ki anda satılmak evlâdır. Anın gibi dahi mukaddemâ mufasssal müfredatıyla defter idüb emine ve kadı nişanlayub bunda nazır-ı emval ve emine 'arz idüb anların ma'rifetıyla anda iskelede satılmak evlâ ve enfa' ise satıla

Ve bundan gayrı sipahi tayifesinden ve hüccac tayifesinden ba'zı efrardan ve ve ekâbrından gemi gelüb gittikçe gemide musahib ve mücavir olânğa te'atin bel-ki mümkün olursa külliyyen gemi halkının gümrüğü bâbında himayet idüb nesne aldirmayub veyahud semen-i yesir ile mal-i padişahi şey-i ka'fil ile bitirüb male hayli gadr ve noksan olur imiş. Ve esir kıamından ba'zı karalar cinsinden hizmetkârımızdır diyü rûsûmun vürmezler imiş bunların gibiyi dahl kadı ve emine gereği gibi telef-hus ideler. Sipahi tayifesine veya hacılar tayifesine müte'allik olan esbâb ve kul-ki armağanlık veya istihdam içün ola ve bîcümle ahlardan ki ticaret melbûz ol-maya anların gibiden külliyyen tamam gümrük kaim. Eğer bu bâbda kimesne te'allül idüb temerrud ve 'inad iderse dergâh-ı mu'allâ canibine gelir gemi ise kadı ve emine âsitâne-i se'adete 'arz ideler ki anda kanun üzertme mal-i padişahi tamam aldıklarından sonra kendülere siyaset oluna. Ve Mısır tarafına giderlerse beylerbe-ğiye bildüreler ki kezâlik rûsûmı alınub kendülere serman-ı padişahi ne ise icra oluna. Eğer şöyle ki bunun gibi maddelerle kadı müsamaha ve müsahelet iderse nazır-ı emval ve beylerbeği der-i devlete 'arz ideler

Ve iskelelerde ümenâdan ve küllâbdan gayrı ayağ üzerine hidmet ider ba'zı kimesneler olurmış mahzâ bazirgândan ve gayrıdan ehl-i ümeğe zindegâni ideler imiş bunun ucundan male zarar olurmış. Anın gibi külliyyen ref' olunmak emr olanmışdır. Minba'd anın gibi kimesneler anda durmayub ref' olunalar. Eğer hizmetkâra ihtiyaç olursa müslümandan yarar ve müstakim kimesneler bulub istih-dam ideler. Şöyle ki ref' olması emr olunan eski hadmeden yine anda durub kul-lanıldığı istima' oluna mahzâ kadıdan bilinüb müstahakk-ı 'itab ola

Ve cemi' iskelelerde emr-i padişahi ile gönder ağacı gelmek yasağ olmuşdur. Anda bulunan tüccar tayifesine ve gayre tenbih ve te'kid oluna minba'd kimesne gönder ağacı getürmeye. Şöyle ki ba'd et-tebih eslemeyüb geürürlerse getürdük-leri ağaç girift oldukdan sonra kendülere te'uib oluna

Ve bunlardan gayrı nefis-i Mısırda ve gayrı yerlerde ba'zı mukzaat varmış ki bir hadd-i muayyene satılmış iken ba'zı ziyade idüb 'uhdesine akhıklarından sonra ziyade etdim deyü ba'zı elvâb mahsulünü üzerine â'milden ziyade nesne tahmil idüb bir bid'at ihdas etmekle müslümanlara zarar olunmuş. Anın gibileri dahl nazır-ı emval ve emine-i şehir istiksâs idüb kadına ve eminine teftiş itduüb göre şöyle ki 'a'qıl ziyade iddim deyü alınugelen rûsûmdan ziyad nesne teklif ve tahmil olunduğu zabir olursa mal-i miri tamam olunduktan sonra â'milden hukuk-ı müslimin red olunub 'amile muhkem siyaset ideler. Ve Cidde iskelesinde dahi şer'î hissesinden gayrı

KANUN-I MAHSUL-İ BEHAR¹

26. Mezkûr olan behar mahsulün dahi nazır-ı emvâl emîn-i şehîr marifetiyle bundan sâbık virdükleri muhasebelerin yoklayub gayet a'â muhasebel ma'lum idinüb şöyle ki ol miktara dahi ziyadeye talib kimesne bulunmazsa mâle yarar ve neyse yarar² kefillerin aiub 'amil 'uhdesinden halas etmeğe sa'y ideler. Ve gelen behardan öşür yerine nakid akçe alına. Ve sair hususda dahi tarik-ı 'adâlet rı'ayet olunub tâcire himayet olunub meta'ı eksüğe tutulub mâle zarar gelmekden sakınalar. Mahzâ ekil ve abız maslahatı için ziyade bahaya tutulub müslümanlara te'addi olmalu olmaya. Ve sahîh sâlim behar gark³ dir diyü mal-i saltanata gadr olmakdan ihtiyat ideler. Ve Tur⁴ iskelesinden gelen mahzûmeleri⁵ behar emînî olan 'aynî ile getirüb nazır-ı emvale ve emîn-i gehre teslim eyleyüb hazinede hıfz ideler. Ve bir sûretin emîn-i behar alub tâcirlerden rûsûm-ı mîrî zabt eyleye. Ve sonra muhasebe verdiklerinde emîn olan Turdan gelen mahzûme ile tatbik eyleye. Hılâfı zâhîr olursa nazır-ı emval ve emîn beylerbeği marifetiyle der-i devlete 'arz ideler ki istihkakına göre siyaset oluna.

AHVÂL-İ İSKELEHÂ VE BENÂDİR⁶

Gerekdir ki diyar-ı Mısıriyeye tâbî iskelelerden Kayıtbay zamanından ilâ-hâz-ol'ân⁷ müsta'mel ve câri olan 'âdet ve kanun üzerine tayife-i tüccardan alınugelen rûsûm ve 'uşûr⁸ kemâkân alinub 'âdetden ve kanundan mütecaviz ve muhalif nesne alınmaya. Bunda ilâhî kezâlik müslümanların meta'ı ahiz ve ekil maslahatı için mikdarından ziyade bahaya tutulmaya ve tacire mehâbâ⁹ olub eksüğe dutulmak ile mâle zarar gelmelü olmaya.

Ve iskelelere Firenk vilayetinden gemi geldikde Firenkden gönderilen meta'ın mühürlü defterleri ki bundakadimden vaz' olunan konsullerde¹⁰ gönderilür. Gerekdir ki ol konsul kâfir tagyir ve tebdil olmadan ol defterli mühürleyüb kadı meclisine getirüb nazıra ve emîne gösterüb ol meclisde 'alâ meclinnâsı¹¹ defter açılub içinde mestûr olan meta'ı kadı siciline sebit olundukdan sonra bir sûretin emîn alub ana göre tacirlerden kanun üzerine gergin taleb eyleye. Ve bir sûretli dahi yazılub kadı imzasıyla ve emîn nişânıyla Mısıra gönderilüb emîn-i şehîr hazinede hıfz eyleye ki vakt-ı muhasebede tatbik olunub mal-i padişahî bel' ve ketim olunmalu olmaya.

Ve gemiler yüklerin dutub gitmelü olıyacak alub gıtbükleri meta'ın müfredatı defterlerine getirüb kemâ sebak kadı siciline sebit idûröler. Ana göre rûsûmı zayıf olmaya. Ve zikrolan iskelelerde eğer iskele mahsulüne mûte'allıktır ve eğer mukata'atlandırlı ve bîcümle mal-i mîrî-i saltanata mûte'allık olan hususlarda gerekdir ki kadı kendî nefsîyle mübaşir olub her gelüb giden gemilerin mahsulün zabt itmekle ve emî'anın ve akmîşenin bahaların tahmin ve ta'yîn itmekle 'amile ve emîne itimad itmeyüb bile yazıub ve oşrû ve gümürüğü alınmakda bile şuru' idüb ve mukata'atın dahi rûz-be-rûz¹² mahsulün kabz idüb ızdıyarle ve terakkiye kabli olan mukata'au terekki idürüb ve mahsulden bir akçe ve bir habbe bâkî kodurmıyub tahsil idûre. Ve 'amile hasıl olan mal-i mîrîden bir akçe ve bir

[1] احوال اسکله و بنادر [2] غرق [3] غرق [4] غرق [5] غرق [6] غرق [7] غرق [8] غرق [9] غرق [10] غرق [11] غرق [12] غرق

safra yerine bakır koyulub ve üzerine ağaç ve tahta tahmil olusur Her yıl zıkr olan gemiler taleb olunub varub ande vusûl bulıycak ne kadar bakır ve tahta ve ağaç getürmüşlerdir cümlesi nâzır-ı emvâl ve emîn ma'rifetiyle mufassal defter olunub ve mahzenlerde hıfz oluna Ve zıkr olan ağaçdan ve tahtadan hassa gemilere sarf olunandan zâyid satub ve gönderilen bakır dahi satılab akçeleri hızaneyi 'âmireye zabt olma

Ve gemiler İstanbula müteveccih olıcak anda işlenüb hıfzolunan güherçileyi yükledüb bu cânibe irsâl oluna Ve ne kadar bakır geldi ve ağaç tahta ne kadar geldi ve hassa gemilere ne sarf oldu ve bakır neye satıldı ve mahzende neane bâki kalduğı ve ne mikdar güherçile gönderildi cümle mufassal defter olunub der-i devlete gönderile

Ve anbar-ı hassadan kadimden 'alîk' virilügelen yerlere girü 'alîkleri virile Ve tekavî virilen kurâyâ yine tekavileri virile Şöyle ki sonradan ba'zı yerlere tekavî virilmek lâzım ola Anların gibi dahi emîn-i şüne ve nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle kifayet mikdarı tekavî virüb defterine kayd eyleye Ve sonra gallât hâsıl oldukda cemî' umurdan takdim idüb tekavî taleb idüb anbara götüreler

Ve eğer gallât-ı hassa vefâ eyleyüb vus'at olursa anbardan nefsi-i şeh-re yüzbin irdeb⁶ boğday ve elli bin irdeb arpa satıla Ve Reşide iki bin irdeb boğday ve Dimyata üç bin irdeb boğday satıla Ve İskenderiyye onbin irdeb boğday ve iki bin irdeb arpa satıla Say idüb bu zıkr olunanndan eksik virilmeye Kifayet⁷ dahi⁸ eksik virilmeye belki dahi ziyade virile Ve Rados ceziresine beş bin irdeb boğday ve beşyüz irdeb arpa gönderilüb kifâyet itmeyüb ihtiyaç olursa kifâyet kadarın sancak beyi 'arz idüb hâceti kadar galle gönderile Ve Sa'îd vilâyetinden hassa i hûmayuna müte'allık olan galle Cidde cânibine beşbin irdeb boğday gönderile Ciddeye ta'yin olunan boğday gönderilmeyince kimesne araya girüb ahar tereke gönderilmeye Ve İskenderiye iskelesine Firenk gemilerinden ve etraf-ı memâlikden gelen gemilerden terekeye tâlib gemi bulunursa kadı ve emîn 'arz idüb tâlib oldukları galle kadar gönderile Ve nefsi-i şehirden bâriç yerlere gönderilen gallat ile bir yarar emîn ve müstekim ehli kalem kimesne koşula ki gönderilen tereke niceye satılırsa müfredâtıyla defter idüb getürüb nâzır-ı emvâl ve emine 'arz eyleye Ve hassa anbara tereke geldikde hangi 'âmilin tahvilinden gelürse anbar emîni ve kâtibi aslı ile kayd eyleyüb ve her ayda kal'aya çıkub mukata'acıya muhasebelerini virdiklerinde anı dahi i'lâm ideler ki her kimde ne bâki kalursa ve ne gelürse ma'lum idineler

توب [6] تقاری [9] ملین [4] طوب [3] دخی [2] سقاوات [1]

varan havâlât nesne aldıkları zâhîr olursa havaleden tazmin itdirilüb 'amîlin borcına geçüreler Ve havale olduğu mallı tamam tahsil itmese ihmal ve müsahele idüb 'amîl 'uhdesinde kosa hakk-ı tarîk diyü nekadar nesne almış ise bîlkülliyye alinub 'amîlin kistına geçe Eğer eminler ve kâtibler kistıyevm hesabı üzerine mal-ı padişahîyi bitemamihl edâ itmeğe mültezim olub havâle gönderilmekten imtina' iderlerse mu'temed kimesneler olub nâzır-ı mevâkibî i'timadı olursa anun gibi yerlere havâle gönderilmeye heman mâh-be-mâh ümenâdan mal-ı padişahî taleb oluna

KANUN-I ŞÜNE-I SULTANİYE Kİ MISR-I 'ATİK EST

25. Evvelâ gerekdir ki şüne i sultaniye dergâh-ı mu'allâdan bir yarar mu'temed-ün-'aleyh'zi-kadir emin ve müstekim âdem nasbolinub dahi Sa'id ve Feyyun ve Behnesa ve Ŗşmunin ve Menfalut vilâyetlerinden ve sâyir neva-hiden hassa anbara gelecek gallât hususunda nazır-ı emvâl ma'rifetiyle emin-i şüne hassa gemileri tahmin idüb göreler kaç gemidir ve her birisi nemikdar galle götürür ve yılda kaç def'a sefer itmek mümkündür ma'lum idinüb vakti ve mevsimi olduğın' bu gemileri bir ân durgurmayub beğlik gallei anbar-ı hassa getürtmeğe sa'y ideler Ve bu gemiler vesâ itmezse ücret ile rencber gemileri dutub kezâlik her biri nemikdar tereke götürür tahmin olunub dahi mehmâcmken hassa-i hümayuna müte'alık olan gal-lâtı anbara tarh idüb velhasıl hariçde bir habbe bâki komamağa sa'y ideler Ve gemilerle beylik tereke geldikden sonra emin-i şüne yoklayub tahmin olunan galleden eksik getürmişlermidir ve' asıl yerinden nümune için gönderdikleri galleye tatbik olundukda muvafık geldiği yoklanub tamam ma'lum idine Şöyle ki eksik götürüb veyahud galle-i tebdil idüb veya tadub veya saman toprak halt idüb hiyle itdükleri zâhîr olursa nâzır-ı emvâle 'arz idüb gemi reislerine muhkem siyaset oluna Ve alinub keyl' olundukda dahi tamam tetkik olunub hak üzerine ölçeler artık eksik keyl itmeyeler Şöyle ki keyyâllerün biylesi tamam zâhîr olursa beğlerbeğiye 'arz olunub şünede salb ideler Ve rencber gemileri dutuldukda tenbih ve te'kid oluna müslümanlara te'addi olunub kimesnenin bi-vech akçesi alınmakdan ihtiyat ideler Ve tereke anbara girüb ve yine sarf olundukda olıgelen 'âdet ve kanun üzere sarf olunub vâkı' olan tefâvüt-i keylki fart' dirler bile mahsûb olub emin muhâsebesinde göstere Ve kifâyet kadarı gemi yapılmak için bu cânibden ağaç ve tahta ve sâyir havâyic gönderildikde te'hîr olunmayub kader-i bâcete gemi bina itdirüb ba'dehu rencber gemilerine aslâ dahl olunmaya

Ve bundan gayrı mahrûsa-i İstanbuldan iki tob' gemial gönderilür ki

[1] کبر [2] قاتر موا کبر [3] قاتر موا کبر [4] قاتر موا کبر [5] قاتر موا کبر [6] قاتر موا کبر [7] قاتر موا کبر

şafdan mu'avenet ve muzaheret taleb itzeler anlar dahi mu'ın ve zahîr olalar Ve eğer şöyle ki bir 'amilin zimmetinde yıl ahırında veya tahvil ahırında ve bâki kalsa aslâ ve kat'â anı yeni işe dahl itdürmeyeler Belki zimmetinde olan bâki esbâbindan ve emlâkinden ve kefilî varsa küfelâsından tahsil olunub kifayet itmezse 'amili habs-i ebedî ile habs ideler Eger mal-i saltanat bi-temamihî müeddâ olursa mukata'a satmakda lâyük kimesne ise yine yeni işe bûbaşeret itdüreler ve kefillerinden alalar

23. Ve gerekidir ki irtifa' defteri mucebince her köyde mal-i padişahiye müte'allik ne kadar hasıl vardır ve *rûsum-ı kûşûfiyyet* ve *rûsum-ı şeyhat* ne virür ve mahsûl-i vakıf nedir ve *razaka'* den ve emlâkden ne vardır Mufasssal tezkire yazılıb beylerbeyi nişaniyle ve nazır-ı emvâl ve emîn mühürleriyle nişanlanub ve mühürlenüb ehl-i karyenin eline verile ki tezkirede mukayyed olan hukukdan ve rûsumdan zâyid kimesne nesne taleb iderse ol temessûkle virmeyeler Te'addî idüb her kim zulmen bir nesnelerin alursa fellah beylerbeğiye şikâyet idüb her nelerin almışlar ise yine sahibine reddolundukdan sonra emre itaat itmez idüb te'addî itdükleri için *siyaset* ideler

Ve ba'zı ümenâ ve kuşşâf vesâyir mübâşirîn-i emvâl fellah tâifesinden lâzım olan *hukuk-ı şer'î* ve *rûsum-ı 'âdî* ne ise bittemam aldukdan sonra ba'zı malı ekl idüb fellah zimmetinde kaldı diyü behâne idüb fellahlardan tamam virdüğüne beyyine taleb idüb ve değme şahidin dahi şehadetin ref' idüb bu bâbda reayaya ta'ciz ve tazyik virüb ve malın bel' olmasına sebeb olur diyü 'arzolundu idi Bu hususda emr-i şerîlimiz böyle cârî oldu ki ol diyârda kadim-ü-zzamandada cârî olan 'âdet üzerine rûsum cem' olduğu esnâda şuhûd-ı bilâd* yazduğı defter makbul ve ma'mul-ün-bih olub bunun gibi niza' vâkı' oldukda fellahdan aslâ şahid taleb olunmayub ol defterlere müracaat olunub mazmûniyle 'amel oluna Harişden kat'â beyyine taleb olunmaya

AHVÂL-I HÂVÂLÂT

24. Mal-i padişahi tahsil olunmak(üzere)etraf-ı memlekete havale gönderilse hâliya emr-i celil-il-kadr bu minval üzere cârî oldu Elnâ ye evsat ve a'lâ'l'ıhar olunub ednâsı yüz ve evsatı iki yüz ve a'lâsı üç yüz akçe ola Meselâ yakın yere gönderilse yevm-ül-kıstın taleb itdüğü ayın yigirminci gününden ahırınadek va'de virilub hakk-ı tarik yüz akçe alalar Ve andan uzak yere göndereseler ayın evvelinden ahırınadek va'de virilüb hakk-ı tarik iki yüz akçe alına Ve gayet uzak yire ırsâl olunsalar ay evvelinden ahırınadek va'de virilub hakk-ı tarik üç yüz akçe alına ziyade nesne almayalar Şöyle ki bu tayin olunandan zayid tımmallerden

ye teslim oluna Ve māl-i saltanatın bel'ine ve ketmine cūr'et ve cesa-
ret itdūğı için beylerbeyi nâzır-ı emvāl ma'rifetiyle 'âmilî salbeyleye
Ve eğer seneteyn-i mezkûreteynin *haracı arazisinden* 'âmilî fellahın rûş-
vetin alub te'hîr itmek ile veya gayrı tarîk ile taksir idüb bâkî ko-
duğı zâhir olursa māl-i padişahî tazmin olundukdan sonra siyaset oluna
Şöyle olaki tisi' yılının ve selasin yılının arası fasl olunub bilküllüyye 'alâ-
kast münkatı' oluna

21. Ve yeni tahvîl hususunda emr-i şerif-i müstebl-lit-tahrif² böyledir
ki nâzır-ı emvāl ve emîn irtifa' defterlerin görüb her ayın mahsuli
ne mikdardır aslı ile ma'lum idinüb dahi her iki veya üç köy münâsib ol-
duğuna göre behâları ile yarar 'âmilî 'uhdesinde idüb ve kaç 'âmile bir
emîn nasb olunmak vecih ve münâsib ise ol üslûb üzere cemi' kurâyı ha-
sa yarar ve mütemevvil 'ummâl 'uhdelerine idüb ve emîn ve müstekim
maslahatgüzâr emînler nasb idüb ve muhasib ve ehl-i kalem müstekim
kâtibler koşub dahi mahsul-i sayfiden gayrı mal-i padişahîyi hisab idüb
ber muceb-i kıst-ıl-yevm zikrolunan ümenâ'um mâl den mâh-be-mâh tah-
sîl idüb hızaneyi 'âmireye teslim eyleyeler Ve sayfî mahsuli dahi mevsi-
minde tahsîl ve tekmil idüb bilâ kusur hızaneyi 'âmireye teslim ideler Kı-
talyevmlerin tamam virmeyüb veyahud sayfî mahsuli vaktinde edâ itmeyüb
ilcümle bâkî gösteren ümenâden bâkî gösterirlerse kendülere tazmin o-
lundukdan sonra 'azl ideler belki bakayâ hadd-i i'tidâlden tecavüz i-
derse siyasete müstahik olalar Bu makule ümenâ ve küttâb nâzır ih-
tiyar itdūğı kimesnelerden ola her ne tayifeden olursa ola Şöyle ki nâ-
zır emvâl-i padişahî husûlünde emîne ve kâtibe ve havâle'ye ihtiyaç ol-
madan i'timad iderse anın gibi maddelerden kimesne gönderilmeye Ve
ilcümle bunun gibi ümenânın ve küttâbın 'azli ve nasbı nâzır-ı em-
vâl'e mufavvazdır

Mâl-i padişahî husûlî bâbında evlâ ve enfa' neyse öyle ide Ve veçh i
meşruh üzere vilayet ve nevahî-i Mısır hurde' âmilleri 'uhdesinde o-
lub ve münâsib olduğuna göre emînler ve kâtibler nasb olundukdan sonra
kaç 'âmil oldu ve ne mikdar emîn ve katib vaz' olundu ve ne mikdara sa-
tıldı ve satılan kurâ asıl irtifa' defterlerinde ne idi cümlesin ümenâ ve
küttâb ve 'ummâlin esamisi ile der-i devlete mufassal ve meşruh mukata'a
defteri yazılıub nişanlanub ve mühürlenüb irââ oluna

22. Ve zikrolan 'ummâl ve ümenâ ve kâtibler vaktiyle tahziri-
ne ve 'imaretine gereği gibi mücid-dü-sa'î olalar Sa'y ve ihtimam idüb
tahzîr olunmamış hâli yer komayalar Bu bâbda meşayih den ve küş-

طرد [4] حوله [3] مستخيل التخریف [2] لبح [1]

mihî teslim itdükden gayrı mahsul-i sayfı dahi mevsiminde bittemâm vel-kemâl nâzır-ı emvâl ve emîn ma'rifetiyle bızâne-i 'âmireye teslim eyleye

Ve rûsûm-ı şeyâhat dahi Kayıtbay kanunı üzerine alınub andan tecâvüz olunmaya Ve gerekdir ki meşâyihi-i 'Urbân memleketde yörüdği yerlerde mühim ve lâbûd olandan zâyid cemaat-i A'râbdan çok kimse uydurub me'kûlât ve meşrubât bâbında fellâh tâifesine ziyade tahmil idüb ta'ciz ve tazyik itmeye kadr-i kifayetce adam uyduralar¹

17. Ve A'rab tâifasından müfsidlerinden ve şerhlerinden bir ehadi yanlarında saklayub tavlîn² itdürmeyeler Ve mutlaka kul tâifesinden bir ferdi yanlarına kimesne getürmeyeler Anun gibi eşirrâdan ve ehl-i fesaddan ele giren kimesneleri mecâl vormeyüb dutub kâşîfe teslim eyleyeler Ol dahi kendü siyaset eyleyecek kimesne ise fil-hâl mecâl vormeyüb siyaset eyleye Ve illâ bellûce³ zi-kadir kimesne ise bir yarar ademisiyle kayd. ve bend idüb beylerbeyiye göndere ki mecâl ve ihmâl vormeyüb siyaseti ne ise yerine getürüb şöyle ki bunun gibi müfsid 'arablara himâyet idüb meşâyihi yanlarında sakladığı ma'lum olursa veyahud ele getürmek bâbında içmaz idüb müsâmahe ve müsahale itdği zâhir olursa veyahud kul taifesinden eğer mu'tak⁴ ve eğer gayrı mu'tak yanlarında olursa satıla Reayadan Kayıtbay kanunundan zâyid rûsûm alursa ol vakit meşâyihi-i A'râba beylerbeği mecâl vormeyüb emr-i dadişahi üzere muktezây ırz-ı saltanat⁵ ne ise yerine koya

18. Ve mezkûrûn meşâyihi 'Urbândan Bağdat oğlu Husâmeddîn ve İsmail ve 'Aclan⁶ ve Emir Davud ve 'Uskoldan⁷ nev'â emre muhâlefet veya nizamı memlekete hâlel virecek bir vaz⁸ sâdır olsa beylerbeyi kendü 'azletmeyüb günahların dergâh-ı mu'allâyı arzeyele Ve eğer mâl-i padişahi bi-temamihî edâ itmekden nev'â tekâsül vete'allül idüb veyahud hiyâneti müş'ir bir vaz⁸ sâdır olub habsolunmak lâzımgelse beylerbeyi nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle habs itdürüb sebep-i habsini nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle dergâh-ı hilâfet penâha 'arzeyeleb emr-i celil-il-kadr ne'nin üzerine câri ve sâdır olursa mucebiyle amel oluna Ve bu veçh-i mezkûr üzerine zikrolunan meşâyihi'den birisi habsolunsa beylerbeyi olan sancak beylerinden veya ağalardan vecih ve münâsib gördüğü kimesneye berveçh-i emânet yerin gözetdirüb kadr-i kifayetçe yanına adam koşub der-i devletden yerine adam ve emr-i şerif gelinceyedek maslâhat-ı şeyâhat ve ise 'avk⁹ olunmayub görüle ki mâl-i padişahiye nev'â zarar ve noksan mütet-tib olmaya

Ve bunlardan gayrı meşâyihi-i A'râbın 'azli ve nasbı beylerbeğiye

[1] عود و دمل [2] نوطین [3] بلوچه [4] مدق [5] دین سلطنت [6] عجلان [7] عسکولان [8] عوز

olub rûsûm-ı mezbûre kifâyet itmezse Kayıtbay zamanında cârî olan kanun üzerine fellâh tâifesine tahmîl olunacak fellaha ve mâlî saltanat cânibinden mu'âvenet lâzım olursa hazineden ta'mir ve termîm oluna Ve bundan gayrî kâşîfler cûsûrın ta'miri bâbında kaşş-u lebi'î için müdamîler² den akçe alub bu hizmeti kemâyenbeği gözeldirmemekden ziyade zarar olurmış Muhkem yasağ oluna ki bu husûs için aslâ akçe alınmaya alınacak olursa gereği gibi siyanet olunub hakkında geline .

12. Ve gerekdir ki kâşîfler memleketi bedevî ve 'âsî 'Arabın şerrinden ve te'addisinden mahfûz ve mahrûs tutalar Ve bedevî A'râbın nev'â 'ısyânı ve memlekete te'addisi ve tuğyanı zâhir olsa mecâl virmeyüb ele girincesünün³ başın kesüb atı ve sâyir esbâbı ve âlâtı ol baş kesen kimşenin ola

Ve bir tâife ehl-i fesad olub basılab urulmak lâzım gelse kâşîf el altından beylerbeye bildirüb anın emriyle urub müfsidin⁴ kesüb ve diri dutulanı beglerbeğiye gönderüb malların ve davarların gâret⁵ idüb asker halkının doyumluğ⁶ ola Ammâ mücerred mala tama' olunub 'ısyânı ve fesâdı zâhir olmadan tâife-i A'râbın bi-günâh⁷ katl olunub malı ve davarı gâret olunmaktan ziyade içtinâbe⁸ ve ihtirâz ideler

13. Fellâh tâifesinden şunun ki şirreti ve fesâdı olub veyahud bir şena'atı zâhir olub *cerimeye* veya bir *siyasete* müstahak olsa anların gibinin kâşîf kadı ma'rifetiyle istihkakına göre cürümleyüb siyasete müstahak olanları günahlarına göre te'dib ve siyaset eyleye Ve katl olunan fellâhın vârisleri varsa esbâbı ve emlâki miriye zaptolunmayub vârislerine teslim oluna Ve kadı ma'rifetiyle olmayınca fellâhdan zulmen *cerime* alub te'addi ve zulüm itmeyeler

Ve hâliyə emr-i vâcib-il-imtisâl budır ki vâkı' olan hiyanâtdan⁹ *cerime* alınmak lâzım gelse Rum vilâyetinde alınan cerâimin zı'fı alına ziyade nesne taleb olunub alınmaya Rum vilâyetinde icrâ olunan kanunnâmenin sûreti taleb olunub dahi bir sûreti Mısır divânında hıfz olunub ve birer sûret dahi her kadıya gönderilüb sicillâtına sebt olundukdan sonra taht-ı kazasında olan vilâyete nidâ ve tenbih itdüre ki bu kanuna muğayir ve muhalif nesne alınmayub te'addi ve tecâvüz olunmaya

Ve zaman-ı kadimde fellâh tâifesinden bir günah sâdır olub ol zamanda fasıl (ve) kat'ı husumet olub müdde'îsile ibrâlaşdıkan sonra¹⁰ kâşîf olanlar tekrar te'did idüb mahzâ cerimesin almak için tutub envâ'ı te'addi ve iyzâ¹¹ iderler imiş Emr-i padişahî ile bunun gibi umûr memnu' ve mer-

خجائن [7] طویلی [6] قاروت [5] مفیدن [4] کج نیمسوک [3] مداملون [2] اشرولیش [1]
یذا [9] ابرالشدکد لصور [8]

sonra beylerbeyi nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle mecâl virmeyüb harab olan cûstûnn veya müteferrik olan karyenin üzerinde kâşifi eşedd-i 'ukubetle katl⁶ eyleye Ve şöyle ki katl olunmağla veya hizmetde ba'zı taksiri olub veya şahr sebeble kâşiflik mahlûl olsa beylerbeyi nazır-ı emvâl ma'rifetiyle bunun gibi hidemât 'uhdesinden gelmeye kadir bir yarar kimesneye yerin tevcih idüb hizmetini idüb dergâh-ı se'adele 'arz idüb berâtın taleb ideler

Her kâşif ki 'uhdesinde olan hidemât-ı sultaniyyeyi kemâyenbeğî² edâ itmeğe sa'y ve ihtimamı ve taht-ı küşûfiyyetinde olan mâl-i padişahıyı temâm tahsil itmekde hüsnü kifayeti ve kemâl-i ikdamı ve ta'mir-i memâlik-i mahmiyyeye cid-dü-cehd-i beligi³ zâhir olsa beylerbeyi ve nazır terbiyet idüb dergâh-ı mu'allâyâ 'arz ideler ki enva'-ı inayât-ı padişahı ve esnaf-ı riayât-ı şehinşahiye sezâvâr ve mazhar⁴ olalar Ve eğer bu zikrolan hizmetlerin barınmada kâşifin 'aczi olub beylerbeyi cânibinden istimdâd ve isti'anet eyleme gerekdir ki beylerbeyi ne veçhile münasib ise nâzır-ı emvâl marifetiyle hüsn-i mu'avenet ve müzaheret bâbında müsa'ade eyleye

10. Ve kayıtbay zamanında kâşifler fellah tâifesinden beleden⁵ her lede birer kuzı alurlarmış Hâliyâ bu üslûbdan te'addî ve tecâvûz olan fellahın gayet a'lâ ma'îşetine mühim olan koyunun alub ve belki bir re'se kani⁶ olmayub ziyade taleb olunmağla reaya mütazallim ve mütazaccir⁷ olur diyü 'arz olundu Bu bâbda dahi emr-i şerif-i müstabil-it-tahrifim⁸ bunun üzerinedir ki minba'd ziyafe⁹ adına koyun ve kuzu alınmayub bundan bedel karyeden karyeye onâr para ki yigirmi osmaniden ibaretdir bu alına ziyade alınmaya Şöyle ki ba'd-et-tenbih eslemeyüb yine kuzu veyahud koyun alurlar ise beylerbeyi nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle ol kâşife muhkem siyaset idüb lâzım olursa 'azl olunub Derse'adete 'arz oluna

11. Ve rûsûmı küşûfiyyet dahi Kayıtbay zamanında câri olan 'âdet ve kanun üzere riayet oluna ol kanundan aslâ tecavûz olunmaya Zikrolan kanun üzere rûsûm-ı küşûfiyyet ne ise cem¹⁰ olunub dahi kâşif berâtı mucebince ta'yin olunan sâliyânesin¹¹ alub ma'dâsın hazine-i 'âmireye teslim eyleye Ve bundan gayrı cûsûr ve cürâfe yapılmak ve meremmet olmak için ta'yin olunan rûsûm dahi Kayıtbay kanunı üzerine cem¹² olub gerekdir Zikrolunan rûsûm cem¹³ olub cûsûr ve cürâfenin 'imâretine ve meremmetine sarf olunub ziyadesin kâşif olan kimesne hıznâneye teslim eyleye Ve ne cem¹⁴ olundu ve ne sarf oldu mülfredâtiyle defter idüb nâzır-ı emvâl ve emîne 'arz eyleye Ve gösterdüğü masârif eğer sinin-i sâbıkâ¹⁵ya mu'adil ise kabul idüb ve illâ sebebi teftiş olunub mektûm olmuş mal zâhir olursa tazmin itdürile Ve Nil 'azim gelüb cürâfe ziyade harab

انواع خلایق (دستهای و استادیان و خدمتگاران) میزادار و قهر (4) - دوجهد بلخ (3) - کابلی (2) - اند طوبی و قتل (1)
سجده (10) - حالیه (9) - حیانه (8) - مستحیل النحریم (7) - منظم و حریص (6) - دن (5)

CEMAAT-I KÜŞŞAF-I NEVAHİ-İ MISIR

Vilayet-i Şarkiye Vilayeti Kalyub القلوب Vilayet-i Bilbis بلبيس Vilayet-i Dakhaliye
Vilayeti Katiye قاطية Vilayet-i Idfih ادفح Vilayet-i Garbiye Vilayet-i Menufiyye
منوفية Vilayet-i Buhayr بحير Vilayet-i Cize جيزه Vilayet-i Feyyum ve Bahnesaviyye
فيوم وبهنسافييه Vilayet-i Üşmünin اشمونين Vilayet-i Menfalut منفلوط Vilayet-i Elvah اراخ

8. Bu küşşaf¹ tâifesini zimmetine lâzım olan hizmet budır ki evvelâ her birisi taht-ı küşûfiyyetlerinde² olan vilâyetin cüsûr³ın ve cürâfesin⁴ vak-tinde ve mevsiminde kemâliyle ta'mir ve termim idüb muhtel cisir ve cürâfe komaya Ve taht-ı tasarrufında olan köylerin şüyûh-ı bilâdına ve eba-li-i kurâya tenbih itdüre ki anlar dahi cüsûr-ı bilâdi gereği gibi ta'mir ve termim ideler Sa'y ve ihtimam eyleyeler ki cüsûr ve cürâfe 'imaret olunmamak sebebiyle aslâ bir yer şerâk-î⁵ olmaya

Ve Nil-i mübârek taşdukda kemâlin bulub her yeri basduğı gibi evvelâ su basan yerlerin mecmû'ın tâife-i fellâhine ekdirüb tahzir⁶ itdüreler Su basan yerlerin sa'y idüb tahzir olunmadık bir zira' yer bâlî komayalar

Ve taht-ı küşûfiyyetlerinde harab olmuş köy var ise her ne tarikle mümkün olursa ma'mur itmeğe cidd-ü cehd⁷ eyleyeler Ve ma'mur olan köylerin harab olmasın icab ider hareket itmekden ziyade ihtiyat ve ihtiraz ideler

Ve Kayıtbay' zamanında âdet-i câriye bu veçh ile idi ki her kâşifin taht-ı küşûfiyyetinde olan yerlerin taksiti irtifa' defterleri⁸ mucebince bi-temamihî tahsil olunub hazine-i 'âmireye vâsıl olmak kâşifin 'uhdesinde ve iltizâmındadır Haliyâ dahi kemâkân bu kanun mukarrerdir Gerekdir ki her kâşifin eli altında olan bilâdin eyi olan yerlerin bi-temamihî tahzir itdürüb bi-haseb-id-defter vâkı' olan taksitin ve haracın ne ise istihrac⁹ idüb şerâkiden gayrı iyi olan yerlerin ceml'inin haracın bite-mamihî tahsil idüb hazine-i 'âmireye götürü Bu hususda ta'allül idüb noksan gösterürse beylerbeyi nâzırı emvâl ma'rifetiyle nakz olan malı kâşifin emlakinden ve esbâbından tahsil idüb ve kendüsi habs olunub görüle yeri bir mu'temed kimesneye tevcih olunub Derse'adeto'arz ideler

9. Şöyle ki nâgâh taksir¹⁰ vâkı' olub mâl-i padişahî tamam tahsil olun-masa ve yahud ihmal olunub su basmış yerlerin ba'zısı tahzir olunmasa veyahud 'ıyazen billâh¹¹ ba'zı cüsûr ve cürâfeler 'imâret olunmayub kalmakdan şerâkî lâzım gelse veya te'addiden ba'zı kurâ harab olsa ve bu mezkûrâtta zararı ve noksanı bi-kusur kâşifden tazmin olundukdan

شرایق [4] جزائى [3] تحت مشوايتلر [2] كشاف [1]

مبادا [11] تعمير [10] استراح [9] ارتخاع دلقولى [8] قابىلى [7] جد وجهود [6] تعمير [5]

Bunların birisinden nâgâh bir günah sâdır olsa cüz'î cerime ise âgaları ce-
rimesine göre te'dib eyleye musır olursa 'ulufesi katoluna

Ve 'ulullesi kat' olunanları anda durgunmayub İstanbula gönderile ve külli şen'a'at işleseler beylerbeyiye 'arz olunub kati ideler

Ve bu tayıfeden mahlûl olan gedükler kimseye tevcih olunmayob akçıleri hızanet-i âlmireye zabt oluna Ve ahır-ı senede ne mikdar gedük mahlûl oldu ve sebeb-i halli nedir ve kaçınır bölükdür mufassal ve meşrub ilâm oluna ki bunda olan delterde dahi mahallinde işaret oluna

Ve bu cema'atin her birisine cArif'ade¹ üzerine 'alıkları² virile ve berrim³ vakitinde 'Adet-i kadime üzere balçık virilüb⁴ olmevâlmde 'âlikleri dört ay başsa anbara zabt oluna

Ve sayır tavârif gibi bunlar defter-i bahariye bölük bağı tayin olunmuş-
dur. BİRHÜ yarıdan bölük bağları kimse tutulmaları hâli üzere dâre ziyade et-
meye. Ammâ minbâ'd bir bölük başlığı mahiûl olub yine bölükden bir kimesme-
ye verilse bir akçesi bölük başlık için kanun-ı osmani üzerine ziyade ola-

CEMA'AT-I ÇERAKİSE-I MÜTEKA'DİN

6. Bu'î cema'ati Çerakise tâyifesinin pir ve nâtuvan olub hidemâti, padişahiye kadir olmayanlarındandır. yevmi işker akçe veya uşer akçe 'ulufe yigûb hazret-i padişah-ı hilâfet penah e'azzallahü ensârehu ve dâ'alelilâhü iktidarehu hazredennin devamı devlet-i cîed peyvendi-i rûz elzûnû du'alarına işgal iderler bunlardan birisi fevî olsa yerine ahardan kimesne yazılmaya meğer yine bu tâyifeden bölükde olub teka'ud ihtiyar iden kimesne ola. Anun gibi dahi der-i devlete 'arz oluna ki anda olan nümune defterine kayd olunub bölüğünden ibrah oluna. Ammâ telbâs' ile müteveffâ adına şahr kimesne geçmeye ziyade ihtiyat oluna.

CEMA'AT-I ÇAVIŞAN-I MISIR

7. Bu cema'at kirk nefer olmak emr-i olamışdır. Bunlar Mısır-ı Kahire'de vuzunda çavuşluk bîdmetin iderler. Bunların emr-i nazır-ı emvâl matriketiyle beylerbeğiye mülevvazdır. Beylerbeği miradı olduğu gibi istihdam öyleye. Bunlardan bir gedik mahlûl olsa beylerbeği olan gönüllü tâyifesinden veya atlı tüfenkci tâyifesinden yararlarından mu'temed-ün-âleyhi ve müstekim kimesnelerden birisine tevcin idüb der-i devlete 'arz öyleye ki anda olan delilere dahi kayd oluna. Bu iki tâyifeden gayri ahar kimesneye çavuşluk tevcin olunmaya. Ve bunların birisinden mucib-i 'azil veya müstahakk-ı siyaset bir günah sâdir olursa beylerbeği günahına göre telûb idüb ve emr-i padişahî üzere siyaseti yerine getirdükden sonra veyahud 'ulufesi kat' olmağa müstahakk olub 'ulufesini kat' idükden sonra muassas ve meş-ruh dergâh-ı se'adete 'arz öyleye. Ve bunlar kirk neferden ziyade olmaya. Bunlardan birisi bir hizmete günde idrilese yasağ oluna ki on Eşrefiden' ziyade ücret almayalar. Sa'dettenbîb eslemeyüb aldıkları zâhir olursa mucib-i 'azil ola. Ve gedöği kat' olan çavuşları bir an anda durgunmayub İstanbula birağa ve ba'd-e zamanus kat' olu- lar nâğah devr idüb anda varırsa her kande bulunursa meâl vermeyüb azab- lar. Ve külliyyen gönüllü tâyifesinde ve atlı tüfenkçilerde ve hisar ericinde ve 'azab- de Çerakise oğullarından ve Fellah tâyifesinden ve Akrâbdan bir ferid tûlûye ya- zılmaya. Şöyle ki yazılacak olursa kehudâlarına ve kâtiblerine siyaset olub azab- larına sebeb-i 'azil oluna.

مصروف پنهان خلافتنامه اعراق النصارى [5] الجندري راب [4] برسم [3] عيلبرى [2] چلوى اعاده [1]
بصراى [8] مغرر [7] ليس [6] وضاعفاه التداره حضره لى دوام دولت ابدى و نه روز افزون

CEMA'AT-I 'AZEBAK Kİ BÂB-I SİLSİLEDE OLURLAR[*]

4. Bunlar dahi müstakil bir tâyife olup başka ağaları vardır reisleri ve oda başıları olup reisleri sekizer akçe ve oda başıları altışar akçe ve 'azebleri beşer akçe yiyüb kal'a'la hizmet-i padişahi edâ ideler

Ve geldiklerine berât-ı şâhi ile mutesarrıf olup bunlar dahi kemâ sebâkî tülenk atmak 'ilminde kâmil ve mehir olup ağaları dayım tülenk atmak bilmeyenlerine idman idüreler Reisleri ve oda başıları cebahaneden nâzır-ı emvâl mâ'arî-fetîyle kader-i kifayete ot alıvırub aldıkları otı zayıf itmeyüb talime sarf idüb kal'a hıfzında olalar

Ve kal'adan taşra yatacak câyız olmamakda ve sayır hizmetlerde heman hisar eri gibidir Anlarda câri olan ahkâm bi'aynihi anlara dahi icrâ oluna

Ve lâkin bu tâyifeden düşen mahlûlâtı ağaları beylerbeği ve nâzır-ı emvâl mâ'rifetiyle hizmet-i padişahiye yarar yeğide tevcih idüb dergâh-ı mu'allâyâ arz ideler Ammâ bunlar dahi Rumlu tâyifesinden olup Çerakiseden ve oğullarından ve A'râb tâyifesinden olmaya Ve 'arzlarında tevcih olunan günün tarîhi yazıla Ve ne gedük idüğü mufassal ve meşruh kayd oluna ki bunda olan defter-i sultanide yerine kayd olunub ve beratları resmi dahi hesap olunub 'uluvesinden anda aşğa varıla Der-i devlette rûsûm-ı berât taleb olunmaya

Ve kezâlik bunlardan dahi birisinin ki 'ulufesi kat' oluna anda durgurmayub Rum iline birağalar

Ve beş yüz neferden zâyid olan gedükler mahlûl oldukça kimesneye tevcih olunmaya Beş yüz gedüğe gelinceyedek beşyüz neferde mukarrer ola ziyade olmaya

CEMA'AT-I TAYİFE-İ ÇERAKİSE [**]

5. Bu tâyife-i Çerakisenin ağası ve kethudâsı ve kâatibi Rumlu tâyifesinden ola Ve hizmet-i sultanıyeye istihdam olunmak bâbında heman mezkûr olan gönüllü tâifesi gibidir

[*] Zikr olunan cema'ât-i 'azebânın mikdarı bu kanunname-i humayunda kayd olunmadığı ecilden hâliyâ emr-i celil-il-kadr bu veçhile sâdir oldu ki tayife-i mezbûre bin nefer ola binden ziyade vâkı' olan neferden mahlûl oldukda kimesneye tevcih olunmaya Tamam bin nefer kala ve bin nefer kaldıktan sonra dahi düşen gedükleri düşdüğüçe virilmeyüb yigirmi gedüğe değin tevekkuf oluna yigirmi gedük oldukdan sonra yıl ahırında yerine âdem koyub tamam bin neferi ırışdırıla Harrahû ez'af-ı 'ibadillah il-melikil-müte'âl Mustafa bini Celal it-tevfiki 'ufiye 'anhuma

حرره اضلع عبدالله الملك المتامل مصطفى بن جلال اتولى عنى هما

[1] -کابن

[**] Zikr olunan Çerakisenin mikdarı bu kanunnâme-i hümayunda kayd olunmadığı ecilden hâliyâ emr-i celil-il-kadr bu veçhile sâdir oldu ki tayife-i mezbûre bin nefer ola binden ziyade bir nefer olmaya Bin nefer kalıncıyadek mahlûl gedik virilmeye Tamam bin nefer kaldıktan sonra vâkı' olan mahlûllerden otuz gedik oluncıya değin tevekkuf oluna Otuz mahlûl tamam oldukda bâb-ı sa'adete 'arz olunub yerine âdem taleb oluna eğer yıl tamam olmadın اولين otuz gedik mahlûl olursa yıl ahırına tevekkuf olunmayub 'arz oluna ve illâ yıl ahırına değin az ve eğer çok 'arz oluna

Harrahû ez'af-ı 'ibadillah il-melik-il-müte'âl Mustafa bin Celâl-it-tevfiki 'ufiye anhumâ

Bu tayıfeden gol kimesnelerin ki 'ulufeleri yedi akçe ola veyahud sekiz ola anungibiler hâli üzerine ibka oluna Yedi akçeden eksik 'ulufe yiyenlerin 'ulufesi yedi akçeye yetiştirile Ve hâliyâ defterde bölük başı kayd olan kimesnelerin 'ulufesi hâli üzerine dura Kanun üzerine ahar bölük başılığa tebdil olsa bir akçeal ziyade ola

Ve bu tayıfe dokuz yüz nefer olmak emr olunmuşdur min-ba'd vâki' olan mahlûlâtın dokuz yüzden ziyadesi kimesneye tevcih olunmaya

CEMA'AT-I MÜSTAHFIZAN-I KAL'A-I MISIR

3. Ve bu tayıfenin dahi ağaları diz dârî adına hisar erisi³ ve cebecisi ve meremmercisi sayır müstahfızân-ı memâlik-i fahmiye⁴ gibi gedüklerine berat ile mutasarrıf olurlar Hisar erisi yevmi altı akçe bölük başısı yedi akçe yiyüb kal'al hıfz ve hırasat iderler Bunlar dahi tutenk atmakda kâmil ve mahir olub bilmeyenlere dâym-ül-evkat ta'lim içün ayda ne kadar ot kılâyet iderse beylikden ölmikdar ot alub idman idürelər Ve ahkkları otı zâyi⁵ itmeyeler ta'lime aar ideler Ve dâym kal'a hıfzında olub kal'adan taşra yatmayalar Ve evlû olan kimesneleri dahi cema'atını kal'aya getüre ki ol behane ile har'çde yatmak lâzım gelmeye Söyle ki kal'adan taşra yatsa veyahud sayır hidemat-ı padişahide nevâ ihmâl ve tekâsül itse bölük başısı ve keth üdâsı ve ağası men' eyleye İstâat itmeyen ağaları muhkem te'dib eyleye Eğer eslemeyüb ısrar iderse 'ulufesi kat' oluna Dahl galiz günah eylese beylerbeği siyaset eyleye

Ve bu tayıfeden mahlûl olan geldüklerine bu kal'a kul oğullarından babası fevt olmuş hidmet-i padişahıye yarar kimesne bulunursa veya hidmete yarar babası kayd-ı hayatda olursa dahi virilse câyizdir Ve babası fevt olmuşlardan ta'limludan kal'a hidmetin güzeltmeğe bedel dutub iltizanı ider kimse bulunursa elli gedüğe denlû⁶ eytânı kısmına virile Elliden tecâvüz, itmeli olsa elbetde arz oluna 'Arz olunmayınca virilmeye ahar kal'a ma'zullerine veyahud ahar kal'a dan gedük tasarruf itmiş kimesnenin oğullarına mutlaka bu kal'ada gedük virilmeye Ve bu tayıfeden dahi yigirmi gedük olunciyadek tehir olunub yıl ahırında 'arz olunub yerlerine âdem taleb oluna yıl tamam olmazdan evvel yigirmi ya dahi ziyade gedük düşerse 'arz oluna Ve 'arzlari yazıldıkda ne gün yazılırsa tarihli kaydolunub ve berâti 'arzda mukayyed olan tarihten yazıla Ve gedük tevcih olunan hisar erlerinin rûsûmı berâti bunda hesab olunub 'ulufesinden anda aşâğa varıla Dergâh-ı Âlîde resm-i berât taleb olunmaya Ve gayet zaruret olmayınca bu tayıfeden kâğıflere âdem koşulmaya Söyle ki inıyac olursa mukad-demâ kal'a hıfzına kılâyet kadarı⁷ âdem abkoyulub ma'dûsını isahdâm ideler Bu tayıfe dahi bazarda san'at işleyüb veya bey' ve şirû idüb veya dellâlık idüb veyahud ahar bunun emsâli ehl-i sük olınak memnu'dur eslemeyüb iderlerse 'ulufesi kat' olmağa sebebdir

Ve mutlaka ne sebeb ile olursa 'ulufesi kat' olduktan sonra bir ân durgurmayub gemiyle Rum iline burağalar Ve nefs-i şehride ve Mısır-ı atıkde ve Bulaka kadimden yeniçeri vaz' olunugelen hizmetlere yasakçılık ve müşduluk⁸ ve bunun emsâli hizmetlere bu hisar erenlerinden nasb oluna Ahar tayıfeden bunun gibi hizmetlere kimesne vaz' olunmaya

مستحق [6] قدری [5] مکار [4] ملك فحسب [3] حصار اولی [2] مؤدرا [1]

CEMA'ATİ TÜFEKÇİYÂN-I SÜVAR'İ

Bu tayıfenin dahi ağası ve kethudâsı ve kâtibi müstakil olob bunlar dahi ke-zâlık her birisi birer at besleyüb ammâ bunlar at üzerinden tüfenk atmakta mahir olalar Bilmeyenlerine ağaları tehdit idüb ta'lim ve idman itdüre Cebeci başı ma'rifetiyle ne mikdar ot¹ kifâyet iderse hazineden ayda ol kadar ot alıvırüb ta'lim ve tevzi² ideler Tehdid ideler ki aldıkları otı zayıf itmeyüb ta'limden gayrı yere sarf itmeyeler

Ve bunlardan mahlûl olan gedükleri yığırılyedek teşhir olunub yıl ahırından evvel yığırıl gedük veya dahi³ ziyade cem⁴ olsa tevekkül olunmayub 'arz oluna

Ve tayıfe-i sâile gibi 'arz olunan gedükleri mufassal ve meşruh yazıla ki bunda olan deftere dahi yerli yerinde kayd oluna Ve kâşiflere koşulmakda⁵ ve sâyir ah-vâlde dahi ke-zâlık anda ne câri olursa bunlarda dahi icrâ oluna

Ve tüfenk hususunda gerekdir ki kal'ade cebehane veya civarında bir münâ-sib mahalde bir kârhane vaz⁶ olunub bir tüfenk ilminde mahir kimesneye 'ulufe idüb cebeciler zümresine ilhak idüb üstâd olan kimesne ol kârhane oturub ce-be-ci başı ma'rifetiyle işleye Ve her çarşuya ve şuyub-ı esvâka ve ashâbı dekkâ-ke muhkem yasağ ve tenbih oluna ki kat'â bundan gayrı yerde bir dükkânda ye-ni tüfenk işlenmeye ve meremmet dahi olunmaya Şöyle ki nâgâh bir dükkânda ihlâ ile işlendüğüne civarında olan dükkân sahipleri vâkif olsalar şuyub-ı esvâka haber ideler Andan hâkime haber olub muhkem siyaset oluna Ve bazârlarda icabla oluna ki tüfenk satılmaya Satıldığı zâhır olursa bây'ın ve müşterinin ve delâlin hakkından geline Ve hisar erile 'azebden veya atlı tüfenkçiden gayrı kimesne tüfenk satılmaya Ahar kimesnede tüfenk olsa getirüb beylerbeğiye ve nâzır-ı emvâle 'arz oluna ki değer bahasıyla beyliğe alına Şöyle ki ba'd-et-tenbih getürmeyüb elinde bulunursa girift oldukdan sonra sahibini salib ideler Ve barut dahi şimdiye değin beylik için işlenügeldüğü yerlerinden işlenüb ahar yerlerde katan işlenmeye Ve bey⁷ ve şirâ dahi olunmaya Eslemeyenin⁸ hakkından geline Muhassalan⁹ Hudâvendigar 'ulufesine mutasarrıf olanlardan gayrı, bir ferd tü-fenk alub satmak câyiz doğûldir Ve eğer tüfenkçinin tüfengi meremmetle muhtaç olursa veya 'amelden kalsa ağasına getirüb ağası dahi beylerbeğiye ve nâzır-ı emvâle 'arz idüb cebeci başına termim itdüre veyahud ol hıfz olunub cebehane-den bedel virile eğer zâyid bir üstâd tüfenk işler âdem bulunursa 'ulufe ile cebe-cillere katub meremmetle muhtaç olan tüfenkleri meremmet eyleye ilâ-bâhına¹⁰ Ve Sa'id vilâyetinde 'Ömer oğlu zamanında barut işler bir kaç aded kazganı¹¹ var imiş Min-ba'n Sa'id vilâyetinde barut işlenmek ref¹² olunmuşdur Ol kazganları getirüb Mî-sîrda cebehane-i 'âmireye teslim eyleye İhtiyaç olursa istihdam ideler Sa'idde as-lâ barut işlenmeye Şöyle ki hafiyeten işlendiği istima¹³ oluna her kim işledürse ve işlerse siyaset oluna

Ve bunlar dahi yukarı tayıfe gibi çarşuda bey¹⁴ ve şirâ itmeyüb ve san'at iş-lemeyeler Ba'dettenbih yine eslemeyüb dükkânda oturursa 'ulufesi kat¹⁵ oluna

Ve bunların dahi 'ulufesi kat¹⁶ olanları bir an durgurmayub gemiyle Rum ili-ne geçireler

Ve yasağ oluna ki tüfenkci tayıfesi yentçerî suretünde ak börk¹⁷ giymeye Es-lemeyüb gilyenlere muhkem siyaset oluna

[1] سوارى [2] دنى [3] قودلقد [4] اسليانه [5] عسلا [6] الامهات [7] زفانى [8] الامهات [9] اسليانه [10] اسليانه [11] اسليانه [12] اسليانه [13] اسليانه [14] اسليانه [15] اسليانه [16] اسليانه [17] اسليانه

MISIR KANUNNAMESİ

Süleymaniye kütüphanesi,

Esat efendi kitapları

Numara: 1827

Tarihi : 1524 (931)

CEMA'AT-I GÖNÜLLİYAN'

1.Hâliya fermaa-ı kaza cereyan bu minval üzerine câri olmuştur ki zıkr olunan tayifenin her birisi yarar at besleyüb ve at üstünden gönder² kullanub ve sağına ve soluna ok atmağa kadir olalar Ve daim ağaları imuhan idüb gönder ve ok ilmin bilmeyenlere ta'lim ve idman itdüre

Ve tahsil-i mal için veya hıfz-ı memleket için kaşıflere koşılma oldokda ağaları beylerbeği marifetiyle içlerinden bir yarar kimesnei baş diküb ve baş ta'yin olunan kimesne kaşıflın evamir ve nevahtisine imtisâl³ eyleye Ve taht-ı yedinde olan yoldaşları zaht idüb kimesneye zulüm ve ta'addi itdirmeye Ta'addiden men⁴ eylemezse mücrim ola Ve bu tayifeden birisi nâgâh⁵ bir günah işlese günahına göre ağası ta'dib eyleye Bir def'a memnu' olmazsa beylerbeği marifetiyle 'ulufesi kat' oluna ve eğer ziyade günah-ı galiz itse ki müstahıkk-ı siyaset ola beylerbeği meccâl vermeyüb siyaset itdüre Ve bunun gibi siyaset olunmağa veya 'ulufesi kat' olunub veya fevt veya nâbedid olmakla bir gedük mahlûl olsa beylerbeği ve ağası kimseye tevcih itmeye Hemen elli gedük cem' oluncıya dek tevekkul idüb ba'dehu âsitane-i se'adete 'arz idüb yerlerine adem taleb eyleye Ve şöyle ki yıl ahırından evvel elli gedük veya daha ziyade mahlûl düşerse yıl ahırına tevekkul itmeyüb 'arz ideler Ve illâ yıl ahırına te'hir olunub az eğer çok âhar senede arz oluna Ve sayır tavayıf dahi bu minval üzere ola Bu tayifenin ve sayır tavayılın mahlûlatı 'arz olunsa ne sebeb ile mahlûldür ve kaçınıcı hölükdür mufassal ve megruh i'lâm oluna ki yerlerine gönderilen kimesneler mukaddemâ dergâh-ı âlîde olan defterde yerli yerine ve bölüklü bölüğünde kayd oluna Ve bu kaşıflere koşulanlar bu tayifeden olsun âhar tayiffeden olsun gerekdir ki altı ayda bir beylerbeği ve nazır-ı emval marifetiyle tebdil olunub anlar şehre gelüb yerlerine münavebe tarikiyle âhar kimesneler gönderile

Bu kaşıflar hizmetinde olan tayife kaşıfiden yem ve yemek taleb itmeye Ve re'ayaya dahi ta'addi itmeyeler Hüsn-i rızalarıyla okçeleriyle yem ve yemek satın alalar

Ve yasağ oluna ki gönüllü tayifesi çarşuda dükkan açub bey' ve şirâ itmeyeler Ehl-i sina'at olanlar dahi dükkanda oturub . . . atını işletmeyeler şöyle ki ba'd-et-tenbih eslemeyüb yine dükkanda oturursa 'ulufesi kat' oluna

Ve her ne cerime için olursa 'ubufesi kesildükden sonra bir an durgunmayub⁶ gemi ile Rum iline bırakalar Ve bin yüzen ziyade olan yemiş ıki nelerin düşdüke gedükleri mahlûl vâkı⁷ olıcuk kimesneye tevcih olunmaya tâki bu tayife bin yüz nelerde mukarrer ola

[1] طور غور و برب [6] كموك [5] تا كا [4] امتثال [3] كو ندر [2] جاع كو كادان [1]



ص	أحوال أمير الأمراء
٧٣	
٨٥	أحوال الأوقاف
٨٨	أحوال الرزق الجيشية والاحباسية
٩٠	أحوال مساكن الجراكسة في مصر
٩٢	قانون دار الضرب للنقد الفضي والذهبي
٩٤	أحوال سكر الخاصة
٩٦	النص التركي

=====

Digitized by Google

رقم الايداع ١٩٨٧٣٤٥١

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

